

# تدبير أزمات التحول الديمقراطي

مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية



د. إدريس لكريني

أستاذ العلاقات الدولية ومدير مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات

# تدبير أزمات التحوّل الديمقراطي

مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية

طبع هذا الكتاب بمساهمة مؤسسة هانس زايدل



عنوان الكتاب: تدير أزمات التحول الديمقراطي

مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية

المؤلف: د. إدريس لكريني

الطبعة: الأولى 2020

رقم الإيداع القانوني: 2020MO4611

ردمك: 1-486-32-9920-978

التصنيف والإخراج الفني: صباح القصير

الطبع:

المصبعة والوراقة الوطنية  
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA  
زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش  
RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAOUDIAT MARRAKECH  
TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23  
iwatany@gmail.com www.elwatanya.ma

# تدير أزمات التحول الديمقراطي

مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية

د. إدريس لكريني

أستاذ العلاقات الدولية ومدير مختبر الدراسات الدستورية  
وتحليل الأزمات والسياسات



## مقدمة

يحيل التحوّل الديمقراطي إلى مجموعة من التغيرات السياسية الجذرية أو الجزئية، التي تحدث على مستوى الأنساق والعلاقات والأهداف، وتنعكس على طبيعة السلطة داخل الدولة.

فهو تعبير عن استجابة النظم السياسية القائمة أو تكيفها مع التحولات الاجتماعية والسياسية التي يفرضها المحيطان الداخلي والدولي.. كما تحيل إلى مرحلة معقّدة من التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يسبق الانتقال الديمقراطي، وما يحيط به من تجاوز لمظاهر الهيمنة والشمولية، باتجاه ترسيخ دولة المؤسسات، وتعزيز المشاركة وبناء علاقات تواصلية جديدة بين المواطن والسلطة الحاكمة.

تحفل الممارسة الدولية بأشكال مختلفة من تجارب التحوّل الديمقراطي، سواء تعلق الأمر منها بالتحوّل من أعلى الذي تقوم به الطبقة السياسية الحاكمة، أو ذلك الذي يأتي من أسفل، وتقوده قوى المعارضة في أعقاب انهيار وسقوط الأنظمة الحاكمة، أو التحوّل الذي يتمّ عبر تدخل خارجي، أو بعد تحرّر من الاحتلال الأجنبي، أو ذلك الذي يتأتّى من خلال حدوث توافق بين مختلف القوى السياسية..

شهدت الكثير من دول أوروبا كإسبانيا واليونان والبرتغال.. تحولات ديمقراطية بعد فترة السبعينيات من القرن المنصرم، سمحت بتدبير الاختلاف، وتجاوز مظاهر الاستبداد، كما عرفت العديد من دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والشيلي.. تحولات مهمة في هذا الصدد منذ بداية الثمانينيات، فيما راكمت الكثير من دول أوروبا الشرقية، كما هو الشأن بالنسبة لبولونيا ورومانيا..

مكتسبات هامة في هذا الشأن، وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتخلصها من هيمنة الاتحاد السوفييتي المنهار.. وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الدول الإفريقية، كجنوب إفريقيا ورواندا..

ظلت الأقطار العربية من بين الدول الأقل تفاعلاً مع المتغيرات الكبرى التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفييتي، بحيث لم تكتف الكثير منها بعدم بلورة إصلاحات سياسية بناءة، بل عمدت إلى التراجع عن بعض المكتسبات - وعلى قتلها - التي تحققت، حيث سعت بعض الأنظمة الجمهورية إلى تأييد حكمها وتوريثه إلى الأبناء.. فيما دخلت الكثير من هذه الدول في متاهات من العنف والصراع، كما هو الأمر بالنسبة للصومال والجزائر واليمن، وتعرضت بعضها لعدد من الضغوطات والعقوبات، كما هو الشأن بالنسبة للسودان والعراق وليبيا..

منذ بداية التسعينيات، وعلى عكس الكثير من المناطق الملتهبة في إفريقيا (الكونغو ورواندا وسيراليون..) وأمريكا اللاتينية (هايتي..) وآسيا (تيور الشرقية وباكستان..) والتي انخرطت فيها هذه الدول بشكل جدي على مستوى طي الصراعات والمشاكل التي واجهتها، في إطار من التوافق الداخلي، وبدعم وتمين خارجي.. كانت معظم الدول العربية تعيش على وقع الكثير من الإشكالات والصراعات المتتالية، لم تستطع العديد منها تجاوزها، ما أدخلها في متاهات من العنف وعدم الاستقرار..

تعددت التوصيفات التي أطلقت على التحولات المتسارعة التي شهدتها المنطقة العربية منذ إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" في تونس عام 2011، بين من اعتبر الأمر مجرد انتفاضات واحتجاجات اجتماعية، ومن

أكد على أنه يتعلّق بثورات، فيما ظهرت تسميات أخرى في الأوساط الإعلامية والسياسية، مثلما هو الشأن بالنسبة لـ"الربيع العربي"، الذي يميل إلى التفاؤل بانعكاسات هذه التحولات والأحداث على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة.

كما برز مصطلح الحراك، ضمن هذه التوصيفات، وهو التعبير الذي ارتأينا اعتماده في هذا الكتاب لاعتبارات عدّة، أولها، كونه يميل إلى الحركية في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وإلى السعي لتجاوز حالة الجمود التي عمّت المنطقة لسنوات عديدة.. وثانيها، لأنه تعبير أكاديمي لا يحمل في ثناياه أحكام قيمة، وأخيراً، يجد هذا التوصيف أساسه في مرونته التي تناسب مع اختلاف وتباين هذه التحولات التي لا زالت تفاعلاتها قائمة من دولة إلى أخرى.

خلف الحراك منذ انطلاقه، آمالا واسعة في أوساط الشعوب ومختلف الفعاليات والنخب في المنطقة، نحو بلورة مبادرات وتدابير تدعم تحقّق تحوّل ديمقراطي يخرج المنطقة من رتبتها وجمودها السياسيين، لكن سرعان ما تراجعت وخفّت حدّة هذه الطموحات، مع توالي الإحباطات الاجتماعية والإشكالات الأمنية والسياسية والاقتصادية.. التي واجهتها العديد من دول المنطقة العربية.

شكّل الحراك في بداياته فرصة لتحريك الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجامدة، على طريق الحسم مع مظاهر الاستبداد والفساد، بعدما فتح للشباب فرصا للتعبير عن الكثير من المطالب والانشغالات، في أبعادها السياسية والدستورية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.. عبر استثمار تطوّر



وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي في هذا الصدد.. قبل أن يأخذ الأمر مسارا دمويا ومرعبا في عدد من الأقطار..

على عكس التحولات والثورات التي شهدتها بعض الدول في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا خلال العقود الأخيرة، حيث كان الدعم الاقتصادي والسياسي.. الدولي وازنا، سمح بتعزيز التحول في هذه الأقطار وإعطاء المبادرات السياسية والدستورية بعدا أعمق في أوساط المجتمع، كان التعاطي الغربي مع تحولات "الحراك العربي" محتشما، بل اتخذ في بعض مظاهره طابعا سلبيا، وساهم بشكل ملحوظ في تعقيد وإرباك الأوضاع في المنطقة، وهو ما تؤكد بعض التجارب الميدانية، مثلها هو الحال في كل سوريا وليبيا واليمن..

إن تناول تدير أزمات التحول الديمقراطي بالدراسة والبحث، واستحضار تجارب دولية متميزة في هذا الصدد، تجد مبرراتها في حالة الشد والجذب التي تعرفها المنطقة في إطار التفاعلات والتطورات الميدانية.

وقد ارتأينا التركيز على تجارب دولية حديثة، في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا، لاعتبارات عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- كثافة وهيمنة الأبحاث والدراسات المقارنة التي تركز التجارب الديمقراطية التقليدية (فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية..)؛

- حداثة هذه التجارب (موضوع الكتاب) واستفادتها من مختلف التراكمات الميدانية والنظرية السابقة، وإمكانية الاستفادة منها واقعيًا، مقارنة بمثيلاتها التقليدية في هذا الشأن؛

- اجتهاد روادها (التجارب المقارنة) على مستوى طرح مداخل ناجعة وأقل كلفة، لدعم التحول الديمقراطي وبخاصة على مستوى اعتماد التوافقات،

وآليات العدالة الانتقالية، واستحضار فعاليات المجتمع المدني، وانخراط وسائل الإعلام في هذا الشأن..؛

- تحقيق هذه التجارب لمكتسبات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة؛

- إمكانية القبول باستحضار هذه التجارب داخل المجتمعات العربية بالنظر لحداتها وإمكانية تحققها، مقارنة بنظيرتها الغربية التقليدية (الأوروبية والأمريكية) التي تقابلها شعوب المنطقة بالشك والحذر، وعادة ما تربط مشاريعها في هذا الشأن بالهيمنة وتحقيق المصالح الضيقة..

- استحضار مجمل المشاكل والصعوبات التي واجهت هذه التجارب، للتأكد من فرضية مفادها أن طريق التحول الديمقراطي ليس سهلا ومفروشا بالورود، بل غالبا ما تكتنفه العديد من التعقيدات والإكراهات..

غالبا ما ترتبط فترات التحول الديمقراطي بمجموعة من الأزمات والاضطرابات التي تمثل تحديا حقيقيا أمام صانعي القرار، وهو ما يتطلب اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات السياسية والاقتصادية والدستورية الداعمة لعبور المرحلة بأقل تكلفة.

سنحاول في هذا الكتاب الإجابة عن إشكالية رئيسية، تتعلق بتحديد المداخل اللازمة لتحقيق التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، انطلاقا من استحضار الإشكالات والأزمات المختلفة المطروحة في هذا الشأن من ناحية، ومن التراكمات النظرية والتجارب الدولية الحديثة من ناحية أخرى.

ونطلق في ذلك من ثلاثة فرضيات أساسية، أولها، تحيل إلى أن الأزمات السياسية والأمنية القائمة في عدد من دول المنطقة، تعكس حجم

الإكراهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتراكمة من جهة، ووجود ارتباك على مستوى اختيار المداخل اللازمة والكفيلة بدعم التحول الديمقراطي من جهة أخرى، وثانيها، تشير إلى أن استحضار التجارب الدولية الحديثة في هذا الصدد، سيجعل التحوّل في المنطقة ممكناً، وبأقل كلفة من ناحية أولى، كما سيسمح بانتشال الحراك من "القتامة" الحالية التي تحيط به عبر ربطه بالإرهاب والاستلاب الأمني والتراجع الاجتماعي والاقتصادي.. من ناحية ثانية.. وثالثها، تقضي بأن اعتماد العدالة الانتقالية، يمثّل مدخلاً سلساً لتجاوز الارتباكات التي تطبع المشهد السياسي لعدد من دول الحراك، بما يدعم مشاركة الجميع في بناء دولة تتسع للجميع.. ويقطع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومظاهر الفساد والاستبداد..

وفي هذا الإطار، سنعتمد مجموعة من مناهج العلوم الاجتماعية في التعاطي مع الموضوع، حيث سيتمّ توظيف المنهج التاريخي لرصد تطور التحوّل الديمقراطي وإشكالاته في السياقين العربي والدولي، إضافة إلى استحضار المنهج المقارن الذي نسعى من خلاله إلى تسليط الضوء على مجموعة من التجارب الدولية الحديثة في هذا الشأن، ثم المنهج التحليلي الذي نسعى من خلاله إلى تجاوز المقاربة الوصفية إلى رصد الإشكالات والتقاطعات الكفيلة ببلورة خلاصات تتعلق بمدخل داعمة للتحوّل الديمقراطي في المنطقة.

## الفصل الأول: "الحراك العربي" ورهانات التحول الديمقراطي

في الوقت الذي ساد فيه الاعتقاد بأن إرادة الشعوب ورغبتها نحو التغيير، قد انهارت أمام تسلط عدد من الأنظمة في المنطقة، أمام التدابير والإجراءات السياسية والتشريعية التحكّمية التي كرّستها هذه النظم منذ سنوات الاستقلال، فتحت أجواء "الحراك العربي" باب الأمل من جديد باتجاه إرساء تحول يقطع مع المآسي والاختلالات التي كانت كلفتها خطيرة بالنسبة للمنطقة على مختلف الواجهات.

## المبحث الأول: أزمة التحوّل الديمقراطي في المنطقة

يختلف التحوّل الديمقراطي عن مجموعة من المفاهيم المشابهة الأخرى، كما هو الشأن بالنسبة للانتقال أو الإصلاح الديمقراطي، وانتقال السلطة.. وبغضّ النظر عن التضارب الفقهي والإيديولوجي الذي يثار في هذا الشأن، تشير الدراسات والأبحاث، والتقارير الدولية والوطنية أن مجمل الدول العربية لم تستوعب التحولات التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينيات، فلا هي كسبت رهان التنمية الذي أطلقت الشعارات بشأنها منذ فجر الاستقلال، ولا هي حققت الوحدة الوطنية المنشودة، ولا هي التحقت بقائمة الدول الديمقراطية.

يعدّ الوقوف على تداعيات أزمة التحوّل في المنطقة، وفهم واستيعاب مختلف العوامل المسؤولة عن هذا الجمود، أمرا أساسيا لبورة خلاصات تدعم التحوّل الديمقراطي في هذه المنطقة.

### المطلب الأول: التحوّل الديمقراطي.. المفهوم والأنماط

سنسعى في هذا المطلب إلى تسليط الضوء على مفهوم الديمقراطية، والتحوّل الديمقراطي، وعدد من المفاهيم المشابهة الأخرى، قبل الانتقال إلى مقارنة أنماط التحوّل المتداولة نظريا وميدانيا.

### الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية

ترتبط الديمقراطية بمجموعة من المعاني والدلالات في علاقة ذلك بتداول السلطة بصورة سلمية ومشروعة، واعتماد الشفافية والتعددية السياسية، وبالمشاركة السياسية التي تسمح للمواطنين نساء ورجالا بتدبير شؤونهم، وبالتأثير في مختلف القرارات والسياسات ذات الطابع العام عبر انتخابات حرة ونزيهة،

إضافة إلى احترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني، وتدير الاختلاف والتنوع داخل المجتمع بصورة بناءة وديمقراطية.

وهناك مجموعة من المؤشرات الأخرى التي تحيل إلى الممارسة الديمقراطية من قبيل: وجود دستور يدعم فصل السلط، ويحدّد حماية الحقوق والحريات، واحترام مبدأ السيادة الشعبية، والانضباط لقواعد اللعبة السياسية، واعتماد التعددية السياسية والحزبية، ونهج أسلوب لا مركزي في التدبير يعزّز بناء الديمقراطية المحلية، واعتماد المقاربة التشاركية في صناعة القرارات، ووجود إعلام حرّ ومجتمع مدني فاعل..

كما ترتبط أيضا باحترام القانون واعتماد الحقامة في التدبير، وتمكين المرأة.. وتتداول السلطة بشكل مشروع وسلمي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وقبول الأقلية باختيار الأغلبية، تبعا لقواعد لعبة متفق عليها مسبقا..

إنها عملية مجتمعية تخصّ الحاكمين والمحكومين على حدّ سواء، وترتبط بالقيم والمؤسسات، وتشمل العديد من المبادئ، مثل الإصلاح الدستوري، ومبدأ الشفافية والاعتراف بسيادة القانون، وفصل السلطات، واحترام حقوق الإنسان.. والإقرار بنظام التعدّد السياسي، وتطوير المجتمع المدني، والتداول السلمي على السلطة<sup>1</sup>.

تغيّر مفهوم الديمقراطية تاريخيا، تبعا لتطور المجتمعات وتعدّد الرؤى والمدارس الفكرية والفلسفية، فهناك الديمقراطية المباشرة، وهي صورة تكتنفها الطوباوية والمثالية، لكونها تقضي باضطلاع المواطن بالحكم، وما يتصل به من

<sup>1</sup> - يسري العزباوي: حول مفهوم الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، السنة التاسعة،

العدد 33؛ يناير 2009، ص 114

تشريع وتنفيذ مباشرة ودون وسائط...، وهناك الديمقراطية التمثيلية، المبنية على اختيار المواطنين لممثليهم داخل مختلف المؤسسات والمجالس المنتخبة، وهناك الديمقراطية الشعبية التي تنبني على المرجعية الاشتراكية، ثم هناك الديمقراطية التشاركية التي تقوم على المواطنة النشطة، وعلى فتح المجال أمام مختلف الفاعلين للمساهمة في تدبير الشؤون العامة وصناعة القرارات، كسبيل لتجاوز سلبيات الديمقراطية التمثيلية، ثم هناك أسلوب الديمقراطية التوافقية<sup>1</sup> التي تنبني على الحكم الجماعي والتوافق بشأن العديد من القضايا الخلافية، وهو أسلوب ينسجم مع المجتمعات التي تعرف تنوعاً مجتمعيًا واضحًا، ويسمح بتذليل المشاكل التي يفرزها هذا التنوع، كلما تطور هذا النظام..

إن الديمقراطية في صورتها المعاصرة هي أسلوب "لائتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها. وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع بالتالي من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية"<sup>2</sup>.

ويعتبر مفهوم الديمقراطية من بين المفاهيم الجديدة في الخطاب العربي الحديث، برزت كنتاج للتحوّلات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي شهدتها

<sup>1</sup> تتميز الديمقراطية التوافقية بعدة خصائص من بينها، الائتلاف الواسع، والفيثو المتبادل، والتمثيل النسبي، والاستقلال القطاعي.. لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع م. د. حسن تري عمير: إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق.. دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديبالي، العدد 58، السنة 2013، ص 140 وما بعدها

<sup>2</sup> علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ضمن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (كتاب جماعي)، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، الطبعة الثانية، بيروت، أيار / مايو 2002، ص 14

المنطقة. ويشير أحد الباحثين إلى أن الديمقراطية الحديثة نشأت من خلال وعي الأمة بسيادتها كأمة، عبر حقوق المواطنين، في مقابل الصيغة السابقة التي لا تؤلف فيها امتيازات الأرستقراطية/الأقلية من جهة، وانعدام الحقوق لدى الرعية من جهة أخرى أمة بأي معنى<sup>1</sup>.

وهي مسيرة معقدة ومركبة ومتدرّجة تتحكّم في مسارها عوامل داخلية وأخرى خارجية، وتحتاج الديمقراطية إلى مجموعة من العوامل والشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والقانونية والمؤسسية، كما تتطلب انخراطا من قبل مختلف القوى داخل المجتمع..

تقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ التي تلتخص في قانون الأغلبية الذي تتخذ بموجبه أغلبية عددية القرارات باسم الجميع داخل المجموعة، ودولة القانون التي تقوم على احترام التسلسل الهرمي للمعايير والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان. وأخيرا، التعددية، باعتبارها إطارا للتفاعل الذي تبدي فيه المجموعات المختلفة قدرا كافيا من الاحترام والتسامح في التعايش والتفاعل، في أجواء من الانسجام ونبد الصراعات<sup>2</sup>.

وعادة ما تهدف الديمقراطية إلى تحقيق أمرين أساسيين داخل المجتمع، أولهما، يتعلق بتداول السلطة بصورة شرعية وسلمية، كسبيل للحّد من السلطة المطلقة للحاكمين، وثانيهما، يرتبط بتدبير التنوع والاختلاف داخل المجتمع بصورة سليمة وبناءة، في إطار ترسيخ مواطنة توفر المناخ اللازم لإرساء دولة تتسع للجميع.

<sup>1</sup> - عزمي بشارة: في الثورة والقابلية للثورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة أوراق ودراسات بحثية 2011، ص 4

<sup>2</sup> - انظر في هذا الشأن، لمياء الكراي: ثورة.. وبعد؟ تونس في مواجهة مستقبلها، ترجمة محمد معالي، سنيباكت، (دون تاريخ)، الصفحات 12، 13، 14 و 15



بدأت الديمقراطية في العقود الأخيرة التي أعقبت انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة، تأخذ بعدا عالميا، حيث تزايد الاهتمام بقضاياها داخل الأوساط الدولية الرسمية منها وغير الرسمية، بعدما ظلت حتى وقت قريب تعتبر شأنا داخليا.

فعلى مستوى الممارسات الانفرادية لبعض الدول، أضحى توجيه المساعدات يخضع لمعايير احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما تنال الدول التي تصنف بكونها غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان، عقوبات سياسية واقتصادية، وقد تصل إلى حد ممارسة الضغوطات العسكرية ضدها أحيانا<sup>1</sup>.

تزايد اهتمام الأمم المتحدة بهذا الموضوع بصورة كبيرة في العقود الثلاثة الأخيرة، فالجمعية العامة أكدت في قرارها رقم 157/43 بتاريخ 8 ديسمبر 1988 على أن إرادة الشعب التي تعكسها انتخابات نزيهة تجري دوريا، هي أساس لسلطة وحكم الشعب، كما تناول المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في شهر يونيو من عام 1993 التكامل بين حقوق الإنسان والديمقراطية<sup>2</sup>.

وقام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإصدار مجموعة من القرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق لأغراض مرتبطة بتثبيت الديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لقراره رقم 940 الصادر سنة 1994، والذي أجاز من خلاله التدخل العسكري في هايتي لأغراض "ديمقراطية"، بعدما سمح بموجب الفقرة الرابعة منه (القرار) بإحداث قوات متعددة، واتخاذ ما يلزم لأجل تيسير رحيل النظام العسكري، وعودة الرئيس المنتخب والسلطات الحكومية الشرعية<sup>3</sup>.

1- إدريس لكريني: النخب السياسية ورهانات الحراك بالمنطقة، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 12 يونيو 2015

2- د. بطرس بطرس غالي: حقوق الإنسان والأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 176 بتاريخ أبريل 2009، ص 49

3- قرار مجلس الأمن 1994/940؛ الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، وثيقة رقم S/RES/940، الرابط:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1994.shtml>

## الفرع الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي

التحوّل الديمقراطي هو مفهوم حديث، تباينت بصدهه المواقف والآراء الفكرية والسياسية، يحيل عموماً إلى المواطنة وحقوق الإنسان وتوسيع المشاركة السياسية، كما يرتبط أيضاً بالتغيرات الجذرية المستمرة التي تطال بنيات النظام السياسي.

ويعتبر "روستو" التحوّل الديمقراطي بأنه قرار تشترك في اتخاذه ثلاث أطراف بخلفيات وأهداف مختلفة، هي النظام الحاكم، وقوى المعارضة، والمحيط الخارجي، وتنتمي لصالح الطرف المتغير في الصراع تبعاً لموازن القوة، كما يعتبر أيضاً أن تحقق الوحدة الوطنية هو شرط حيوي وذي أولوية لتحقيق التحوّل الديمقراطي، مقارنة بعوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

إن التحوّل الديمقراطي هو عملية تعني الحاكم والمحكوم من حيث بناء تعاقد اجتماعي جديد، وبناء علاقات تواصلية جديدة بين المواطن والسلطة الحاكمة، وهو يحيل أيضاً إلى التحوّل الذي يطال السلطة السياسية على مستوى تجاوز مظاهر الشمولية والاستبداد وتقويضها، نحو وضع جديد، تترسخ فيه دولة المؤسسات وتُعزز المشاركة السياسية للمواطنين، بعيداً عن لغة الانقلابات والعنف، والتي غالباً ما تؤدي إلى اختلالات خطيرة في المستقبل.

كما يحيل أيضاً إلى مختلف المداخل الرامية إلى ديمقراطية الدولة والفرد والمجتمع، بما يجعل من الديمقراطية سلوكاً يومياً، وسبيلاً للتداول على السلطة وصناعة القرارات. إنه مسار متدرج يعتمد اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات على طريق الانتقال من نمط سياسي شمولي مغلق، إلى آخر منفتح يدعم مشاركة

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع:

Dankwart A. Rustow: The Political Economy of Democratic Transitions, Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), pp. 337-363

المواطن، من خلال مؤسسات وتشريعات وسياسات وعلاقات جديدة، تسمح بتداول السلطة بشكل سلمي وبتسيخ الديمقراطية وجعلها ممارسة مستمرة. ويربطه البعض بالتحوّل من الشمولية والسلطوية إلى الليبرالية والديمقراطية<sup>1</sup>.

وعموماً، فالتحوّل الديمقراطي لا يتّصل بتدابير قانونية ومؤسسية ظرفية فقط، بل هو أيضاً تراكم، مرتبط بمشروع مجتمعي يحيل إلى التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، وعلى مستوى الثقافة السياسية السائدة أيضاً، بصورة تسهم في إرساء قيم المواطنة التي تتحوّل معها الديمقراطية إلى سلوك مستمر.

وغالبا ما يرتبط بمرحلة مفصلية وحاسمة من تاريخ الدول، فهو يعكس السعي للعبور من مرحلة عادة ما تحيل إلى الهيمنة والاستبداد ومصادرة الحقوق والحريات، إلى مرحلة أخرى قوامها سيادة القانون وفصل السّلط واحترام حقوق الإنسان.

لا يوجد مدخل نموذجي فريد للتحوّل الديمقراطي، فالعملية تتأثر في مجملها بعوامل مختلفة في علاقتها ب:

- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة؛
- طبيعة المجتمع، وما إذا كان يتميز بتنوع إثني وعرقي وديني؛
- شكل الدولة، وما إذا كانت مركبة (فيدرالية) أو موحدة (بسيطة)؛
- طبيعة النظام السياسي القائم؛
- الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع؛

---

<sup>1</sup> - السيد يسين: صعود وسقوط نظرية التحوّل الديمقراطي، موقع الرأي نيوز، على الرابط:  
<http://www.alraynews.com/PrintPaper.aspx?id=14071>

- طبيعة التحوّل وما إذا كان سلبيا أو عنيفا، نخبويا أم شعبيا، توافقيا أو ثوريا..

وتختلف المداخل النظرية المتّصلة بالتحوّل الديمقراطي، بين من يربطها بالتنمية الاقتصادية، وبين من يربطها بإرساء المؤسسات وترسيخ ثقافة ديمقراطية..

تعدّدت الإسهامات الفكرية والأكاديمية التي حاولت تفسير التحوّل الديمقراطي والوقوف على خلفياته ومداخله والعوامل المؤثرة فيه، تبعا لاختلاف المدارس الواردة في هذا الصدد.

ونذكر في السياق؛ المدخل السوسولوجي الذي يعتمد في تحليله لعملية التحوّل على دراسة البناء الطبقي الاجتماعي للمجتمعات، وهناك المدخل السيكولوجي الذي يقوم على تفسير التحوّل انطلاقا من التركيز على جوانب نفسية، في ارتباطها بالإحباط الذي يدفع إلى الاحتجاج ونحو التحوّل والتغيير.. وهناك أيضا المدخل الجغرافي الذي يربط فيه رواد هذا الاتجاه، السلوكات السياسية للأفراد بطبيعة المجال الإقليمي الذي يمتصّهم..

وتقوم عملية التحوّل الديمقراطي على مجموعة من الأسس والمرتكزات، وعلاوة على ما تمت الإشارة إليه في هذا السياق سابقا، لا تخفى أيضا أهمية اعتماد إصلاحات تدعم انفتاح المجالين الاقتصادي والسياسي..

وعموما، يتحقق التحوّل عبر مداخل أفقية، في علاقة ذلك بترسيخ وعي مجتمعي ديمقراطي وثقافة تدعم التحوّل والتغيير، وأخرى عمودية، ترتبط بتعزيز الحقوق والحريات، وبناء مؤسسات وتشريعات تعزز دولة القانون..

إنه مسار شاق وطويل، تتحكم فيه عوامل ذاتية وموضوعية، ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية، ويرتبط التحول بمجموعة من المحددات في علاقتها بتوسيع دائرة المشاركة السياسية، وتجديد النخب، ودعم الحقوق والحريات، وبناء المؤسسات..

إن التحول الديمقراطي هو أكثر دقة وشمولا من الانتقال الديمقراطي أو الإصلاح أو انتقال السلطة أو الانفتاح الديمقراطي..، ذلك أن الأول (التحول الديمقراطي) يحيل إلى عملية مستمرة ومتدرّجة نابعة من عمق المجتمع، تقوم على إدماج المشروع الديمقراطي في الحياة السياسية والاقتصادية الاجتماعية، وترسيخه في سلوك الجماعات والأفراد، كما يقوم أيضا على احترام الحقوق والحريات وبلورة مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة لدولة المؤسسات، وترسيخ الممارسة الديمقراطية الراضية للاستبداد والخنوع..

فيما يحيل الثاني (الانتقال الديمقراطي)، إلى مرحلة فارقة بين وضعين، تقوم على آليات بعيدة عن الفجائية أو لغة الانقلابات، وهي مرحلة أساسية من مراحل البناء الديمقراطي، تختلف في شروطها وآلياتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى، كما أنها لا تخلو من صعوبات وارتباكات، نتيجة الصراع والتصادم بين نظامين، أحدهما عادة ما يكون تقليديا، يحيل إلى الهيمنة، وآخر جديد في طور التشكل ينحو إلى تغيير بنى النظام القائم.

ويقرن الانتقال الديمقراطي عند العديد من الباحثين بإحدى المراحل الحاسمة التي يفترض أن تمهد للتحول الديمقراطي، وتحول دون حدوث انتكاسات في هذا الصدد، وهي مرحلة تتسم بقدر من التشاركية في تدبير

المرحلة بين قوى سياسية مختلفة معارضة كانت أو موالية، بناء على اتفاقات مبرمة في هذا الشأن، أو تبعا لمنطق توازن القوى.

ويشير أحد الباحثين<sup>1</sup> إلى أن "النظم التي تمرّ بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية تنتشر على خط متصل، يقع على طرفه الأول النظام غير الديمقراطي في صورته النموذجية، سواء أكان شموليا أو سلطويا مغلقا، مدنيا أو عسكريا، حكم فرد أو حكم قلة..، ويقع على طرفه الآخر النظام الديمقراطي في نمطه المثالي، والذي تُعد النظم الديمقراطية الليبرالية الراضية في الدول الغربية أقرب النماذج إليه".

أما الإصلاح، فيحيل من الناحية الاصطلاحية إلى إزالة الفساد وتقييم الانحرافات والاختلالات داخل المجتمع، والانتقال من وضع إلى وضع أفضل، بما يسمح بتحقيق التنمية وتجاوز العضلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. وهو ينصب إجمالا على مجمل التدابير والإجراءات والمبادرات التي ترمي إلى إحداث تعديلات على مختلف البنيات الموجودة داخل المجتمع دون تغييرها جذريا، بهدف جعلها مواكبة للتحويلات والتطورات المجتمعية، وقادرة على الاستجابة للحاجات المطروحة داخل المجتمع وعلى تحقيق التقدم.

أما انتقال السلطة، فهو مفهوم يحيل إلى تداولها بسبل مختلفة تتراوح بين السلمية والعنف، وهناك ثلاثة عناصر أو جوانب أساسية للمفهوم، الأول يعتبر انتقال السلطة بمثابة "عملية" Process، والثاني يعتبره أزمة أو مشكلة، والثالث

1- د. حسنين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي.. إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 14 فبراير 2013، على الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

ينظر إليه كطريقة لحسم هذه الأزمة أو لمنع وقوعها من الأصل<sup>1</sup>. وفيما يتعلق بطريقة انتقال السلطة فهناك مسلكان، الأول يرتبط بفحص القواعد القانونية التي تنظم هذه المسألة، والثاني، يتعلق بتعقب السوابق التاريخية التي جرى بها العمل وتواترت عليها الممارسة الفعلية<sup>2</sup>.

فيما يتصل الانفتاح السياسي بتلك التدابير السياسية والاقتصادية السطحية التي تقوم بها بعض الأنظمة السياسية الراضية لإعمال إصلاحات أو تغييرات سياسية جدية وجذرية، كسبيل لامتناس الغضب الشعبي بصورة استباقية، أو علاجية في أعقاب احتجاجات ومظاهرات.. وهو ما قد يجعل الوضع في منزلة الوسط، حيث لا ديكتاتورية ولا ديمقراطية.

تشير الممارسة الدولية إلى وجود تباين واختلاف بين تجارب التحول الديمقراطي على امتداد مناطق مختلفة من العالم، وهذا أمر طبيعي إذا ما استحضرن أن هذا التحول تتحكم فيه مجموعة من الاعتبارات والشروط والسياقات المرتبطة بكل مجتمع على حدة، من حيث الثقافة السياسية السائدة وطبيعة النظام السياسي القائم، والظروف التاريخية ومدى انخراط النخب المختلفة فيه، وما إذا كان سلمياً أو تكتنفه مظاهر من العنف، كما لا تخلو تأثيرات انسجام المعارضة وقدرتها على تديير خلافاتها واختلافاتها، وحدة حضور العوامل الخارجية وتأثيراتها في هذا الشأن..

---

<sup>1</sup>- د. صالح سام زرنوقة: نظرية انتقال السلطة، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2014، ص 46

<sup>2</sup>- د. صالح سام زرنوقة: نظرية انتقال السلطة، المركز العلمي للدراسات السياسية، المرجع السابق؛ ص 84

تحفل الممارسات الدولية بأشكال مختلفة من تجارب التحوّل نحو الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بالتحوّل من أعلى الذي تقوم به الطبقة السياسية الحاكمة، أو ذلك الذي يأتي من أسفل، وتقوده القوى المعارضة في أعقاب انهيار وسقوط الأنظمة الحاكمة، أو ذلك الذي يتم عبر تدخل خارجي، أو بعد تحرّر من الاحتلال، أو الذي يتأتّى عبر توافقات بين مختلف القوى السياسية داخل المجتمع.

ولا تقدم هذه التجارب الدولية نموذجاً أو مدخلاً وحيداً للتحوّل نحو الديمقراطية، كما لا توجد وصفات نظرية سحرية له، لكن الأمر ينطوي على قدر من الأهمية لكونه يسمح باستجلاء العبر والدروس في دول المنطقة على طريق كسب هذا الرهان..

شهدت الكثير من دول أوروبا كإسبانيا واليونان والبرتغال.. تحولات ديمقراطية بعد فترة السبعينيات من القرن المنصرم، كما عرفت العديد من دول أمريكا اللاتينية تحولات مهمة في هذا الصدد منذ بداية الثمانينيات، فيما راكمت دول أوروبا الشرقية مكتسبات لا تخلو من أهمية في هذا الشأن، بعد نهاية الحرب الباردة والتخلص من هيمنة الاتحاد السوفييتي المنهار..

حقيقة أن الولوج إلى دائرة الدول الديمقراطية، لا يتم تلقائياً أو عبر طريق سحري أو وحيد، غير أن الغنى في التجارب، علاوة على الإسهامات والمقاربات النظرية التي طرحها الباحثون والمهتمون في هذا الخصوص، تجعلنا أمام تراكم ميداني ونظري يشكّل في مجمله رصيذاً حيويًا قابلاً للاستئناس، يمكن أن يدعم ويغني تجارب الدول الطامحة والساعية للتحوّل الديمقراطي.



أخيراً، قد يتم هذا التحوّل بمبادرة من النظم السياسية الحاكمة نفسها، أو تحت الضغط والإكراه أو في إطار مفاوضات ومساومات بين الحكومة والمعارضة تحت ضغط الشارع (تجربة جنوب إفريقيا)، كما يمكن أن يحدث ذلك بفعل تدخل عسكري خارجي، مثلما حدث في بنما وغرينادا في سنوات الثمانينيات من القرن الماضي<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: أنماط التحوّل الديمقراطي

تعدد أشكال التحوّل، بحسب خلفياته وما إذا كانت منبثقة من اجتهادات نظرية، أو تعلق الأمر بتجارب ميدانية.

فعلى المستوى النظري، تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أهمية

المدخل التالية:

- المدخل المؤسساتي المرتبط بإقرار دستور ديمقراطي؛
  - المدخل الانتخابي، الذي يتجسّد في إجراء انتخابات حرة وعلى قدر من الشفافية، بما يدعم تجدد النخب وتداول السّلطة بشكل سلمي؛
  - المدخل التوافقي القائم بين الحكومة والمعارضة؛
  - مدخل العدالة الانتقالية عبر اعتماد آليات المصالحة.
- واستناداً إلى التجارب الدولية المتراكمة في هذا الشأن، هناك ثلاث مدخل أساسية اختارتها أو اضطرت إلى اختيارها الكثير من البلدان كسبيل

---

<sup>1</sup>- أدى هذا التدخل في بعض الأحيان إلى تعزيز المسار الديمقراطي، كما هو الشأن بتجربة اليابان، لكنه أفضى في كثير من الأحيان إلى نتائج كارثية، برزت في شكل حروب أهلية وصراعات داخلية، مثلما هو الشأن بالنسبة لحالتي العراق وأفغانستان..

لتحقيق التحول الديمقراطي، على امتداد مناطق مختلفة من العالم، يمكن إجمالها فيما يلي<sup>1</sup>:

أ- مدخل التحول الديمقراطي بعد نيل الاستقلال: وتدرج تجربة الهند في هذا السياق، حيث تمكنت من طي إكراهات الماضي وتجاوز مخلفات الاحتلال والبدء في بناء دولة حديثة، وترسيخ تجربة تنمية وديمقراطية واعدة..

ب- مدخل التحول المتدرج نحو الديمقراطية: تتعدد مظاهر هذا التحول بدوره، فهناك التحول أو الانتقال الذي يتم من أعلى<sup>2</sup> (فوق) وتولاه النخب الحاكمة في إطار استراتيجية إصلاحية متدرجة تعكس وجود إرادة سياسية حقيقية لإعمال إصلاحات سياسية، وهو ما تجسد في التجربة الإسبانية..، أو تحت الضغط، تجنبا لأي انفلاتات واحتجاجات شعبية قد تحدث.

كما قد يتم من أسفل (قاعدي)<sup>3</sup>، بصورة توافقية وتفاوضية بين السلطة الحاكمة ومختلف القوى السياسية المعارضة، وهو ما تبلور في تجربتي كل من بولونيا وجنوب إفريقيا<sup>4</sup>، كما يمكن لهذا الشكل من التحول أن يتأتى عقب انهيار النظام بسبب عوامل داخلية أو خارجية، أو نتيجة لضغط الشارع عبر

---

<sup>1</sup>- لمزيد من التفاصيل بصدد هذا الموضوع، راجع، عبد الفتاح ماضي: كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟ مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، الموقع الإلكتروني للمجلة، على الرابط:  
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639919&eid=7779>

<sup>2</sup>- يقصد بالتحول من أعلى تلك التدابير والمبادرات التي تقودها الطبقة السياسية الحاكمة أو الإصلاحية بداخلها، بصورة استباقية.

<sup>3</sup>- يحدث التحول من أسفل عبر الاحتجاجات والمظاهرات الضاغطة التي تقودها الجماهير والقوى المعارضة، وغالبا ما يتم هذا النمط بعد تغير المناخ الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع، بما يجعل منه ضروريا لمواكبة هذه التحولات، ولخلق قدر من التناغم بين المؤسسات وثقافة المجتمع.

<sup>4</sup>- نستحضر في هذا السياق المفاوضات المكثفة والجهود التي بذلها كل من الزعيم "نيلسون مانديلا" والرئيس "دي كلارك" ما بين 1989 و1990 في سبيل إنضاج تجربة التحول في جنوب إفريقيا..

احتجاجات واعتصامات وعصيان مدني.. أو بفعل وجود معارضة قوية، ونذكر في هذا السياق تجربة الفلبين التي تخض عنها سقوط نظام الرئيس "ماركوس" ..

وإذا كان المظهر الأول من هذا الخيار، يتطلب توافر مجموعة من المبادرات التي تجسد الثقة، بوجود إرادة حقيقية في هذا الصدد، من قبيل تجاوز أساليب القمع والاعتقالات والإقصاء، وتعزيز الحقوق والحريات وإطلاق حرية الصحافة، والدخول في نقاشات ومفاوضات بناءة مع المعارضة، والسماح بعودة المنفيين وإطلاق المعتقلين السياسيين، واعتماد أسلوب العدالة الانتقالية لتجاوز مآسي الانتهاكات الجسيمة التي طالت حقوق الإنسان في الماضي.. فإن المظهر الثاني لهذا الخيار، يفترض وجود قدر من التعبئة من قبل مختلف الفعاليات والنخب، وتنويع أساليب الضغط السلمي، وطرح بدائل إصلاحية على قدر عال من الموضوعية والجديّة والفعالية، علاوة على تجاوز أساليب الانتقام والإقصاء في مواجهة الخصوم..

ج- مدخل التحوّل في أعقاب انهيار نظم شمولية: يحدث هذا التحوّل في الغالب، خلال اندلاع الحروب والنزاعات العسكرية الإقليمية أو الدولية، كما يمكن أن يحدث بفعل صراع داخلي مسلّح على السّلطة.

فكثيرا ما انهارت بعض الأنظمة نتيجة لتدخلات خارجية، كما حدث في العراق بعد التدخل الأمريكي الذي أسقط نظام صدام حسين، أو نتيجة لعوامل وأسباب داخلية مرتبطة بانقلابات عسكرية، أو باندلاع أعمال عنف أو احتجاجات وثورات شعبية، مثلما وقع بالصومال في أعقاب انهيار السلطة المركزية في بداية التسعينيات من القرن الماضي ودخول مختلف الفصائل في صراع دام على السلطة..

وهذا النمط من التحوّل الذي يفرزه واقع رحيل الأنظمة القائمة، يفرض اتخاذ تدابير بناءة وعلى قدر كبير من الاستعجال والحيلة، بهدف تجاوز حالة الفراغ السياسي وبناء مؤسسات قوية لمنع خروج الأمور عن نطاق التحكم والسيطرة.

كما يمكن إضافة نمط التحوّل الذي يتم في إطار "الاضطرار" أو "العدوى" اللذين يفرضهما المحيط الإقليمي "الديمقراطي"، ففي الحالة الأولى، قد يتحقّق التحوّل "على مضض" مخافة ظهور احتجاجات وثورات، تعجل بسقوط الأنظمة تحت ضغط الانهيار والتأثر بتحوّلات المحيط وإنجازاته.

أما في الحالة الثانية، فقد يتحقّق ضمن موجة تصيب منطقة بعينها يقترن فيها التحوّل بموجات احتجاجية عارمة تدفع صانع القرار إلى التعاطي الإيجابي مع المطالب المجتمعية الداعية إلى التغيير والإصلاح بشكل استباقي، مخافة تردي الأوضاع وخروجها عن نطاق السيطرة..

إن تونّج السّلمية في التحوّل الديمقراطي هي إحدى مميزات النظم الديمقراطية الحديثة، وتتلخص آلياتها في تحقيق التناوب والتداول السلمي على الحكم، عبر قواعد واضحة. وتظل هذه العملية بدورها بحاجة إلى مجموعة من الشروط التي توفرّ المناخ اللازم لسلامتها، في علاقة ذلك باعتماد تعددية حزبية، ووجود قواعد لعبة سياسية تؤطّرها القوانين المحددة لأدوار مختلف المؤسسات والفاعلين ولعلاقاتهم، وضمان بطاقة العودة أي عدم استئثار أحد أو مجموعة من الفاعلين بالحكم بإغلاق باب المشاركة أمام الخصوم، وولوج المعارضة إلى السلطة عبر الوسائل القانونية المشروعة، إضافة إلى الانصياع لمنطق ونتائج الاقتراع

واحترام إرادة الناخبين، ووجود قدر من التوافق، إزاء مجموعة من القضايا الحيوية المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية..

شهدت الكثير من الأقطار الأوروبية إصلاحات ديمقراطية، مع سقوط الأنظمة النازية والفاشية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث لعبت الديمقراطية دورا كبيرا في صدّ الاستبداد الذي زجّ بعدد من بلدان المنطقة في الدخول إلى حربين مدمرتين، وشكلت الإصلاحات المعتمدة في هذا السياق مدخلا لتجاوز الصراعات والحروب التي دعمها الانفراد بالسلطة، ولتحقيق التنمية وتعزيز التداول السلمي على السلطة.

غير أن ظروف الحرب الباردة وما رافقتها من انشغالات واستقطابات وصراعات سياسية واقتصادية وإيدولوجية وعسكرية، أرخت بظلالها القائمة على مسار التحول الديمقراطي على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

ومع ظهور نوع من الانفراج في العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، شهدت مجموعة من الدول الأوروبية، كما هو الشأن بالنسبة لإسبانيا واليونان والبرتغال، تحولات هامة في هذا الصدد.

وبعد المتغيرات المتسارعة التي شهدتها العالم في أعقاب نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين، سيشهد العالم موجة جديدة من الإصلاحات الديمقراطية، عمّت مجمل دول أوروبا الشرقية وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، انخرطت فيها النظم السياسية القائمة بشكل تلقائي واستباقي أو تحت ضغط الشارع، وهو ما أفرز أشكالا مختلفة ومتباينة من التحول، تراوحت بين السلمية، وانفجار الأوضاع، واندلاع العنف والعنف المضاد.

يورد "صامويل هانتغون" في كتابه الموسوم "الموجة الثالثة.. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"<sup>1</sup>، أن هناك موجات ديمقراطية شهدتها العالم، كما هو الشأن بالنسبة للتحول في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الغربية، بدأت مع بداية القرن التاسع عشر لتستمر فترة ناهزت القرن، قبل أن يحدث هناك نوع من التراجع مع وصول "موسوليني" للسلطة في الاتحاد السوفيتي السابق.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت الموجة الثانية من التحول، مع دخول عدد من البلدان إلى قائمة الدول الديمقراطية التي بلغت في سنة 1963 زهاء 16 دولة، بعدما كانت 12 فقط، ثم حدث نوع من التراجع من بداية الستينيات إلى منتصف السبعينيات من القرن الماضي. أما الموجة الثالثة فظهرت في أوائل السبعينيات، تزامنا مع التحولات التي شهدتها المنطقة الجنوبية من أوروبا في كل من إسبانيا، والبرتغال، واليونان، وأمريكا اللاتينية كما هو الشأن بالنسبة للبرازيل.. لتتعرّز هذه المرحلة مع نهاية الحرب الباردة وانخراط عدد من البلدان في أعمال إصلاحات كبرى، ليصل عدد الدول الديمقراطية في هذه المرحلة إلى حوالي 117 من ضمن حوالي 191 دولة.

إذا كانت تجارب التحول الديمقراطي متباينة من حيث سياقاتها وأشكالها، فإنها تختلف أيضا من حيث مآلاتها ونجاحاتها، ذلك أن الكثير من التجارب لم تسر في نفس المنحى.

<sup>1</sup> لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يراجع، صامويل هانتغون: الموجة الثالثة.. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة 1993

ففي الوقت الذي نجحت فيه بعض الدول في التأسيس لنظم سياسية ديمقراطية واعدة وأسهمت في بسط حالة من الاستقرار، لم تتمكن دول أخرى من تحقيق هذه الرهانات، بعدما عاد الاستبداد من جديد، ولم تكن النتائج في حجم التضحيات المبذولة والجهود المتخذة، بل إن الأمر اتخذ أحيانا طابعا من الفوضى والعنف في بعض الدول.

تتحكم في مسار التحوّل مجموعة من الشروط والعوامل التي توفر البيئة الحاضنة له، حيث لا تخفى تأثيرات النخب ومختلف الفاعلين السياسيين في هذا الصدد، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بنخب كفؤة ومتماسكة، أو أحزاب سياسية على قدر من القوة والامتداد الشعبي، والكفاءة في تعبئة وتأطير المواطنين.

وتبرز الكثير من التجارب الدولية أهمية المجتمع المدني وقدرته على المرافعة والاقتراح في هذا الشأن. كما يمكن للمؤسسة العسكرية أن تلعب دورا حاسما في هذا السياق أيضا، وبخاصة إذا ما اختارت الانضباط لإرادة الشعوب، وحماية المؤسسات، وتوفير أجواء الاستقرار والأمن الداعمة لهذا التحوّل، بدل الاصطفاف إلى جانب النظم المستبدّة.

وعلى المستوى الخارجي، تشير التجارب الدولية الرائدة أيضا إلى أهمية المحيط الدولي أو الإقليمي الداعم للتحوّل الديمقراطي، فالثورة التي شهدتها تركيا ما بين سنة 1920 وسنة 1923 بقيادة الزعيم "كمال أتاتورك" والتي شكلت مدخلا لتعزيز التحوّل الديمقراطي في البلاد<sup>1</sup>، جاءت بالأساس كرد فعل على

<sup>1</sup>- لمزيد من التفاصيل حول التجربة الديمقراطية في تركيا، يراجع، ناظم تورال (تحرير) وآخرون: التحوّل الديمقراطي في تركيا، ترجمة د. أحمد عبد الله نجم، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى 2012

تناهي التدخلات الخارجية على إثر تراجع قوة الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وأسهمت التحولات الدولية التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي واختفاء جدار برلين، إضافة إلى انضمام الدول إلى تكتلات إقليمية..، دورا هاما - في كثير من الأحيان - على مستوى دعم مسار التحول الديمقراطي في عدد من الدول، ونشير في هذا الشأن إلى الآثار الإيجابية التي خلفها انضمام إسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي على هذا المستوى داخل هذين البلدين.

أبان المجتمع المدني العالمي أيضا عن كفاءة عالية، فيما يتعلق بمواكبة السياسات العمومية وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في أبعادها المحلية والدولية، وبخاصة بعد تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، و بروز مجموعة من القضايا والأولويات والمخاطر العابرة للحدود. حيث ساهمت الكثير من المنظمات الدولية في دعم ومواكبة التحول الديمقراطي عالميا، من خلال فضح الخروقات والانتهاكات التي نتورت فيها بعض الأنظمة، مع الدعوة إلى تجاوزها، وكذلك عبر نشر الوعي بالقيم والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، من خلال مبادراتها المختلفة، وتقاريرها الصادرة في هذا الخصوص.

لا تخفى أهمية المساعدات الدولية المشروطة باعتماد إصلاحات سياسية تدعم التحول نحو الديمقراطية، والتي تفرضها بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض المؤسسات الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للبنك وصندوق النقد الدوليين.. حيث تلعب المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية دورا كبيرا في هذا الشأن، وغالبا ما يتم ربط منح المساعدات والقروض بشروط تصب باتجاه أعمال إصلاحات سياسية واقتصادية تدعم هذا التحول.



إن اكتمال حلقة التحوّل نحو الديمقراطية، لا تتأتّى بالصدفة أو بشكل عشوائي، بقدر ما تظل بحاجة إلى بيئة حاضنة، ولشرطي التوافق والثقة بين مختلف الفرقاء السياسيين، علاوة على توافر مجموعة من العوامل الداعمة، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

- حدوث قدر من التناسق والتوافق في مواقف مختلف التيارات السياسية داخل المجتمع بصدد عدد من القضايا الكبرى، على طريق إحداث انتقال مرّن ومتدرّج بأقلّ كلفة؛

- بلورة استراتيجية متدرّجة للتحوّل، منبثقة من خصوصية المجتمع؛

- تجاوز أساليب الانتقام والإقصاء في مواجهة الخصوم، وتجاوز منطق شدّ الحبل بين مختلف الأطراف السياسية، واعتماد آليات العدالة الانتقالية في هذا الصدد؛

- التدبير الجيّد والحذر للمراحل الأولى من التحوّل؛

- أعمال إصلاحات اقتصادية تدعم سلاسة التحوّل وتقوّي شعبيته؛

- القدرة على بلورة مجموعة من الخيارات والرؤى الإصلاحية البديلة، وعدم الوقوف على الشعارات والنقد فقط؛

- وجود حكومة انتقالية وطنية قوية، تملك رؤية وخطة بصدد عدد من القضايا التي تقتضيها المرحلة من قبيل توفير المناخ اللازم لسنّ دستور جديد، وتنظيم انتخابات نزيهة تضمن تجدد النخب وتجاوز مظاهر الاحتقان..

- وجود محيط إقليمي ودولي داعم لهذا التحول، سواء عبر نهج الحياذ أو من خلال تقديم الدعم<sup>1</sup>؛
- اعتماد الحكامة الأمنية<sup>2</sup>؛
- وجود قيادات سياسية على قدر من الكفاءة والمقبولية، تلتف حولها الجماهير<sup>3</sup>؛
- حدوث تحولات قيمية وثقافية داخل المجتمع، تدعم التغيير ورفض الاستبداد؛
- وجود مؤشرات واضحة لفشل النظام القائم على عدة مستويات، والقدرة على الترويج للكلفة السيئة لبقائه؛
- توالي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛
- وجود تجارب ديمقراطية ضاغطة في الجوار ومحفزة باتجاه التحول الديمقراطي<sup>4</sup>؛
- تحييد المؤسسة العسكرية عن المجال السياسي؛

---

<sup>1</sup> - سواء كان هذا الدعم سياسيا، أو اقتصاديا، أو ماليا، أو تقنيا، أو عسكريا..

<sup>2</sup> - تقوم الحكامة الأمنية على منح البرلمان سلطات حيوية في مجال مراقبة السياسات العمومية في المجال الأمني وإعمال التحقيقات بشأنها، وتحديد المسؤوليات الحكومية في هذا الشأن بشكل تضامني، علاوة على تكوين الأجهزة الأمنية في مجال حقوق الإنسان، واعتماد الشفافية والتواصل مع الإعلام في هذا الصدد، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الإدارات والمؤسسات الحكومية..

<sup>3</sup> - نشير في هذا الصدد إلى الدور القيادي الذي لعبه كل من "مانديلا" و"فاليسا" - على سبيل المثال- في بلداניהما..

<sup>4</sup> - لا تخفى في هذا الشأن تأثيرات المحيط على الثورة البرتغالية في أوكرانيا، ونعني بذلك التحولات السياسية المحفزة التي شهدتها كل من صربيا عام 2000 وجورجيا عام 2003.

-قوة وحضور فعاليات المجتمع المدني المهمة بقضايا المواطنة وحقوق الإنسان..

ولا تخفى أيضا تأثيرات مستوى الرفاه الاجتماعي، وقوة الطبقة المتوسطة، إضافة إلى ارتفاع معدل التعلم داخل المجتمع، ومستوى تمكين المرأة في هذا الخصوص.

إن طريق التحوّل الديمقراطي لا تخلو من تحديات وصعوبات، وهو ما تؤكّده تجارب دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية<sup>1</sup>، الأمر الذي يفرض اعتماد قدر كبير من الحيلة والحذر وعدم التسرع، كما تطرح في هذا الصدد مخاطر مقاومة التحوّل والتغيير داخليا وخارجيا، وتطرح أيضا إشكالية الموازنة في التدبير بين نخب قديمة متمكّنة وعلى قدر من الكفاءة، ونخب جديدة قد تتوافر فيها حسن النية، فيما تنقصها الخبرة، مع إمكانية وصول بعض النخب الفاسدة أو المسؤولة عن انتهاكات الماضي إلى السّلطة..

وفي كلّ الحالات، تظلّ فرص التحوّل نحو الديمقراطية من أعلى أو أسفل أو من خلال توافق بينهما، رهينة بمدى اتخاذ إجراءات وتدابير جدية وفاعلة في الوقت المناسب، إضافة إلى نضج العوامل الداعمة لهذا التحوّل، في علاقة ذلك بالثقافة السياسية السائدة والنخراط النخب بقدر من الجديّة والمسؤولية..

ومن منطلق علم إدارة الأزمات، يمكن القول إن كل تأخر حاصل في هذا الشأن سيكون مكلفا، ذلك أن استحضار عامل الوقت أمر مهم، وكلما كان

1- لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع:

Hermet Guy, Les démocratisations au vingtième siècle : une comparaison Amérique latine /Europe de l'Est, Revue internationale de politique comparée, 2001/2 Vol. 8, p. 285-304

هناك ارتباك أو تماطل، كلما تعقدت إمكانية التحوّل، وأضحت أكثر خطورة وتكلفة.

تؤكد التجارب الدولية في هذا السياق، أن التوافق القائم بين مختلف الفرقاء والتيارات في مثل هذه المراحل الحاسمة، غالبا ما يدعم الانتقال والتحوّل السلس بأقل كلفة، بصورة تدعم مشاركة كل القوى السياسية في رسم معالم المستقبل، وتضمن انخراط الجميع في تجاوز الإكراهات والمشاكل القائمة.. تظلّ المرحلة الانتقالية في الدول السّاعية إلى الديمقراطية مشرّعة أمام كل الاحتمالات، بما فيها السيئة، وبخاصة إذا لم يتم استحضار العوامل والأسس الداعمة للتحوّل.

يمكن لعملية التحوّل الديمقراطي أن تطول، ففي المكسيك التي شهدت الثورة الأولى ما بين عامي 1910 و1917 تلتها فترة عدم استقرار سياسي، ثمّ تشبّث الحزب الثوري الوطني، الذي تشكّل عام 1929 بالحكم على امتداد سبعة عقود.. قبل أن يبدأ التحوّل من دولة ما بعد السلطوية في السبعينيات بإصلاحات انتخابية وتشريعية، وانتهى بتداول الأحزاب على الرئاسة، مما أنهى سبعة عقود من حكم الحزب الواحد<sup>1</sup>.

إن التحوّل الديمقراطي لا يتأتّى بسقوط الأنظمة الاستبدادية بإرادتها أو تحت الضغط، ذلك أن هناك تجارب دولية أسفرت عن مظاهر من الفوضى والعنف بعد رحيل النظم السياسية المستهدفة، بل وصل الأمر إلى حد نشوب حروب أهلية مدّمة، كما هو الشأن بالنسبة لحالة الاتحاد اليوغوسلافي السابق والصومال في بدايات التسعينيات من القرن المنصرم.

<sup>1</sup>- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنتدى الدولي حول مسارات التحوّل الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما، 5-6 يونيو/ حزيران 2011، ص 57.

ويشير أحد الباحثين<sup>1</sup> إلى أن التجارب المقارنة للتحوّل الديمقراطي على الصعيد العالمي لا تسير في اتجاه واحد. ففي بعض الحالات أفضى التحوّل إلى تأسيس نظم ديمقراطية مستقرة جسدت ما يُعرف بـ "عملية ترسيخ الديمقراطية"، وفي حالات أخرى حدثت ردّة أو انتكاسة قادت إلى ظهور نظم تسلّطية جديدة، وفي حالات ثالثة تخض عن عملية التحوّل ظهور نظم سياسية هجينة تجمع بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة بين بعض سمات النظم الديمقراطية وبعض سمات النظم غير الديمقراطية.

كما أن رفع شعارات الثورة في أعقاب إسقاط أنظمة سياسية، أدى في حالات أخرى إلى ظهور أنظمة أكثر استبدادا وقسوة، وفي هذا الإطار تدرج تجربة "القذافي" الذي ظلّ يعتبر نفسه "قائد ثورة" 1969 إلى أن قتل في أعقاب "الثورة" الليبية عام 2011..

#### المطلب الثاني: أزمة التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية

سمحت الأوضاع الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وما تلاها من تراجع للأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا..، بالضغط على مجمل الأنظمة باتجاه أعمال إصلاحات سياسية، تباينت أهميتها من دولة إلى أخرى.

وهكذا، أخذت قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في العقود التي أعقبت نهاية الحرب الباردة بعدا عالميا، حيث تزايد الاهتمام بهذه القضايا داخل الأوساط الدولية الرسمية منها وغير الرسمية، بعدما ظلّت حتى وقت قريب تعدّ شأنًا سياديا داخليا.

<sup>1</sup> - د. حسنين توفيق إبراهيم: التحوّل الديمقراطي من منظور عربي، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية، بتاريخ 11-02-2013؛ الرابط:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/426/من-منظور-عربي.aspx>

فعلى مستوى الممارسات الانفرادية لبعض الدول، أضخى توجيه المساعدات يخضع لمعايير احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيما أصبحت الدول التي تصنّف غير ديمقراطية ولا تحترم حقوق الإنسان تتعرض لعقوبات سياسية واقتصادية، قد تصل إلى حدّ ممارسة الضغوطات العسكرية من قبل مجلس الأمن أحيانا.

وانسجاما مع مهامها المرتبطة بتحقيق السلم والأمن الدوليين، واعتبارا للنزاعات والصراعات والأزمات المحلية والإقليمية والدولية التي يخلفها الصراع على السلطة داخل عدد من البلدان، تزايد اهتمام الأمم المتحدة بهذا الموضوع بصورة كبيرة في العقود الثلاث الأخيرة، فعلاوة على اللقاءات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ذات الصلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان<sup>1</sup>، والاتفاقات الدولية التي أصدرتها في هذا الصدد، قام مجلس الأمن بإصدار مجموعة من القرارات بموجب الفصل السابع، لأغراض مرتبطة بتثبيت الديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة لقراره رقم 940 الصادر سنة 1994 والذي أجاز من خلاله التدخل العسكري في "هايتي" لأغراض "ديمقراطية"، حيث سمح المجلس بموجب الفقرة الرابعة من هذا القرار، بإحداث قوات متعدّدة، واتخاذ ما يلزم لأجل تيسير رحيل النظام العسكري وعودة الرئيس المنتخب والسلطات الحكومية الشرعية<sup>2</sup>.

وأسهّم انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وما تلاه من أحداث اجتماعية وسياسية طالت عددا من دول أوروبا الشرقية وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في

<sup>1</sup> - نشير في هذا السياق إلى انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان بفيينا خلال الفترة الممتدة ما بين 14 و25 يونيو من عام 1993، الذي تم خلاله التأكيد على ضرورة احترام الحقوق الأساسية للإنسان، انسجاما مع المواثيق والإعلانات الدولية، والدعوة على بلورتها ضمن الدساتير والتشريعات الوطنية..

<sup>2</sup> - قرار مجلس الأمن 940/1994، الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، وثيقة رقم S/RES/940؛ الرابط:

<http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/1994.shtml>

تنامي الإصلاحات السياسية وتحول عدد من الأنظمة الشمولية إلى ديمقراطيات واعدة بأشكال مختلفة، تنوعت بين السلمية أحيانا، والعنف أحيانا أخرى.. وقد واكب هذا التحول إسهامات فكرية وأكاديمية هامة..

تزايدت في هذه المرحلة، وتيرة تنظيم المؤتمرات واللقاءات الدولية المرتبطة بهذا الشأن، وتنامت الدعوات الدولية إلى اعتماد إصلاحات ديمقراطية كسبيل لتجاوز الكثير من المعضلات المحلية التي لا تخلو من مخاطر وتداعيات دولية (نزاعات إقليمية، ولجوء وهجرة غير شرعية، وتطرف و"إرهاب"..).

وفي ظل هذه الأجواء، اختارت الكثير من الدول تلقائيا أعمال مجموعة من الإصلاحات السياسية، فيما لم يكن هناك من خيار أمام دول أخرى، إلا التجاوب مع الضغوط الشعبية المتزايدة في هذا الصدد.

ويشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1992 إلى أن عدد الدول التي أصبح لها شكل من أشكال الحكم الديمقراطي بلغ 104 دولة خلال هذه الفترة، بعد أن كان عددها لا يزيد عن 60 دولة سنة 1990.

إن إصدار أحكام متسرعة وعلى قدر من التعميم إزاء ما شهدته المنطقة العربية من تحولات في أعقاب الحراك الذي انطلق عام 2011، ينطوي على قدر من المبالغة، إذ أن هناك تباينا واختلافا في التجارب، والإصلاحات والمبادرات المتخذة، حيث شهدت بعض هذه الأقطار إصلاحات لا تخلو من أهمية، أسهمت في خلق دينامية داخل المشهد السياسي، فيما اعترى الجمود والارتباك مناطق أخرى.

لكن ذلك، لا يعني وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تعكس واقع أزمة التحول الديمقراطي في المنطقة، وفي هذا السياق سنركز على بعض المؤشرات.

## الفرع الأول: هشاشة وسطحية الإصلاحات

على امتداد المنطقة العربية، ساد نوع من الجمود في المشهد السياسي، وتراوحت الإصلاحات على قلتها بين المدّ تارة والجزر تارة أخرى، الأمر الذي عرّض الكثير من هذه البلدان إلى هزّات وأزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية مختلفة.

وبالرغم من كل الحيوية الثورية الهائلة والعيفة في كثير من الأحيان، التي ميزت الحقبة العربية الممتدة من الخمسينيات حتى الثمانينيات، إلا أن الحصيلة المتحقّقة في مجملها، كانت ضئيلة، إن لم تكن محبّطة ومخيّبة للآمال<sup>1</sup>.

منذ بداية التسعينيات وبالموازاة مع التحوّلات الدولية الكبرى التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، شهدت دول المنطقة مبادرات إصلاحية، تباينت في أهميتها وحدّتها، ولم تخل هذه المرحلة من صعوبات عرف فيها التحول قدرا كبيرا من العنف في بعض الأقطار، كما هو الشأن بالنسبة للجزائر والسودان واليمن والصومال..

تعاطت مجمل الدول العربية مع مطالب الإصلاح والديمقراطية بقدر كبير من البطء والتباين، مع تنامي الخطابات التي تؤكد على خصوصية واقع الدول العربية والإسلامية، في مواجهة ورفض المشاريع الإصلاحية الخارجية الداعية للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

في الوقت الذي استوعبت فيه العديد من الأنظمة في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا دروس المرحلة التي أفرزها اختفاء الصراع الإيديولوجي، واستجابت لتطلعات شعوبها، بعدما انخرطت بحزم وإرادة قويتين في اتخاذ

<sup>1</sup> - د.نادر كاظم: من الثورة إلى التحول الديمقراطي.. آمال كبيرة وحصيلة ضئيلة، مجلة الكوفة،

السنة 2، العدد 2 ربيع 2013، ص 11



خطوات وإجراءات بناءً وشجاعة على طريق التنمية الشاملة، وكسب رهانات التحوّل نحو الديمقراطية، قاطعة بذلك، كلّ الصّلات مع مظاهر الانقلابات وتوريث الحكم، ظلّت الأوضاع السياسية في مجمل الدول العربية، على ما كانت عليه في السابق، بحكم الطوق المفروض على أي إصلاح أو تغيير.

فيما بدت مختلف "الإصلاحات" التي باشرتها بعض هذه الأنظمة، بطيئة ومحدودة، بل وكأنها إجراءات شكلية معدّة للتسويق الخارجي والتعظيم الداخلي، وتبيّن أنها تتوخّى خدمة مصالح النخب الحاكمة بالأساس، عبر الحفاظ على الأوضاع القائمة، والتحكم في المشهد السياسي بأساليب وآليات مختلفة، وتعزيز مكانة النخب التقليدية، وكبح أي تغيير أو إصلاح حقيقيين منبثقين من عمق المجتمع.

حسنت الكثير من الدول على امتداد مناطق مختلفة من العالم، بصرامة مع مظاهر الاستبداد، بعدما أكّدت في دساتيرها على عدم جواز ترشح الرؤساء لأكثر من مرتين للحكم، وقدم الكثير من الزعماء على امتداد مناطق مختلفة من العالم نموذجاً راقياً في صدّ الاستبداد ودعم التحوّل الديمقراطي ببلدانهم، ف"تشرشل" و"دوغول" الذين لعبا أدواراً وازنة وحاسمة في مواجهة النازية، وفي التاريخ الحديث لبلديهما بشكل عام، لم يتشبّثا بالسلطة لآخر نفس، كما أن الزعيم التاريخي "نيلسون مانديلا" الذي غادر زنزاتته نحو السلطة بعد أكثر من ربع قرن من الاعتقال، فضّل الرحيل عن السلطة في عزّ عطائه وشعبيته بعد انتهاء ولايته الرئاسية، ليقدم بذلك درساً بليغاً في هذا الصدد.

وإذا كان بعض الباحثين يعتقدون أن الدول الساعية إلى تحقيق التحوّل أو الانتقال الديمقراطي، تظل بحاجة إلى دكتاتورية وطنية مرحلية تعمل على

مواجهة الفساد وأعداء الإصلاح، مثلها حدث مع الجنرال "فرانكو" في فترات حاسمة من التاريخ السياسي الإسباني.. فإن تلاحق الأحداث أبرز أن مجمل الدكتاتوريات العربية تفتقد لأي شرعية أو روح وطنية، بعدما تمكنت في معظمها من تدمير أسس الدولة، وتكريس الفساد والاستبداد.. بعدما ظلّ همّها الوحيد هو تأييد زعامتها بذرائع مختلفة.. ضمن خطوات مستفزة ومعاكسة لإرادة الشعوب.

وهكذا ظلّت الإصلاحات التي بادرت إليها مختلف الدول العربية دون المستوى المطلوب، ودون حجم التحديات المطروحة، ودون مستوى المبادرات والمكتسبات التي راكمتها دول أخرى في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، لكونها لم تستجب في عمقها وأسلوبها لتطلعات وانتظارات الشعوب.

بل أكثر من ذلك، سعت بعض الأنظمة في المنطقة إلى التراجع عن بعض المكتسبات التي تحققت على قلّتها، من خلال تأييد نظام الحكم وسط الهيمنة على المشهد السياسي، وسدّ كل أبواب المشاركة في السلطة أمام القوى المعارضة، عبر أعمال مختلف الضغوطات والقيود، من قبيل تزوير الانتخابات والتضييق على الأصوات المعارضة..

لم تكن تأثيرات رحيل الاتحاد السوفيتي على المنطقة العربية بنفس الحدة التي عاشتها دول أوروبا وأوروبا الشرقية، ذلك أن الكثير من الدول العربية ذات النظم الاشتراكية، لم تكن على علاقة مباشرة بنفس القوة مع نظام "موسكو" المنهار.

ولّد هذا الجمود السياسي مجموعة من الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية، وأسهم في تنامي نشاط الجماعات المسلّحة والتيارات المتطرّفة في المنطقة، وأمام استحالة أعمال إصلاحات حقيقية بمبادرات داخلية، قامت بعض القوى

الغربية الكبرى بممارسة الكثير من الضغوطات لدفع الأنظمة السياسية في المنطقة إلى اعتماد إصلاحات "ديمقراطية"، حيث ظهرت مجموعة من المشاريع في هذا الشأن، قابلتها معظم الأنظمة العربية بالرفض، متذرعة في ذلك بكونها لا تخدم سوى مصالح الغرب تارة، أو بكونها تتعارض مع خصوصيات المجتمعات العربية والإسلامية تارة أخرى.

وفي هذا السياق، يعتقد أحد الباحثين أن الكثير من الأوربيين ينظرون إلى العالم العربي، في أحسن الأحوال، على أنه بئر نفط وسوق ضخمة. وروونه، في أسوأ الأحوال، بيئة مضطربة وخطرة، لذلك - يضيف - فإن الوصول إلى النفط واختراق الأسواق والمصالح الأمنية، هما العاملان اللذان أثرا إلى حد بعيد في تحديد السياسات الأوروبية تجاه هذه المنطقة<sup>1</sup>.

ظلت المنطقة العربية في منأى من التحوّلات الديمقراطية التي طالت عددا من الأقطار منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، نتيجة الارتباك الذي اعترى المشهد السياسي في هذه الدول، وتهميش خيار العدالة الانتقالية، رغم وجود تراكمات تاريخية خطيرة ما زالت ترخي بظلالها القائمة على الحاضر والمستقبل، وتجعل من أي تحوّل نحو الديمقراطية أمرا صعبا بل مستحيلا.

وتنذرّع العديد من الأنظمة بالخصوصية الثقافية والاجتماعية في تعاملها "الحذر" مع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتبرت أخرى أن الدعوات الداخلية والخارجية لإعمال إصلاحات سياسية، هي بمثابة مؤامرات تستهدف استقرار ووحدة المجتمع وسيادة الدولة، فيما أكّدت أنظمة أخرى على أن

<sup>1</sup> - بشارة خضر: الاتحاد الأوروبي والعرب.. من "الحوار" إلى "الربيع العربي"، ضمن التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية (مؤلف جماعي)، المركز العلمي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، شباط/ فبراير 2014، ص 187

الأولوية، ينبغي أن تنصبّ على أعمال إصلاحات اقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية<sup>1</sup>.

شكّلت الضغوطات الخارجية لإعمال إصلاحات سياسية في المنطقة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، إضافة إلى تزايد حدّة الاستياء الشعبي العربي جراء الركود الذي تعرفه الأوضاع السياسية، دليلاً على أزمة التحوّل الديمقراطي في الأقطار العربية.

فقد فشلت مجمل الأنظمة السياسية بالمنطقة في بناء دول مدنية حديثة، قوامها القانون والمؤسسات، كما لم تنجح في تحقيق تنمية حقيقية تستحضر الإنسان كوسيلة وهدف، وهو ما أسهم في تفشي حالة من اليأس داخل المجتمع، وفقدان الثقة في المؤسسات.

إن أسباب هذا الجمود الذي أدى في كثير من الأحيان إلى أحداث سياسية واجتماعية خطيرة ارتكبت فيها مآسٍ وخروقات طالت حقوق الإنسان<sup>2</sup>، تبدو متعدّدة ومتباينة، وتفرض اتخاذ تدابير وإصلاحات مختلفة، على اعتبار أن عملية التحوّل نحو الديمقراطية تتضمن عدداً من المراحل المتميزة، تبدأ بمرحلة التحوّل إلى الليبرالية، والتحوّل نحو الديمقراطية، ثم ترسيخ الديمقراطية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - تربط بعض الأنظمة الاستبدادية والشمولية بين تعزيز التحوّل الديمقراطي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهذه معادلة مردود عليها غالباً ما تتذرّع بها هذه الأنظمة لتبرير استبدالها واحتكارها للسلطة.. ذلك أن الهند راكمت تجربة ديمقراطية واعدة رغم الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها، في حين لم تسمح الإمكانيات الاقتصادية الهائلة لبعض الدول العربية الغنية في بلورة تجربة ديمقراطية..

<sup>2</sup> - كان لهذه الانتهاكات انعكاس سلبي كبير على المجتمع برمته، من حيث زرع الخوف والهلع والفساد وتجاوز مقتضيات القانون..

<sup>3</sup> - شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، سلسلة دراسات سياسية نظرية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى 2005، الأردن، ص 29

يلخص "صامويل هانتنغتون" العوامل المسؤولة عن الارتدادات الحاصلة على مستوى التحوّل الديمقراطي، بشكل عام، في تراجع قوّة القانون واختلال النظام نتيجة لتزايد العنف والتمرد، وانهيار نظم ديمقراطية في الجوار، أو التعرض لعدوان أو غزو من بلد غير ديمقراطي، إضافة إلى تدني الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمعات وفي أوساط النخب، ووجود حالة من الاستقطاب السياسي والإقصاء، ووجود اختلالات اقتصادية ومعضلات اجتماعية خطيرة<sup>1</sup>..

وبالعودة إلى المنطقة العربية، يجمل أحد الباحثين، العوامل التي تقف خلف فشل المبادرات الإصلاحية التي طرحتها فعاليات المجتمع والمؤسسات الرسمية ومنابر حرة واتجاهات مختلفة من اليمين إلى اليسار، في غياب التمويل العربي لدعم مسار الإصلاح الذي تقوده مؤسسات المجتمع المدني.. وغياب التخطيط الاستراتيجي في الفكر والممارسة الإصلاحية..، وغياب الإصلاح الحقيقي في البنى الفوقية، من تشريعات وقوانين ومنظومة قيم تساهم في تحريك عمليات الإصلاح في المنطقة العربية..، ويضيف بأن هناك الكثير من الحديث عن الحرية وقليل من التأسيس للديمقراطية كبناء مؤسسي..، كما يشير أيضا إلى أن ثقافة القمع السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية، ساهمت في عزوف الغالبية العظمى عن العمل الحزبي<sup>2</sup>.

ونلخص البعض أسباب تعثر التحوّل بدول المنطقة، في الثقافة السائدة التي تتركس التسلط والإذعان داخل المجتمعات، فيما يركز البعض الآخر على العامل

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يراجع، صامويل هانتنغتون: الموجة الثالثة.. التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - طاهر المصري: ملاحظات حول الإصلاح في العالم العربي، ضمن الإصلاح في العالم العربي.. الإمكانيات والعوائق "السيناريو الازدهار"، تحرير هاردي أوستري وغريت ف. شلوماخ، مؤسسة كونراد أديناور ومركز القدس للدراسات السياسية، الأردن 2006، ص 21

الخارجي، كما تشير بعض الآراء إلى أن "العالم العربي" يفتقر إلى الشروط الأساسية للديمقراطية، مثل التناغم بين الحكومة المشتركة والحقوق الفردية، فيما ترى فئة أخرى أن الأصول القبلية للمجتمع العربي عزّزت من ثقافة الإذعان للسلطة، واعتبر آخرون أن إيرادات النفط التي تؤول إلى الدولة في المنطقة، مكّنها من تعزيز التسلطية من خلال توزيع المساعدات، ورشوة المعارضين المحتملين، وبناء جهاز أمني قبيعي، وركّزت مواقف أخرى على جهود القوى الأجنبية، وخاصة الولايات المتحدة، للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية إسرائيل، وأخيرا براعة الأنظمة في درء الضغوط التي تدعو للتغيير، عن طريق التلاعب بالعلمانيين والإسلاميين وتحريض بعضهم على بعض، واستخدام الأعداء الأجانب- الحقيقيين أو المتصورين - لصرف النظر عن شرعيتها الهشّة<sup>1</sup>.

ويبدو أن هنالك عوامل متعددة كرّست الجمود في المنطقة، فعلاوة على بسط الهيمنة على مؤسسات وقطاعات حيوية داخل الدولة، واعتماد إصلاحات شكلية محدودة، لا تعدو أن تكون سوى آلية للتجميل والتسويق للخارجيين، ونجاحها إلى حدّ كبير في التهويل من وصول الإسلاميين تارة أو العلمانيين للحكم تارة أخرى، وإثارة الصراع بينهما. مارست هذه الأنظمة كلّ أشكال الضغط والترهيب والترغيب في مواجهة النخب والأحزاب المعارضة، كما ضيّقت الهامش السياسي والقانوني لتحركها.

وهكذا، عاشت المنطقة العربية على وقع الهيمنة السياسية والإقصاء، وتهميش مختلف النخب والقوى الحية داخل المجتمع. وعموما، يمكن إجمال أهم

<sup>1</sup> - المرجع: لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني: التحول الديمقراطي في العالم العربي؛ توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مؤسسة راند الأمريكية (نسخة إلكترونية) الطبعة 2013؛ ص 8 على الموقع الإلكتروني: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html>

- العوامل المسؤولة عن تفشي وضعية الجمود السياسي في المنطقة، في ما يلي:
- اعتماد دساتير تركز الهيمنة واحتكار السّط المطلق؛
  - إحداث إصلاحات شكلية ومحدودة الفاعلية؛
  - ممارسة الضغط والإقصاء في مواجهة القوى والنخب المعارضة؛
  - تضيق هامش المشاركة السياسية؛
  - تكريس اقتصاد ريعي؛
  - مصادرة الحقوق والحريات؛
  - تقزيم أدوار مختلف الفاعلين داخل المجتمع من أحزاب ونخب سياسية ومثقفة ونقابات ومجتمع مدني وإعلام؛
  - تزوير الانتخابات ومصادرة حرية الرأي والاختلاف؛
  - استغلال التنوع المجتمعي، وتديره بصورة منحرفة لتأييد الاستبداد؛
  - التذرّع بالمؤامرات الداخلية والخارجية لفرض الهيمنة داخل المجتمع؛
  - السيطرة على وسائل التحكم والتأثير من أمن وجيش وأحزاب ومؤسسات تعليمية وإعلام ومؤسسات دينية ومجتمع مدني؛
  - الاستقواء بالدول الكبرى في مواجهة الداخل؛
  - تهميش البحث العلمي وعدم استحضار مخرجاته في السياسات العمومية داخليا وخارجيا؛

- تجاهل العدالة الانتقالية كآلية لتجاوز إكراهات الماضي، رغم وجود تراكمات تاريخية خطيرة ترخي بظلالها القائمة على الحاضر والمستقبل، وتجعل من أي تحول نحو الديمقراطية أمرا صعبا بل مستحيلا.

أدت مظاهر الاستبداد<sup>1</sup> بالمنطقة إلى مجموعة من التداعيات الخطيرة في علاقة ذلك بتفشي البطالة والامية والفقر داخل المجتمع، ومصادرة مهام الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني والإعلام..، وإفراغها من مدلولها كآليات يفترض أن تلعب دور "صمام أمان" يوازن بين مصالح الدولة ومصالح المجتمع.. كما تمّ تهيمش الطبقة الوسطى وزاد تضيق الخناق الاجتماعي والاقتصادي عليها، فيما ضاق هامش الحريات وأصبح المشهد السياسي منغلقا، وهو ما خلف حالة من اليأس وانداد الأفق السياسي في أوساط المجتمع، ودفع بالكثير من القوى داخل المجتمع إلى اعتماد العنف والسرية كسبيل للضغط والتأثير..

### الفرع الثاني: تضييق الحياة الحزبية من مدلولها

تعتبر الأحزاب السياسية إحدى تجليات ومرتكبات الممارسة الديمقراطية، وهي تستأثر في النظم الديمقراطية بمجموعة من المهام التي يمكن إجمالها في تجميع وتكثيف مصالح اجتماعية والتعبير عنها، واستقطاب وانتداب الفاعلين في مجال السياسة ودعم النشء وتأهيله فيه، وصياغة برامج سياسية، ودعم الإدماج

<sup>1</sup> - تحيل كلمة استبداد من الناحية السياسية إلى اعتماد آليات الحكم المطلق واحتكار السلطة والانفراد بتدبير القرارات، وتجاوز مبدأ الفصل بين السلطات، ونبذ حكم القانون والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.. زيادة على سيطرة الدولة على شؤون المجتمع بشكل كبير، وغياب مبدأ المحاسبة. وتنبأين أشكال الاستبداد ما بين احتكار السلط من قبل شخص واحد، أو حكم حزب أو جماعة معينة. انظر في هذا الشأن؛ إدريس لكريني: مفاهيم أساسية في القانون العام، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى 2014، ص 122



السياسي في المجتمع والمشاركة السياسية للمواطنين، وتشكيل الحكومة، والمساهمة في إضفاء الشرعية على النظام السياسي<sup>1</sup>.

كما تسهم الأحزاب السياسية في تطوير وتمتية المشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بما ينعكس بالإيجاب على تطور المجتمع.

يفترض في الأحزاب السياسية أن تكون بمثابة مدارس لترسيخ الممارسة الديمقراطية، ولا تستقيم الديمقراطية إلا بوجود أحزاب قوية، قادرة على إعطاء دينامية حقيقية للمشهد السياسي وترسيخ تعددية حقيقية مبنية على تنافس البرامج، وعلى الحضور المستمر في عمق المجتمع ومواكبة تحولاته، وعلى إعداد وتكوين النخب التي ستتحمل المسؤولية في مختلف المؤسسات التمثيلية محليا ووطنيا، كما لا تخفى أهمية الأحزاب السياسية في تنشئة وتأطير المواطنين.

تباين تجارب دول المنطقة في هذا الخصوص، بين دول تمنع فيها الحياة الحزبية بشكل عام، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من دول الخليج العربي وليبيا على عهد "معمر القذافي"، ودول تعتمد الحزب الواحد، كما هو الشأن بالدول الاشتراكية التي منعت التعددية لعقود مثل العراق وسوريا والجزائر..، ثم هناك دول سمحت بتعددية حزبية، اختلفت أهميتها من تجربة إلى أخرى، وتباينت من تجربة شكلية إلى أخرى هشة تركز إلى حزب قوي يتحكم في السلطة والمشهد السياسي بشكل عام، كما هو الأمر بالنسبة لتجربتي تونس ومصر، أو تجربة تعددية تعكس فسيفساء المجتمع وتكرس الطائفية، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة اللبنانية، والتجربة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين، أو تجارب لا تخلو من أهمية كما هو الشأن بالنسبة للتعددية الحزبية في المغرب..

<sup>1</sup> - فيلهام هوفمايستر وكارستن غرابو: الأحزاب في النظام الديمقراطي، مدخل لدعم الثقافة السياسية، ترجمة منير الفندري، مؤسسة كونراد أديناور، مكتب تونس، ماي 2013، ص 16 و ص 17

ويشير أحد التقارير<sup>1</sup> الواردة في هذا السياق، إلى أنه بالرغم من الحريات المتاحة للعمل الحزبي في عدة دول عربية مثل الأردن واليمن والمغرب والجزائر والسودان وموريتانيا ولبنان ومصر، فإن هذه الأحزاب لا تملك فرصة حقيقية للمشاركة في السلطة على أساس التنافس والتداول السلمي بينها، لأن مداخل الحكم ابتداء غير قائمة على التنافس الانتخابي، ولكنها قائمة على حكم الفرد والجيش وأجهزة الأمن والسيطرة على الموارد والإعلام.

كما أن الطابع العام الذي يميز المعارضة السياسية في المنطقة هو الضعف، ومن أكبر مشكلات هذه المعارضة أنها تعمل في مجال سياسي نابذ أو انتبازي،.. في مجال سياسي لا يقدم لها إمكانية حقيقية للاشتغال الطبيعي،.. فالغالب على البنى السياسية العربية غياب هذا المجال الوسيط بين الدولة والمجتمع بالمعنى الحقيقي لمفهوم المجال أو الحقل السياسي<sup>2</sup>.

وعموماً ظلّت الأنظمة السياسية القائمة هي الفاعل الرئيسي داخل المشهد السياسي، فيما ظلّت أدوار باقي الفاعلين هامشية ولا ترقى إلى التحديات والإشكالات المطروحة في مختلف المجالات والميادين، وهو ما عكسته حالة الفراغ السياسي التي خلفها رحيل بعض الأنظمة في خضمّ الحراك الذي شهدته المنطقة، مثلما هو الشأن بالنسبة للحالة الليبية..

وقد أثبت "الحراك" خطورة ضعف أو غياب قنوات وسيطة بين الدولة

<sup>1</sup> - قسم البحوث والدراسات: الأحزاب السياسية في الوطن العربي، بتاريخ 03-10-2004، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f>

<sup>2</sup> - عبد الإله بلقزيز: أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، ضمن المعارضة والسلطة في الوطن العرب.. أزمة المعارضة السياسية العربية (مؤلف جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ديسمبر 2011، ص 19

والمجتمع، بعدما خرجت الجماهير محتجة بعيدا عن أي تأطير حزبي أو نقابي.. ورفعت سقف المطالب إلى أقصى حدّ، بعدما فقدت كل أمل في التغيير أو الإصلاح من خلال هذه القنوات..

### الفرع الثالث: تقزيم أدوار المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني أحد تجليات الممارسة الديمقراطية التي يفرزها مناخ التعددية والحرية داخل المجتمع، وهو ما تؤكده التجارب الغربية الرائدة في هذا الصدد.

وإذا كان المجتمع المدني بكل مكوناته قد ولد ولادة طبيعية في خضم التحولات التي شهدتها الدول الغربية، فإن الأمر يختلف عنه في المنطقة العربية التي ولد في بعض دولها ولادة "قيصرية".

ظلت فعاليات المجتمع المدني مهمشة في العديد من دول المنطقة، ولم نسمح لها إمكانية المساهمة في مواكبة السياسات العمومية والنقاشات المرتبطة بها، نتيجة للظروف السياسية الضاغطة، ومناخ الحريات الهشّ اللذين بسطا بظلالهما على واقع هذه الفعاليات على امتداد عدة عقود، ما كان له الأثر الكبير في تقزيم أدواره، وجعله شكليا وغير قادر على القيام بمهامه وأدواره المفترضة داخل المجتمع، في علاقة ذلك بالترافع والتأطير والتنشئة الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية..

ويواجه العمل النقابي في عدد من دول المنطقة مجموعة من الإكراهات، وخصوصا على مستوى تمرير معايير الشغل المتعلقة بالحرية النقابية وحق الإضراب، وتكريس العمل بقوانين وأنظمة تقليدية ومتجاوزة في هذا الشأن.

فرغم بروز محطات اجتماعية صعبة في عدد من الدول العربية، بدأ المشهد النقابي مشتتا، وكثيرا ما تحكمت في مساره الاعتبارات السياسية أكثر منها المصالح الاجتماعية للعمال.

ومن جهة أخرى، أرخت أجواء الاستبداد في المنطقة العربية بظلالها القائمة على أداء منظومتي التعليم والبحث العلمي، ذلك أن المركزية المفرطة في تدير الشؤون العامة انعكست بشكل كبير على أدائهما داخل المجتمع، وهمشت إسهاماتهما المفترضة في تنوير المجتمع وتحقيق التنمية، عبر سياسات وتشريعات تهمش منظومة التعليم بشكل عام وتكرّس علاقة الشكّ والحذر بين صانع القرار من ناحية، والباحث من ناحية أخرى، وتقلل من حدّة التفاعل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة ومحيطهما الاجتماعي من جهة أخرى.

لا ينتعش البحث العلمي البناء والإبداع الخلاق إلا في مناخ تطبّعه الحرية والديمقراطية، وتعتبر الدول العربية من بين أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنه عليه في تميّتها، وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتور هذا القطاع الحيوي، فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل هذه الدول لم تصل بعد إلى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، وتؤثّر بشكل سلبي على البنيات التّحّية المرتبطة بهذا الشأن، حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

لم تشهد فعاليات المجتمع المدني بعض الانتعاش في عدد من دول المنطقة، إلا خلال السنوات الأخيرة، بعدما شهدت المنطقة وتحت وطأة التحوّلات الدولية الكبرى في علاقتها بانعكاسات العولمة وتنامي الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وظهور الكثير من النقابات وعدد من الجمعيات

والمنظمات التي تعنى بقضايا الحريات والحقوق وتمكين المرأة والبيئة والثقافة والمواطنة وغيرها من الاهتمامات، إضافة إلى التطور الحاصل في المشهد الإعلامي..

غير أن ظروف وشروط عمل هذه الهيئات لم تتضح بعد، سواء تعلق الأمر بشروط ومقومات ذاتية متصلة بإرساء عمل احترافي وتخصصي منتظم، أو في ارتباط ذلك بعوامل موضوعية متعلّقة بضعف هامش الحريات، وغياب الإمكانيات المالية والبنيات الأساسية اللازمة للعمل. إضافة إلى طبيعة المجتمعات العربية التي لم تعد بعد على التفاعل الإيجابي مع هذه الفعاليات، في مقابل التمسك بقنوات تقليدية أخرى كالتقبيلة والزاوية..

وهو ما سمح لبعض الأنظمة بتوظيف بعض هذه القنوات الوسيطة في ترسيخ الاستبداد، أو خلق مجتمع مدني موازي يروج للأجندات الرسمية بصورة بعيدة كل البعد عن المهام والأدوار الطبيعية التي يحظى بها المجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية. أما فيما يتعلق بواقع المشهد الإعلامي بالمنطقة، فسنخصص له الفرع الموالي.

#### الفرع الرابع: التحكم في المشهد الإعلامي

يعتبر الإعلام بمثابة سلطة رابعة بالنظر إلى المهام التي يستأثر بها على مستوى دعم الحقوق والحريات، وتنوير الرأي العام بالمعلومات والأخبار، فهو ينطوي على رسالة أكثر منه وظيفية.

وتلعب وسائل الإعلام ثلاثة أدوار جوهرية في تعزيز الحكم الديمقراطي، باعتبارها محفلا وطنيا يمنح صوتا لقطاعات المجتمع المختلفة، ويتيح النقاش من زاوية جميع وجهات النظر، وكعنصر تعبئة ييسر المشاركة المدنية بين جميع

قطاعات المجتمع، ويعزز قنوات المشاركة العامة، كما يعمل كرقب يكبح تجاوزات السلطة، ويزيد من الشفافية الحكومية ويخضع المسؤولين العاملين للمساءلة عن أفعالهم أمام محكمة الرأي العام<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك تشير الكثير من الدراسات إلى الدور السلبي الذي يمكن للإعلام أن يلعبه في صدّ التحول وافتعال الأزمات الوهمية، عبر نشر الأكاذيب والتمويه على الحقائق، والتخويف والتحويل من التحوّل والتجديد، أو الترويج للأنظمة الشمولية و"إنجازاتها"، فقد لعب الإعلام دورا مهما في الترويج للنازية والفاشية، وفي تعزيز حضورهما خلال فترة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

ظلّ الإعلام العمومي في عدد من دول المنطقة العربية يوقا لتبرير السياسات الرسمية في مختلف المجالات، ومنبرا للترويج للسلطة الحاكمة، فيما ظلّ حضوره في عمق المجتمع ضعيفا. وهو ما جعله آلية من الآليات التي استندت إليها الأنظمة في المنطقة، لبسط هيمنتها ولتكريس الاستبداد.

نجحت الكثير من الأنظمة في المنطقة العربية لسنوات عديدة في تدجين القنوات الإعلامية وجعلها آلية للترويج للحاكم وتجميل صورته وسياساته في الداخل والخارج، وتكريس تنشئة اجتماعية مبنية على الخداع والخنوع.

على مدى أكثر من خمسين سنة، وظّفت وسائل الإعلام العمومية في تونس كأدوات للتحكم في الفضاء العمومي وبصورة خاصة في الفضاء السياسي. كما تم إحداث أجهزة حكومية مثل "الوكالة التونسية للاتصال الخارجي"

<sup>1</sup> - د. عيسى عبد الباقي: وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية، إشكالية الدور.. وآليات التعزيز، الموقع الإلكتروني لمركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، السعودية، قضية الشهر أكتوبر 2012، على الرابط:

"مكاتب الاتصال والإعلام" و"مكاتب العلاقات مع المواطن" .. لممارسة اتصال حكومي هو أقرب إلى الدعاية<sup>1</sup>.

ونظرا للتحويلات الدولية التي حدثت في بداية التسعينيات، وما تلاها من تراجع للمفاهيم التقليدية للسيادة، و بروز قدر كبير من الانفتاح والتواصل بين الدول، إضافة إلى الثورة التكنولوجية المذهلة في مجال الاتصالات، وتحرير القطاع الإعلامي في عدد من دول العالم، وسهولة الولوج إلى القنوات الإعلامية الدولية، شهد الإعلام قدرا من التطور والانفتاح في دول المنطقة وإن بدرجات متفاوتة.. وأسهم تطور النشر الإلكتروني وشبكات الاتصال الاجتماعي في تجاوز احتكار دول المنطقة لهذا القطاع الحيوي من حيث آلياته ومضامينه الخطائية..

وخلاصة القول، إن كلفة الاستبداد والشمولية في المنطقة ضخمة، أثرت بالسلب على كل مناحي الحياة داخل المجتمع، فعلاوة على رتابة وجمود المشهد السياسي والمسار التنموي، وانتشار الفساد والريع، وانحراف المؤسسات القضائية ومصادرة الحقوق وكبت الحريات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية، أصاب الجمود النظام الإقليمي وما يتصل به من تكاليف إقليمية، ما انعكس سلبا على المكانة الدولية للمنطقة.

إن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية السائدة في المنطقة تنطوي على تعقيدات كبيرة، أدت في كثير من الأحيان إلى اندلاع عدد من الصراعات والأزمات، التي خلفت مظاهر من العنف وانتهاك الحقوق

---

<sup>1</sup> - د. المعز بن مسعود: من اتصال الدعاية إلى الاتصال الحكومي، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، ضمن وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، أشغال الملتقى الدولي 26 و 27 أبريل 2012، تنسيق حميدة البور، معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور، تونس 2013، ص 25

والحريات، وهي عامل أساسي يجعل البحث عن مخرج لتجاوز حالة الجمود الحالية محفوفًا بالكثير من الصعوبات والمخاطر.

## المبحث الثاني: الحراك "العربي" ورهانات التحول الديمقراطي

تباينت المواقف والتوصيفات السياسية والأكاديمية بشأن ما شهدته المنطقة منذ بدء شرارة الاحتجاجات في تونس، وما إذا كان الأمر يتعلق بثورات أو انتفاضات.. وتجاوزا لأي التباس في هذا الصدد، ارتأينا - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - وصف ما يجري بالحراك، الذي يحيل إلى الحركة والرغبة في تجاوز حالة الركود القائمة في المنطقة منذ عقود..

تميزت أجواء الحراك بطابعها المدني، وغابت فيها الشعارات الدينية بشكل كبير، في مقابل التركيز على إسقاط الاستبداد والقطع مع مظاهر الفساد، ودعم الحقوق والحريات.. كما لقي الحراك اهتماما دوليا كبيرا، بالنظر إلى فجائته وتسارعه وانعكاساته المختلفة.

كان لانطلاق "شرارة الحراك" في تونس، أثر كبير في إحداث رجّة سياسية واجتماعية في المنطقة، وفي الوقت الذي اتخذ فيه الحراك طابعا من السلمية في بعض الدول، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب والأردن..، تميز في أقطار أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لليبيا وسوريا واليمن.. بطابع العنف.

وفي هذا السياق، لاحظ البعض<sup>1</sup> أن "انتفاضات الربيع العربي" أثبتت هشاشة أنظمة الاستبداد والفساد رغم سطوتها الظاهرة. فكان ذلك تأكيدا

<sup>1</sup> - مصطفى محسن: بيان في الثورة، هوامش سوسولوجية على متن الربيع العربي، منشورات ضفاف، لبنان، دار الأمان الرباط؛ منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2012، ص 112



للأطروحة السوسيولوجية المتداولة، والتي مفادها أن الدولة التي تبني قوتها على حساب مجتمع ضعيف منهك متفكك لا يمكن لقوتها أن تستمر.

إن ما حدث من تحولات قادته الكثير من فعاليات المجتمع بالمنطقة، يعكس حجم المعضلات والمشاكل التي تراكت على امتداد عدة عقود، ما يؤكد أن الأنظمة السياسية التي ظهرت بعد حصول الأقطار العربية على استقلالها، لم تنجح في بناء دولة مدنية وحديثة، أو في تحقيق التنمية، على الرغم من الشعارات الكبرى التي أطلقتها في هذا الشأن.

### المطلب الأول: مميزات الحراك

إذا كانت أجواء الحراك قد أعادت الأمل إلى شعوب المنطقة نحو مستقبل أفضل يقوم على تجاوز الإكراهات القائمة، وتعزيز الحقوق والحريات، وبناء دولة مدنية حاضنة لجميع مكونات المجتمع، وتحقيق التنمية بمختلف تجلياتها، فإن تواتر الأحداث وما شهدته المنطقة من ارتباكات واضطرابات على مستوى تدبير الحراك، أو الاستفادة من حجم التضحيات المبذولة، أفرز أجواء من الحذر والترقب، وأتاح طرح آراء ومواقف متباينة، بين من اعتبر الأمر مجرد مؤامرة خارجية لزرع البلبلة وعدم الاستقرار والفرقة، في أفق تنفيذ استراتيجيات سياسية واقتصادية دولية لبسط الهيمنة على منطقة استراتيجية وغنية بإمكانياتها الطبيعية والبشرية، وبين من اعتبر في الأمر تحولا طبيعيا وتلقائيا، يعكس رغبة الشعوب في تغيير أوضاعها وتحقيق كرامتها، وتجاوز الإكراهات والمشاكل المطروحة.

وبعيدا عن نظريات المؤامرة التي برزت في أعقاب اندلاع هذا الحراك، توجد الكثير من المبررات الموضوعية التي تؤكد أن ثمة عوامل داخلية دفعت بالجمهير إلى الخروج للشوارع محتجة ومطالبة بالتغيير ورحيل الأنظمة.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن هناك قصورا نظريا على مستوى فهم أو التنبؤ بمآل الأحداث<sup>1</sup> وما إذا كان الأمر يتعلق بثورات أم احتجاجات أو انتفاضات أو حراك.. فالثورة تحيل من الناحية اللغوية إلى اندفاع الجماهير الذي لا يخلو من عنف، باتجاه التغيير السريع والجذري السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، تتجاوزا للظلم والاستبداد والفساد وكبت الحريات.. وعلى عكس الانقلاب الذي يقوم على سيطرة العسكريين على السلطة بدوافع المصلحة الشخصية، يشير مصطلح الثورة من الناحية السياسية إلى الخروج عن الأوضاع السائدة نحو أوضاع قد تكون أفضل أو أسوأ. كما قد تحيل الثورة إلى التقدم والتطور العلمي في مختلف المجالات (الصناعة والتكنولوجيا والطب..).

وإذا كان الأصل في الاستبداد هو استعباد العقول والسيطرة على الأفكار. وكما أن التنوير هو خروج المرء من قصوره العقلي، فإن الثورة هي تحرره من سجنه الفكري<sup>2</sup>.

ويعتبر أحد الباحثين<sup>3</sup> الثورة بأنها تجسيد للخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم. ويضيف بأن للثورة تعريف تقليدي برز مع الثورة الفرنسية، وهو يحيل إلى قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من

<sup>1</sup> - تشير في هذا الشأن إلى نظرية الفوضى التي تسعى إلى رصد مظاهر النظام الغير الظاهر فيما يبدو فوضويا وغير متناسق من ظواهر وأحداث وسلوكات مختلفة، وبناء قواعد في هذا الشأن، ونظرية أثر الفراشة التي هي جزء من نظرية الفوضى، وهي تقوم على البحث في العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين سلوكات وظواهر تبدو متباعدة وغير متوقعة، ثم نظرية "الدومينو" التي تفترض أن التغيير الذي يلحق ببنية معينة بفعل قوة خارجية، سيلحق التغيير في البنى والأنساق المجاورة ضمن ترتيب وتسلسل معين.

<sup>2</sup> - علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية 2012، ص 119

<sup>3</sup> - رمزي الميناوي: ثورات غيرت وجه العالم، دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة، الجزء الأول، 2011، ص 5

مُثَقِّفِهِ لِتَغْيِيرِ نِظَامِ الْحُكْمِ بِالْقُوَّةِ. وَقَدْ طَوَّرَ الْمَارْكَسِيُّونَ هَذَا الْمَفْهُومَ بِتَعْوِيضِهِمُ لِلنَّخْبِ وَالطَّلَائِعِ الْمُثَقَّفَةِ بِطَبَقَةِ قِيَادَاتِ الْعَمَالِ الَّتِي أَسْمَوْهَا "الْبُرُولِيْتَارِيَا". ثُمَّ هُنَاكَ تَعْرِيفٌ آخَرٌ مُعَاَصِرٌ وَأَكْثَرُ حَدَاثَةً وَيَعْتَبَرُهَا ذَلِكَ التَّغْيِيرُ الَّذِي يَحْدِثُهُ الشَّعْبُ مِنْ خِلَالِ أَدْوَاتِهِ "كَالْقُوَاتِ الْمُسَلَّحَةِ"، أَوْ مِنْ خِلَالِ شَخْصِيَّاتٍ تَارِيخِيَّةٍ لِتَحْقِيقِ طُمُوحَاتِهِ لِتَغْيِيرِ نِظَامِ الْحُكْمِ الْعَاجِزِ عَنِ تَلْبِيَةِ هَذِهِ الطُّمُوحَاتِ، وَلِتَنْفِيزِ بَرْنَامِجٍ مِنَ الْمُنْجِزَاتِ الثَّوْرِيَّةِ غَيْرِ الْاِعْتِيَادِيَّةِ.

وَلَمَّا كَانَ إِطْلَاقُ "الرَّبِيعِ الْعَرَبِيِّ" عَلَى التَّحَوُّلَاتِ الْجَارِيَةِ بِالْمُنْطَقَةِ هُوَ شَكْلٌ مِنْ أَشْكَالِ التَّيْمَنِ بِالرَّبِيعِ الَّذِي يَحْمِلُ إِلَى الثَّمَارِ وَالْعَطَاءِ، فَإِنَّ حَالَةَ الْاِرْتِبَاكِ الَّتِي طَالَتْ عِدَّةً مِنَ دَوْلِ الْحِرَاكِ، جَعَلَتْ الْبَعْضَ يَرِيطُهُ بِالْتَطْرَفِ وَالْاِسْتَلَابِ الْأَمْنِيِّ وَالْاِقْصَاءِ..

وَتَجَاوَزَا لِأَيِّ التَّبَاسِ فِي هَذَا الصَّدَدِ، اِرْتَأَيْنَا وَصَفَ مَا يَجْرِي بِالْحِرَاكِ لِاِعْتِبَارَاتٍ سَبَقَ الْإِشَارَةُ لَهَا، وَقَبْلَ الْخُوضِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ، يُمْكِنُ طَرَحُ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْمُلَاحَظَاتِ الَّتِي نَعْتَبَرُهَا أَسَاسِيَّةً لِفَهْمِ الْحِرَاكِ، مِنْ حَيْثُ سِيَاقَاتِهِ وَأَبْعَادِهِ وَالصَّعُوبَاتِ الَّتِي اعْتَرَتْهُ؛ كَمَا يَلِي:

- يَصْعَبُ إِطْلَاقُ أَحْكَامٍ تَعْمِيمِيَّةٍ إِزَاءَ الْأَحْدَاثِ الَّتِي مَا زَالَتْ تَفَاعَلُ بِشَكْلِ مُتَسَارِعٍ فِي عِدَدٍ مِنَ دَوْلِ الْمُنْطَقَةِ، وَيَبْدُو أَنَّهَا مَرشِحَةٌ لِلتَّطَوُّرِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا أَنَّهَا تَتَبَايَنُ وَتُخْتَلَفُ مِنْ حَيْثُ سِيَاقَاتِهَا وَأَسْبَابِهَا وَأَشْكَالِهَا وَمَرَامِيهَا مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ؛

- سَمِحَ الْحِرَاكُ بِتَجَاوُزِ الصُّورَةِ النَّمطِيَّةِ الَّتِي ظَلَّتْ تَرِيطُ شَبَابَ الْمُنْطَقَةِ بِالْعِزُوفِ عَنِ الشَّأْنِ الْعَامِ وَعَمَّ الْاِهْتِمَامَ بِالشَّأْنِ السِّيَاسِيِّ؛

- أتاح الحراك طرح العديد من الأسئلة المؤرقة، في علاقتها بقضايا الدستور الديمقراطي، وفصل السلط، ومكافحة الفساد، وترسيخ قيم المواطنة، والهوية وعلاقة الدين بالسياسة، والحريات..؛

- لا يتحقق التحول الديمقراطي بمجرد إسقاط الأنظمة المستبدة أو برحيلها أو محاكمتها، فقد أدى الأمر في بعض التجارب المقارنة إلى تراجعات كبيرة، تجسّدت في اندلاع حروب أهلية أو صعود ديكتاتوريات أكثر فسادا واستبدادا..

مع اندلاع الحراك، اتسعت دائرة النقاشات السياسية والأكاديمية بصدد سياقاته وتداعياته ومآلاته، والسبل الكفيلة بكسب رهاناته، كما انتعشت آمال شعوب المنطقة باتجاه الحسم مع مظاهر الاستبداد، وإرساء واقع جديد قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وقد كان من مميزات الحراك أنه سمح ببلورة نقاشات عمومية أكثر جدية وجرأة، كما أنه أتاح للشباب وللكثير من النخب التي توارت، أو ظلت مهمّشة ومقصية لسنوات وعقود من أن تدلي بدلوها في هذه النقاشات الهامة.

ومن حسنات الحراك أيضا، أنه شكّل فرصة سانحة لاكتشاف عدد من الإشكالات والتناقضات المفشّية داخل المجتمعات العربية والإسلامية، ظلت محتفية لعقود، نتيجة للتسلط والاستبداد، حيث أسهم سقوط بعض الأنظمة في ظهور مختلف المواقف والسلوكات (عنف، وتكفير، وإقصاء ومطالب ثقافية وحقوقية ودينية..) وهي المطالب ظلّت تدبّر بقبضة من حديد، أو توظّف بشكل منحرف خدمة للنظم الاستبدادية نفسها..

ومن منطلق أن عملية التخلص من التسلّطية، والتحول من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم هي بطبيعتها كفاحية وممتدة<sup>1</sup>، فقد سمحت أجواء الحراك بإحداث رجّة قويّة كشفت عن مظاهر الخلل القائم في المشهد السياسي بالمنطقة، وهو ما دفع الكثير من الباحثين والمراقبين إلى اعتباره يهدف في مضمونه إلى التحوّل من أسفل، أي بإرادة شعبية نحو الديمقراطية، من خلال المظاهرات والاحتجاجات التي عمّت عددا من الأقطار.

وكان للحراك أيضا أثر كبير في تزايد النقاشات السياسيّة والفكرية التي انصبّت على تحليل العلاقة بين الدين والدولة، وفي هذا السياق طفا على سطح هذه النقاشات موضوع الدولة المدنية<sup>2</sup> ودورها في صد مظاهر الفساد والاستبداد بالمنطقة.

غير أن مجمل النقاشات الفكرية والسياسية التي طرحت في هذا الصدد، جاءت متباينة ومتناقضة في بعض الأحيان. ففي الوقت الذي تتحدّث فيه بعض القوى المحافظة عن المفهوم، فهي لا تحفي رفضها للعلمانية، فيما تعتبر بعض القوى الإسلامية أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يتناقض مع هذه الدولة.

عاد موضوع الإصلاح وبناء دولة مدنية حاضنة لمختلف المكونات داخل المجتمعات العربية، إلى واجهة النقاشات العمومية.. وتحيل الدولة المدنية إلى مجموعة من المؤشرات في ارتبط ذلك بتدبير التنوع المجتمعي بأبعاده الثقافية والدينية والسياسية بصورة بناءة وسليمة، قوامها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.. ووجود مؤسسات مسؤولة وقوية، وقضاء مستقل..

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا.. القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، الأهرام الرقمي، يوليو 1993، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217607&eid=225>

<sup>2</sup> - تشير الكثير من الدراسات إلى أن الدولة المدنية هي نقيض الدولة "الدينية" و"العسكرية" في نفس الآن.

وبغض النظر عن النقاشات التي تشير إلى إغفال الدولة البوليسية أو العسكرية من النقاش الخاص بالدولة المدنية على حساب التركيز على الدولة الدينية أو التيقراطية، فإن المفهوم يحيل في شموليته أيضا إلى عدم الخلط بين السياسة والدين، وإلى ترسيخ قيم المواطنة باعتبارها عصب الديمقراطية التي نتعاش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية.. وما يتصل بها من مبادئ في علاقتها بالمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والحرية في مختلف تجلياتها والمشاركة السياسية، والمسؤولية الاجتماعية..

كسر الحراك رتبة المشهد السياسي في المنطقة، وسمح بتجاوز عقدة الخوف في أوساط الشعوب، وتميز بانخراط عدد كبير من الشباب رجالا ونساء في فعالياته.. ويمكن إجمال المميزات التي طبعتها، فيما يلي:

#### الفرع الأول: التلقائية والتنوع

تميّز الحراك بتلقائيته وانخراط الشباب فيه بشكل قوي ومكثف، فهذا الأخير طالما اتهم بإهمال القضايا العمومية والشأن السياسي بشكل خاص، لكنه عبر عن كفاءات وقدرات كبيرة ومذهلة في التنظيم والاحتجاج والترافع، وفي ابتداع سبل جديدة على مستوى التواصل والضغط.

خلف الاستبداد تداعيات سلبية عديدة بالنسبة لقضايا المرأة، لذلك قوبل الحراك بتجاوب كبير في الأوساط النسائية التي وجدت فيه فرصة كبيرة للتعبير عن آرائها ومطالبها، ولتحسين أحوالها.. وهو ما عكسه حضورها البارز والمكثف ضمن فعالياته في مختلف المناطق.

فقد كان حضورها في ميدان التحرير بمصر مكثفا، وعلى امتداد دول الحراك شاركت المرأة في المظاهرات وردّدت الشعارات، كما ساهمت في تقديم

المساعدات الطبية للجرحى والمصابين وفي توزيع الأغذية على المتظاهرين.. علاوة على النشاطات في المجتمع المدني والأحزاب السياسية والبحث العلمي وشبكات التواصل الاجتماعي..

وفي اليمن برزت الحقوقية والإعلامية "توكل كرمان"<sup>1</sup>، كأولى المناضلات الداعيات إلى التظاهر بعد سقوط نظام بن علي بتونس.

وعلاوة عن مطالبها المرتبطة بدعم خيار المساواة وتجاوز مظاهر التمييز ضدها وتمكينها من حقوقها المختلفة، لم تأل المرأة جهدا في رفع مطالب مرتبطة بتجاوز الفساد والاستبداد وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس وليبيا والمغرب.. وغيرها من الأقطار العربية.

في بداية ظهورها، عرّفت حركة 20 فبراير بالمغرب بنفسها على أنها حركة سلمية مستقلة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية والدينية والنقابية في الداخل والخارج، واعتبرت نفسها معبرا تلقائيا عن تطلعات فئات واسعة من المجتمع المغربي.

ويبدو أن الحرص على استقلالية الحركة ومطالبها عن أي انتماءات حزبية، يحيل إلى الوعي بالأزمة التي أصبحت تتخبط فيها غالبية الأحزاب السياسية من حيث ضعف امتداداتها الشعبية وتزايد اختلالاتها الداخلية، بما قد ينعكس بالسلب على حشد التأييد لمطالب الحركة التي تريد إضفاء الطابع الشعبي على مطالبها، مع الرغبة في الانفتاح على مختلف أطياف المجتمع والهيئات السياسية والمدنية والنخب، بعيدا عن الانخراط في الدفاع عن أجندة حزبية أو إيديولوجية محددة.

---

<sup>1</sup> - تقديرا لنضالاتها، حصلت توكل كرمان على جائزة نوبل للسلام سنة 2011

كما يحيل ذلك أيضا إلى توخي الحذر من مغبة ركوب بعض الأحزاب السياسية على مطالب الجماهير ونضالاتها، لتسويق صورتها التي تآكلت في السنوات الأخيرة تحت تأثير عوامل ذاتية وأخرى موضوعية.

وهكذا، ظلّ الحراك بعيدا عن تحكّم القنوات الوسيطة التقليدية من أحزاب ونقابات وإعلام رسمي، فيما غابت عنه النخب السياسية التقليدية والنخب المثقفة، وهو ما لم يسمح ببلورة تصورات فكرية ناجحة وواضحة تعكس مستقبله وآفاقه الاستراتيجية، وأسهم في ظهور بعض الاحتجاجات "الشاذة" وغير المسبوقة<sup>1</sup> التي تعكس من جهة أولى، ضعف الوسائط من أحزاب سياسية وإعلام ونقابات.. عن معانقة آلام وآمال المواطنين والتعبير عنها وحملها لصانعي القرار، وتعبّر من جهة ثانية، عن حجم المآسي المتراكمة، من معاناة اجتماعية وفساد وظلم واستبداد.. ظلّ المواطن يقاسي منها لعقود من الزمن.

وعموما، فالحراك في المنطقة لم يكن في مجمله حركا على فئة أو جهة سياسية معينة، بل كان حراكا مجتمعيًا متنوعا، انخرطت فيه مختلف القوى بغض النظر عن إيديولوجيتها أو انتماءاتها الدينية والعرقية والمذهبية، كما أنه استوعب مختلف الفئات المجتمعية مثقفين وسياسيين وفنانين ومقاولين ونقابيين وإعلاميين.. من الشباب والنساء والكهول..

### الضلع الثاني: الطابع السلمي للحراك

تميّزت أشكال الاحتجاج التي واكبت الحراك في مجملها بالطابع السلمي، كما اتسمت أيضا بطابعها المدني، حيث غابت عنها الشعارات الدينية، في مقابل

<sup>1</sup> - وهو ما تجلّى في ظاهرة حرق الذات التي انتشرت في عدد من دول المنطقة (تونس ومصر والجزائر والمغرب..) كسبيل للفت الانتباه وإثارة القضايا ومظاهر الظلم والقهر.



التركيز على عدد من المطالب، في ارتباط ذلك بإسقاط الاستبداد، وإصدار دساتير ديمقراطية، والقطع مع الفساد ودعم الحقوق والحريات، وتجاوز المعضلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة..

أكد الحراك نجاعة وفعالية الخيارات السلمية في التغيير بالنظر إلى مشروعية المطالب، وإلى قدرته على كسب تعاطف الرأي العام محليا ودوليا، كما فند كل الادعاءات التي كانت تروجها بعض التيارات التي ترى في العمليات المسلحة والترويع والعنف، أسلوبا وحيدا في تغيير الأوضاع.

غير أن مسار الأحداث وما انطوت عليه من ردود فعل عنيفة من قبل بعض الأنظمة مثلها وقع بليبيا وسوريا.. أريك هذا الطابع السلمي وخلف عددا كبيرا من الضحايا، وأتاح لكثير من القوى المناهضة والمقاومة للتغيير داخليا وإقليميا ودوليا ربط الحراك بالعنف..

وهكذا ظهرت حالات عديدة من الانفلات الأمني، والارتباك السياسي في عدد من دول الحراك كسوريا وليبيا ومصر واليمن، ما وفر ظروفًا ساهمت في تصاعد مدّ الجماعات الجهادية المسلحة والمتطرفة..

كما برزت ظاهرة "البلطجة" وغيرها من صور الاستبعاد الاجتماعي والخروج على القانون، التي يعتبرها أحد الباحثين نتيجة حتمية لما يعرف في أدبيات التنمية الدولية بـ "الدولة الرخوة"، والتي تعني الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأنه لا أحد يحترم القانون، فالجبار لا يباليون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوي لغض البصر عنه.. وفي ظل هذا النظام السياسي

والاجتماعي لهذا النوع من الدول يصبح الفساد والرشوة، والخروج على القانون، وعدم احترامه، هو "نمط الحياة" السائد فيها<sup>1</sup>..

لم تصمد الاحتجاجات السلمية كثيرا أمام قوة بطش بعض الأنظمة العربية، ومن ضمن العوامل التي أدت إلى تراجع هذه الاحتجاجات أيضا، هناك تشتت الحركة الطلابية، وعدم القدرة على تديير الاختلاف بين مكونات الحراك المتباينة إيديولوجيا وفكريا وثقافيا..، واستغلال الاضطرابات الحاصلة بدول المحيط في التهرب من مخاطر الاحتجاجات، ثم القيام ببعض المبادرات الاجتماعية والسياسية المحدودة، التي سعت من خلالها الأنظمة إلى تليغ صورتها وامتصاص غضب الشارع..

### الفرع الثالث: تضارب الشرعية والمشروعية

اعتمدت الكثير من النظم السياسية في المنطقة آليات الحكم المطلق، واحتكرت السلطة وانفردت بتديير القرارات الكبرى، كما تجاوزت مبدأ الفصل بين السلطات، وغيّت مبدأ المحاسبة، ولذلك لم تخل الشعارات والمطالب المرفوعة في أجواء الحراك من دعوات لإسقاط الأنظمة التي وصفت بافتقارها للشرعية.

تحيل الشرعية *Légitimité* إلى المجال الرمزي وما ينطوي عليه من قيم ورموز روحية، تستند إليها السلطة انطلاقا من الثقافة السياسية السائدة والتطابق مع العواطف والأفكار العامة المنتشرة في بيئة اجتماعية محددة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - د. أحمد محمد أبو زيد: الاستبعاد الاجتماعي ومستقبل الاستقرار السياسي في مصر بعد الثورة: البلطجية كدراسة حالة، ضمن "ثورات الربيع العربي" مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي (مؤلف جماعي)، تنسيق د. إدريس لكريني؛ سلسلة المؤتمرات والندوات، أشغال الندوة الدولية التي نظمتها مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل والمركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية وهيئة المحامين بمراكش، بكلية الحقوق في مراكش بالمغرب، يومي 22 و23 مارس 2013، العدد 43 المطبوعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2013، ص 179

<sup>2</sup> - انظر في هذا الشأن؛ إدريس لكريني: مفاهيم أساسية في القانون العام؛ المرجع السابق؛ ص 24 وما بعدها.

إنها مجموعة من العناصر الفكرية والرمزية التي يستند إليها الحكام في ترسيخ سلطتهم وإقناع المجتمع بأحقيتهم فيها، تتوخى في تدرجها إلى دفع المجتمع إلى الإقرار بهذه السلطة باعتبارها ضرورة اجتماعية ملحة. كما تحيل أيضا إلى انسجام السلطة أو النظام السياسي الحاكم مع الطريقة التي يفكر بها أفراد مجتمع معين.

وتقوم الشرعية على مجموعة من الأسس والمقومات، فهي تفرض وجود تشريعات وقوانين تعكس إرادة الشعب، ومنسجمة مع خصوصياته وطبيعته تفكيره، وحدوث العكس يجعل السلطة القائمة فاقدة لشرعيتها، حتى وإن كانت تستند في وجودها إلى المشروعية على مستوى انتقال الحكم<sup>1</sup>.

وتحيل المشروعية *Légalité* إلى المجال الدستوري، وما يرتبط به من انسجام سلوكات الدولة مع المقتضيات الدستورية ومع مختلف القوانين والتشريعات الأخرى، خلال انتقال الحكم من شخص إلى آخر، أو من هيئة سياسية إلى جهة إلى أخرى.

وهي تتصل بسيادة حكم القانون، فمشروعية الحكم يقصد بها انسجام وتطابق سلوك السلطة مع القوانين الجاري بها العمل، وهو مبدأ يعني الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية على السواء، مادامت تحترم القوانين وتخضع لها.

وتفرض المشروعية توافر مجموعة من الشروط، أهمها الإقرار بفصل السلطات، وخضوع الدولة للقانون، وتحديد اختصاصات كل سلطة بصورة واضحة..

---

<sup>1</sup> - نشير في هذا الشأن إلى نظام الميز العنصري (الأبارتايد) الذي كان قائما في جنوب إفريقيا.

وهناك نوعان من الرقابة التي تضمن تطبيق هذا المبدأ:

- أولها سياسية، تتمّ عبر تحويل جهة أو هيئة سياسية ما، إمكانية البحث في مدى مطابقة وانسجام النصوص التشريعية مع مقتضيات الدستور، وهي رقابة قبلية غالبا ما تمارسها السلطة التشريعية أو/والسلطة التنفيذية، والرأي العام؛
- وثانيها قضائية، حيث يتم تحويل الأمر لهيئة قضائية، سواء تعلق الأمر بمحكمة معينة، كما كان الشأن في السابق بالنسبة للغرفة الدستورية للمجلس الأعلى، والمجلس الدستوري فيما بعد، ثم المحكمة الدستورية بموجب الدستور المغربي الحالي (دستور 2011).

خلفت تحولات الحراك إشكالات كبرى، كان أهمها ذلك الصراع القائم بين مشروعية دستورية تجسدها الدساتير القائمة، والانتخابات التي أفرزت النظم والحكومات السابقة في ظروف اجتماعية وسياسية مختلفة من جهة أولى، وشرعية شعبية وثورية<sup>1</sup> تجسدها إرادة المواطن ورغبته في تغيير الأوضاع من جهة ثانية.

وإذا كانت بعض الدول قد سعت إلى تجاوز هذا الصراع عبر التوجه إلى نسج توافقات ببناء حوارات وطنية، سمحت بتجاوز حالة الاحتقان السياسي، وإعداد دستور يدعم بناء المرحلة وهو ما تجسده الحالة التونسية، فإن دولا أخرى تفاقم فيها الصراع بين الفرقاء إلى حدّ خطير، مما ولد حالة صعبة من الاستقطاب داخل المجتمع، وأتاح لأطراف إقليمية ودولية، كما هو الشأن بالنسبة للأوضاع في اليمن وسوريا وليبيا..

<sup>1</sup> - غالبا ما تطرح الشرعية الثورية، عندما يصعب التحوّل أو التّغيير عبر الأدوات الدستورية المتاحة..

## الفرع الرابع: توظيف شبكات التواصل الاجتماعي

وَفَرَّ الإعلام الاجتماعي فضاء حيويًا للنقاش وتداول المواضيع بجرأة كبيرة، وزادت بذلك الرغبة نحو توظيف التكنولوجيا الحديثة في كثير من القضايا الاجتماعية والسياسية، وأضحت شبكات التواصل الاجتماعي تمثل متنفسًا لتجاوز الإكراهات والقيود السياسية والقانونية التي تحدّ من حرية الصحافة، حيث أضحت المنتديات ومواقع "الفييس بوك" و"التويتير" و"اليوتوب" والمواقع والمدونات الإلكترونية..، توفر إطارًا افتراضيًا لمناقشة وتناول عدد من القضايا المجتمعية الحيوية، وسعى الكثير من الأشخاص إلى استثمار هامش الحرية الذي تتيحه شبكة "الأنترنت" في هذا الصدد..

أصبح بإمكان الأشخاص، التواصل بسهولة، والتعبير بتلقائية عن الآراء والمواقف إزاء قضايا مختلفة.. وأمام عجز الكثير من وسائل الإعلام التقليدية عن مواكبة التحولات الاجتماعية، أضحت هذه الشبكات تعجّ بالمواقف والآراء الجريئة، بصورة جعلتها منبرًا للدفاع عن الحقوق والحرريات، والتعريف بمختلف المشاكل الاجتماعية، وتحوّلت معها من تقنيات للتواصل إلى قنوات مؤثرة.

وهكذا لعبت هذه المنابر أدوار حيوية على مستوى التعبئة وحشد الرأي العام وتوجيهه.. بصورة تجاوزت وظائف الإعلام التقليدي ومقارباته لمختلف القضايا، بعدما أصبح هذا الأخير نفسه، يعزّز أخباره وبرامجه بمعطيات وأخبار ومقاطع فيديو وصور تعرضها هذه الشبكات..

فامتلاك الشخص لهاتف نقال أو آلة تصوير مع ربط بالأنترنت، يسمحان له بتحقيق سبق صحفي ونقل الخبر إلى الرأي العام، وتجاوز احتكار القنوات أو

الرقابة الرّسميتين، ليطلع عليه الملايين من الناس في مناطق مختلفة من العالم، ما يسهم في بلورة رأي عام واسع إزاء عدد من القضايا.

وينسجم استثمار هذه التقنيات الحديثة مع حقّ الفرد في الاتصال والولوج إلى المعلومات والاستفادة من تكنولوجيا الاتصال الحديثة، من حيث التعبير عن حاجياته وآرائه وإمكانياته الفكرية والثقافية والعلمية والفنية.. والتّحسيس، والتعريف بقضاياها ومشاكله، وتطوير كفاءاته..

فقد استثمرته الناشطة المصرية "أسماء محفوظ" في تعبئة الجماهير المصرية في أعقاب الحراك الذي شهدته مصر، وذلك بوضع تسجيل لمقطع فيديو دعت فيه إلى التظاهر يوم 25 يناير 2011. وأمام الدينامية التي أفرزتها شبكات التواصل الاجتماعي في هذا الإطار، قامت الحكومة المصرية يوم 27 يناير 2011 بقطع الربط بالإنترنت على المواطنين لمدة أسبوع.

وفي مقابل الأدوار التي أصبحت تستأثر بها هذه الشبكات، من حيث مساهمتها في بناء الرأي العام وتعزيز الضغط على صناع القرار، وفضح الكثير من الاختلالات القائمة داخل المجتمع في أبعادها المختلفة، برزت الكثير من الانحرافات في استعمال هذه الشبكات بما يتناقض وقداسة وشرعية حرية التعبير. حيث تزايدت في السنوات الأخيرة التقارير والدراسات المحذّرة من مغبة حدوث نوع من الفوضى في هذا المجال، في علاقة ذلك بالتأثير السلبي على الأمن القومي وعلى قيم المجتمع<sup>1</sup>، ونشر الإشاعات والتحريض على العنف..

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع، إدريس لكريني: حرية التعبير في شبكات التواصل الاجتماعي.. الاستثمار والانفلات، كتاب المسبار الشهري (الدين ومنابر التواصل الاجتماعي)، العدد 98 لشهر فبراير 2015، مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات العربية المتحدة (من ص 9 إلى ص 28).

إن الأحداث التي وقعت في تونس أو في ليبيا أو في سوريا... ليست جديدة، بل كانت هناك احتجاجات وأحداث خطيرة جرت في العقود الماضية، لم يكتب لها أن تصل إلى الرأي العام، بفعل التعيم، والهيمنة التي كانت تبسطها النظم الحاكمة بهذه الدول على وسائل الإعلام المختلفة.

غير أنه في الوقت الراهن ومع التطورات المذهلة الحاصلة على مستوى تقنيات الاتصال الحديثة، أصبح بإمكان أي شخص أن يكسّر هيمنة الدولة واحتكارها للمشهد الإعلامي، وهو ما برز بشكل كبير خلال الحراك الذي شهدته المنطقة، حيث نجح الشباب في توظيف هذه التكنولوجيا على مستوى التواصل، وتبادل الأفكار والمعطيات والمعلومات من جهة، وفي التواصل مع المحيط المجتمعي، ونشر الصور ومقاطع الفيديو، وإبلاغ صوت المحتجين إلى الرأي العام الداخلي والدولي من جهة أخرى، وهو ما شكّل وسيلة ضغط وازنة في مواجهة الأنظمة الحاكمة.

#### المطلب الثاني: مسارات "التحوّل" في دول الحراك

لا تخفى الصعوبات التي واجهتها الحكومات الصّاعدة في دول الحراك، سواء تعلق الأمر بتلك التي شهدت تحولات جذرية تخض عنها إسقاط الأنظمة، مثلها هو الشأن بالنسبة لمصر وليبيا أو اليمن.. حيث برزت هذه الصعوبات في شكل صراعات واستقطابات خطيرة ومواجهات، انطوت على قدر من العنف، أو في شكل ارتدادات اقتصادية وإكراهات اجتماعية، وصراعات سياسية حادة داخل المجتمع، كما الشأن بالنسبة للحالة التونسية، أو تلك التي شهدت حراكا سلميا، سمح بإعمال تعديلات دستورية ومبادرات سياسية، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب والأردن، حيث وجدت حكومات البلدين نفسها أمام أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة..

## الفرع الأول: الحالة التونسية

أبرزت الاحتجاجات العارمة التي عرفتها تونس، المأزق الحقيقي الذي أصبح يطوق الأنظمة المستبدة في المنطقة، بعدما تنامي الوعي الشعبي بضرورة تجاوز مظاهر الظلم والاستبداد والفساد، وتخلص المواطن من عقدة الخوف التي كرّستها هذه الأنظمة على امتداد عقود طويلة.

لم يكن الحراك التونسي فجائياً، فهو يجد أساسه في مجموعة من الإكراهات المختلفة التي لم يكن بإمكان النظام السابق إخفاءها، ذلك أن "ثورة الشباب بتونس لم تنشأ من لا شيء، بل من التراكمات، ومن أعماق الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في البلاد"<sup>1</sup>.

ورغم الطابع التلقائي الذي ميز الحراك التونسي، وعدم انخراط النخب المختلفة في تعبئة الجماهير أو مواكبة الحراك في بداياته، فإن سرّ النجاح في تحقيق الهدف الأول المتمثل في إسقاط الرئيس "زين العابدين بن علي"، يكمن في انخراط مختلف المكونات الاجتماعية والمهنية في دعم هذا الحراك.

إن خروج الشعب التونسي - الذي حكم على امتداد عدة عقود من الزمن بقبضة من حديد - محتجاً بوسائل سلمية مختلفة متحدياً شطط السلطة، يعكس الرغبة في الانعتاق من الظلم والهيمنة والخوف، كما يؤكّد أن إرادة الشعوب قادرة على مواجهة وتجاوز الاستبداد مهما بلغت قوّته وإمكانياته.

في ظلّ الطوق الذي فرضه النظام التونسي السابق على حرية الصحافة، أبرزت الأحداث أهمية الإعلام الإلكتروني عموماً، وشبكات التواصل

<sup>1</sup> - د. الصادق الساحلي: هل أناك حديث الثورة؟ الشركة العامة للطباعة "جوسيم"، تونس، الطبعة



الاجتماعي<sup>1</sup> بشكل خاص على مستوى التواصل والتعبئة، بعدما سمح بنقل الأحداث بالصوت والصورة و"الفيديو" لحظة بلحظة إلى العالم، وسمح بالتواصل التفاعلي بين الجماهير، وأخرج النظام داخليا وخارجيا.

فرض الشعب التونسي احترام الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.. باختياراته، بعدما نجح في فضح الازدواجية التي ظلت تسلكها معظم الأنظمة السياسية لهذه الدول مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، بالتعامل معها وبدعم سلطاتها، والسكوت عن انحرافاتهما عندما تكون في موقع السلطة، والتنكر لها في لحظات الضعف والهوان تحت ضغط احتجاجات الجماهير.. وفرنسا التي دعمت النظام التونسي السابق في أوج قوته واستبداده، هي نفسها التي ثمنت على مضيض إرادة الشعب التونسي..

إن سقوط الرئيس السابق "بن علي" وتسارع الأحداث في تونس، لم يكن ليتأتى بنفس الصورة، لولا يقظة الشعب التونسي بمختلف مكوناته، وانخراط الجيش في حماية المؤسسات العمومية وحفظ النظام..

لم تخل تحولات الحراك في هذا البلد المغاربي من صعوبات وتعقيدات، عكستها الانفلاتات الأمنية التي شهدتها البلاد، والتي راح ضحيتها بعض القادة السياسيين<sup>2</sup>، كما تجلّى الأمر أيضا في تنامي العضلات الاجتماعية والاقتصادية،

<sup>1</sup> - تحولت هذه التقنيات في السنوات الأخيرة من آليات للتواصل، إلى وسيلة حقيقية للضغط، بعدما أصبح لها دور كبير في نقل الأخبار والمعلومات بسرعة، وفي خلق أجواء من التفاعل بصددها بصورة تصنع الأحداث، وتؤثر في الرأي العام..

<sup>2</sup> - نشير في هذا السياق، إلى اغتيال المحامي والنشاط السياسي والأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد شكري بلعيد، بتاريخ 06 فبراير 2013، وكذلك اغتيال المعارض محمد البراهمي عضو المجلس الوطني التأسيسي عن التيار الشعبي والمنسق العام للحزب والأمين العام السابق لحزب حركة الشعب، بتاريخ 25 يوليوز 2013..

وبروز بعض الخطابات المتطرفة، وحدثت أعمال إرهابية أربكت الأوضاع الاقتصادية والأمنية..، إضافة إلى ظهور صراعات سياسية حادة بين قوى تقليدية محافظة وأخرى حديثة، بصدد مستقبل تونس وعدد من القضايا كتمكين المرأة، وتحييد المساجد، وعلاقة الدولة بالدين..

غير أن ملامح التحول في تونس بدأت تنجلي مع تراجع حدة الصراع بين التيارين السابقين، وانتخاب المجلس التأسيسي وإحداث حكومة ائتلاف وطني، ونتيجة للحوار الوطني الذي انطلق بمبادرة من تحالف تضمّن الاتحاد العام التونسي للشغل، واتحاد أرباب الأعمال، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، تمّ تذليل الكثير من العقبات وتجاوز الخلافات التي أفرزها رحيل النظام السابق، حيث تم اعتماد دستور ديمقراطي، بصورة توافقية، ساهمت في بلورته مختلف القوى والكفاءات بالبلاد على اختلاف توجهاتها (علمانية، وإسلامية..).

لا يخفى الدور الإيجابي الذي لعبه الجيش، سواء في إنجاح مسار الحراك، أو بلورة التوافق المفضي إلى المصادقة على الدستور، حيث دبر المرحلة بقدر كبير من المسؤولية وبحياد تامّ، دون السقوط في الدفاع عن أجندة سياسية محددة..

وفي نفس الإطار، انخرطت الكثير من النخب الحزبية في بلورة التوافق المرغوب بين التيار العلماني والتيار الإسلامي، كما هو الشأن بالنسبة ل"راشد الغنوشي" و"قائد السبسي" اللذان كان لهما الأثر الكبير في امتصاص حالة الاستقطاب داخل المجتمع.

وقد كان من عوامل حدوث هذا التوافق أيضا، أن حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي، تعاملت خلال هذه الفترة بواقعية وبراغماتية مع تطور المشهد السياسي في البلاد، حيث قدمت مجموعة من التنازلات، في علاقة ذلك بعدم الاعتراض على تجريم التكفير، والقبول بالمكتسبات التي تحققت للمرأة في الدستور الجديد.. وهو ما يؤكّد استفادتها من تجارب وأخطاء بعض التيارات الإسلامية في المنطقة، مثلما هو الأمر بالنسبة لجماعة الإخوان في مصر..

وتقديرا لجهودها في دعم الحوار بين مختلف الأطراف التونسية، ولإسهامها دعم التحول الديمقراطي بالبلاد، أعلن في الترويج عام 2015 عن فوز اللجنة الرباعية التي أشرفت على الحوار الوطني في تونس بجائزة نوبل للسلام، ويبدو أن منح الجائزة لهذه الهيئة التي تشكلت من الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعة التقليدية، ونقابة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، هو إقرار عالمي بدور مختلف الفاعلين التونسيين في دعم التحول السلمي بالبلاد، واعتراف بتجربة ديمقراطية واعدة تتسع للجميع، وتستحق الدعم رغم كل الإكراهات..

استطاعت تونس أن تقطع أشواطاً هامة في مسارها السياسي في أعقاب رحيل نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، مع تنظيم انتخابات رئاسية مختلفة ومتميزة عن سابقتها<sup>1</sup>، غير أن المرحلة ما زالت تطرح إشكالات كبرى، وبخاصة على مستوى الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد نتيجة تدني

---

<sup>1</sup> - اعتبر البعض أن "تونس تعيش حالة أشبه بارتداد من ثورة إلى إعادة تشكّل للنظام القديم، ولو في شكل معدّل، خصوصا بعد فوز حركة نداء تونس في الانتخابات التشريعية، وصعود رئيس الحركة "الباجي قائد السبسي" إلى رئاسة الجمهورية". انظر في هذا الشأن، عزيز المؤدّب: رهانات المرحلة القادمة في تونس، جريدة السفير العربي، لبنان، بتاريخ 14 يناير 2015

مداخيل السياحة، وتراجع الاستثمارات الخارجية بصورة ملحوظة، علاوة وجود على محيط ملتهب من جهة ليبيا<sup>1</sup>.

ويخلص أحد الباحثين هذه التحديات في تردّي الوضع الاقتصادي وصعوبة إدارة مشاكله الموروثة عن نظام "بن علي"، وعن الحكومات الانتقالية التي تلت سقوطه، وهشاشة التوافقات السياسية التي أفرزها الحوار الوطني وكرّستها صناديق الانتخابات، إضافة إلى التحديات الأمنية التي يفرضها وضع إقليمي متفجّر يخشى الكثيرون أن تمتدّ نيرانه إلى تونس، خصوصاً مع تأزم الأوضاع في ليبيا<sup>2</sup>.

وجاءت العملية الإرهابية التي طالت متحف "باردو" بتونس العاصمة يوم 18 مارس من عام 2015، وخلفت أكثر من عشرين ضحية غالبيتهم من السياح الأجانب، لتخيّم بظلالها القائمة على مستقبل المشهد السياسي والاقتصادي بالبلاد، وتنبّه للخطر الذي تمثّله الجماعات المتطرّفة على مسار التحول بالبلاد..

إن تراكم المكتسبات السياسية والقانونية في تونس يجعل من عودة الاستبداد أمراً مستبعداً. ويظل الرهان في هذه المرحلة، هو القدرة على مواجهة تحديات المعضلة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد، علاوة على مواجهة "الجماعات المسلحة".. وهو ما سيسمح بمراكمّة تجربة عربية واعدة ومحفّزة، يمكن أن تسمح بتجاوز التصورات التشاؤمية التي حاولت ربط الحراك الذي شهدته العديد من دول المنطقة بالاستلاب الأمني والتطرف والعنف والاستقطاب المجتمعي الحادّ..

<sup>1</sup> - تشير بعض التجارب الدولية إلى انتعاش الديمقراطية داخل دول محاطة بنظم إقليمية غير ديمقراطية، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة الديمقراطية المنغولية على سبيل المثال.

<sup>2</sup> - عزيز المؤدّب: رهانات المرحلة القادمة في تونس، المرجع السابق

لم يخل مسار التحوّل في تونس من إشكالات وتحديات، ففي عام 2016، وبعد مفاوضات مكثّفة، تمكّنت عدة أحزاب سياسية تونسية من الائتلاف الحكومي السابق ومن خارجه ومن منظمات اجتماعية، من التوقيع على "اتفاق قرطاج" الذي تضمّن مجموعة من الأولويات التي يفترض أن تؤطّر عمل الحكومة الوطنية التي اقترحها الرئيس الباجي قائد السبسي كحداولة منه لتجاوز حالة الانتظار التي طبعت المشهد السياسي التونسي.. غير أن ذلك لم يمنع من بروز محطّات صعبة في المشهد السياسي التونسي، والتي كان أحد أهمّها ذلك الصراع الذي طفا على السطح بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وجدير بالذكر أن مقتضيات الدستور التونسي الصادر عام 2014، أفرزت وضعاً متميزاً بالنسبة لرئيس الحكومة من حيث الصلاحيات الوازنة التي يحظى بها بموجب الفصلين 91 و92 من الدستور على مستوى ضبط السياسات العامة للدولة، ورئاسة مجلس الوزراء.. في مقابل رئيس الجمهورية الذي ينتخب بشكل مباشر من قبل المواطنين وبالأغلبية المطلقة لمدة خمسة أعوام تبعا للفصل 75 من الدستور، والذي تظلّ صلاحياته محدودة، مقارنة بما هو معمول به في النظم السياسية البرلمانية.

خلف هذا الوضع نقاشات سياسية وأكاديمية متباينة، بين من اعتبر الأمر عاملاً مربكاً للأداء الحكومي، ومؤشراً على هشاشة التحالف المشكّل له في مرحلة تقتضي النجاعة واليقظة، ومن رأى في ذلك محطة طبيعية فرضها محكّ التدبير على ضوء المستجدات الدستورية، من شأنها تطوير المشهد السياسي التونسي نحو الأفضل.. ورغم الارتباكات السياسية التي أحدثها هذا الصراع، فإن المشهد السياسي التونسي يبدو اليوم أكثر نضجاً وحصانة ضد أية تراجعات، بعد اجتياز الكثير من المحطّات الصعبة منذ عام 2011.

منذ رحيل نظام "بن علي"، وتونس تعيش على إيقاع مفارقتين، الأولى، تحيل إلى دينامية سياسية لا تخلو من أهمية رغم الصعوبات التي تعترضها، بالنظر إلى المحيط الإقليمي الملتهب، وبخاصة في دول الحراك التي اتخذ فيها مسار الأحداث طابعا من الصراع والعنف، كما هو الأمر بالنسبة لليبيا واليمن وسوريا..، والثانية، تشير إلى تعقد الأوضاع الاقتصادية والأمنية، مع تنامي خطر الجماعات الإرهابية في البلاد وانعكاساته السلبية على قطاع السياحة الذي يشكل أحد المداخل الأساسية المغذية للاقتصاد التونسي.. حيث تشير التقارير الرسمية في هذا الصدد، إلى وجود حالة من الركود الاقتصادي منذ سنوات، وإلى ارتفاع ملحوظ في نسبي البطالة والفقير..

تعيش تونس مرحلة مفصلية من تاريخها السياسي، تفرض تجاوز الخلافات الضيقة وهدر الوقت، والانهماك على الأولويات التي لا يختلف بشأنها اثنان، بما يسمح بتجاوز الإشكالات المطروحة حاليا، ويعزز ثقة المواطن في المؤسسات الدستورية والنخب السياسية، ويعزز مصالحته من جديد مع الشأن السياسي بشكل عام والانتخابي على وجه الخصوص..

### الفرع الثاني: الحالة الليبية

بعد مرور أكثر من أربعة عقود من حكم نظام القذافي، التي كانت كلفتها بالنسبة لليبيا باهظة داخليا وخارجيا<sup>1</sup>، لم يكن من السهل إعمال إصلاحات حقيقية أو إسقاط النظام بشكل عام، وهو ما عكسه العنف الخطير الذي ميز

<sup>1</sup> - نستحضر في هذا الصدد أزمة "الوكري"، ذلك أن النظام الليبي وبحكم تورطه في صراعات غير متوازنة ومختلة مع قوى دولية كبرى، وتدييره المنفرد والمركزي للأزمة، أسهم في إدخال البلاد في متاهات كانت كلفتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خطيرة على الشعب الليبي وعلى مسار التنمية بالبلاد، بفعل القرارات العشوائية وغير المحسوبة المتخذة في هذا الشأن. لمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، يراجع، د. إدريس لكريني: قضية "الوكري".. بين متاهات الاستبداد وتحولات "النظام الدولي"، دار الياسمين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2015، ص 168.

أجواء الحراك الليبي، الذي سقط فيه عدد كبير من الضحايا، بفعل إصرار النظام على مواجهة المحتجين وصدّ مطالبهم بالعنف.

إن الحراك الذي شهدته ليبيا، وإن كان ينطوي على أسباب وشروط موضوعية داخلية تدعمه، بعدما قرّر المحتجون مواجهة نظام القذافي بكل قوة، فإن دخول المحدّد الدولي على خطّ تطوراتهِ بعد إحالة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوضع على المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية<sup>1</sup>، وتدخلّ حلف شمال الأطلسي، بالإضافة إلى تزايد المواقف والسلوكات الدول الغربية الكبرى التي ثمّنت الحراك بعد تغيير موازين القوة ميدانياً، وإصدار عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتقارير تهم الوضع في البلاد، وتصاعد مواقف الدول في هذا الشأن، والمواكبة الإعلامية الدولية الواسعة لما جرى، كلّها عوامل أسهمت في التأثير بشكل أو بآخر على تطوّر الأحداث، وفي حسم المعركة على الأرض.

ومع ذلك، اعتبر البعض<sup>2</sup> أن عسكرة الربيع العربي في ليبيا لم تكن بادرة خير لها أو لدول عربية أخرى كسوريا واليمن، حيث شوّه استغلال الغرب التصعيد في ليبيا، الثورة العربية أيضاً.

<sup>1</sup> تشير هذه المادة إلى أن "للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة 5 وفقاً لأحكام هذا النظام الأساسي في الأحوال التالية:

أ- إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقاً للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ب- إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعي العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

ج- إذا كان المدعي العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقاً للمادة 15". انظر في ذلك النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وثيقة رقم A/CONF.183/9.

<sup>2</sup> مروان بشارة: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها في العالم العربي، ضمن النداءات الجيوسياسية للثورات العربية (مؤلف جماعي)، المرجع السابق، ص 130

إن التأخر في ملأ الفراغ السياسي، والإخفاق في إيجاد مؤسسات سياسية وأمنية قوية في مقابل الانتشار الكبير للسلاح، والتوسع في إنشاء الكائب العسكرية والأمنية، ساهم في بروز الخلافات أو ضاعف من خطرهما<sup>1</sup>.

ساهم الإرهاب بشكل كبير في إرباك الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، فأمام التضييقات التي طالت "تنظيم الدولة الإسلامية" في كل من العراق وسوريا منذ عام 2013، وجد هذا التنظيم الإرهابي ضالته في ليبيا، التي ظلت تعيش تحت وقع الانقسام وهشاشة المؤسسات، ليمتدركز في عدد من المناطق بالبلاد، كما هو الشأن بالنسبة لـ"درنة" و"سيرت" ..

ونفذت هذه التنظيمات مجتمعة عددا كبيرا من العمليات الإرهابية على امتداد مناطق مختلفة من التراب الليبي، مستهدفة في ذلك منشآت مدنية وعسكرية، أسهمت بشكل كبير في تعقيد الأوضاع الأمنية وإحداث حالة من الاضطراب والارتباك بالبلاد، كما قامت بتفجير عدد من البنايات التابعة للبعثات الأجنبية، مما عجل برحيل هذه الأخيرة عن البلاد، وأفرز شعورا داخليا ودوليا بعدم الثقة في مستقبل ليبيا.. بل وعزز من فرضية القيام بتدخل دولي بذريعة مكافحة الإرهاب، وبخاصة بعد تزايد المخاوف الإقليمية والدولية بشكل جدّي من خطورة هذه التنظيمات على السلم والأمن الدوليين ..

وحذرت الكثير من القوى السياسية الليبية وبدول المنطقة من مغبة تهديد السيادة والوحدة الليبية، بعد بروز تقارير تتحدث عن مشروع خارجي، يسعى إلى تقسيم البلد إلى ثلاثة أقاليم إحداها في الغرب (طرابلس) والثانية في الشرق (برقة) والثالثة في الجنوب (فزان) ..

<sup>1</sup> - تقدير موقف: الأمن في ليبيا.. شرعية الدولة وسطوة السلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير / كانون الثاني 2012، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/01/2012129131731697805.htm>



شكل انطلاق المفاوضات بالمغرب والجزائر (عام 2015) بين مختلف الفرقاء الليبيين المتصارعين، تحت إشراف أممي، وبالرغم من الارتباكات التي رافقتها من حيث تباين وجهات النظر، والتفاوض عبر الوساطة الأممية واختلاف الأولويات..، أمرا مهما عكس اقتناع الأطراف المتصارعة بضرورة تجاوز المشكلات القائمة التي تفوّت على بلد له كل مقومات الإقلاع، فرصة التطور وترسيخ الاستقرار.

عمّت حالة من الأمل في الأوساط الليبية والدولية عقب مصادقة الفرقاء المتصارعين على اتفاق "الصخيرات" بالمغرب، بعد مفاوضات طويلة وشاقة، وقد جاء الاتفاق في مرحلة وصلت فيها الأوضاع الليبية إلى حدّ لا يطاق من التوتر، على المستوى الأمني والاجتماعي والسياسي..

ينطوي هذا الاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة على أهمية كبرى، بالنظر إلى مضمونه الذي يحرص على وحدة الصفّ الليبي وبناء المؤسسات بشكل تدريجي، ولكونه يجسّد أرضية متينة وبداية توافقية لحلّ مستدام للأزمة.

ومع تولّي حكومة الوفاق الوطني زمام تدبير الشأن العام في ليبيا، في أعقاب هذا الاتفاق الذي صادقت عليه مختلف القوى الليبية، ظل الهاجس الأساسي هو مكافحة الإرهاب وإقرار الأمن بالبلاد، حيث لا يمكن للتنمية أو التحول الديمقراطي أن يتحققا بالبلاد، دون كسب رهان الاستقرار، والقضاء على كل مظاهر الإرهاب الذي يسعى إلى فرض منطق "الدولة" داخل الدولة..

غير أن هذه الآمال سرعان ما تجرّت من جديد، بفعل التضارب الكبير الحاصل بين الفرقاء، بصدد تطبيق وأجراً مقتضيات الاتفاق على أرض الواقع من جهة، وإصرار البعض على رفضها تماما..

حظيت حكومة الوفاق الوطني التي قادها "فايز السراج" باعتراف ودعم دوليين واسعين، كما أن عددا من البلديات والمؤسسات التي ظلت تخضع لسيطرة السلطة المستقلة المعلنة في طرابلس، أعلنت تأييدها لهذه الحكومة ولللمجلس الرئاسي، فيما توجه الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات اقتصادية على الفعاليات والنخب السياسية الراضية لهذه الحكومة.

وقد دعا رئيس بعثة الأمم المتحدة بالبلاد إلى احترام سلطة حكومة الوفاق، فيما يتعلق بتدبير موارد ليبيا الطبيعية، وبخاصة بعد تهافت الكثير من القوى الداخلية على استغلال الموارد النفطية بصورة غير مقننة، أو قيام بعض المنظمات المسلحة باستهدافها بعمليات إرهابية، بما يمثل تدميرا وهدرا لأحد الموارد الأساسية بالبلاد..

رغم الآمال الكبرى التي يعلّقها الكثير من الليبيين على هذه الحكومة المدعومة من قبل الأمم المتحدة والمعترف بها دوليا، فإن جهودها على طريق إقرار الأمن والاستقرار بالبلاد.. لا تخلو من تحديات، تعكسها الخسائر البشرية التي نتلقاها القوات النظامية من حين لآخر إثر انفجار الألغام تارة أو هجوم الجماعات الإرهابية تارة أخرى.. بالإضافة إلى العراقيل التي تطرحها بعض القوى التي استفادت من حالة التسيب والفوضى التي سادت لسنوات أمام أي تحول بناء في البلاد.. كما لا تخفى تداعيات حالة الانقسام الذي ما زال يطبع توزيع السلطة بين شرق البلاد وغربها منذ سنة 2014.. فيما شكّلت ليبيا خلال السنوات الأخيرة ملاذا ومستقرا لعدد من الجماعات الإرهابية التي استثمرت حالات الفوضى وتسرب السلاح وشساعة البلاد للتمركز والتمدد في مختلف المناطق من البلاد.. وما يطرحه ذلك من إشكالات داخلية وإقليمية..

يبدو أن الطريق ما زال طويلا أمام حكومة الوفاق في التعاطي مع الأولويات الليبية الكبرى، في علاقة ذلك بالقضاء النهائي على الإرهاب، وتجميع الأسلحة المسرّبة، وبناء المؤسسات وإعادة الثقة في القانون، وفرض سيادة الدولة وتوحيد البلاد، الأمر الذي يستدعي تعاوننا داخليا، ودعمنا خارجيا يوفر شروط الوحدة والاستقرار..

حقيقة أن ثورة 17 فبراير انطلقت من أسفل وقادتها فئات مختلفة من الشعب الليبي الذي عانى لعدة عقود من الظلم والإقصاء.. غير أن غياب توافق بين الأطراف بصدد مختلف القضايا الكبرى، وتغليب المصالح الضيقة على مصالح الوطن، علاوة على عدم بلورة رؤية استراتيجية تدعم الاستفادة من حجم التضحيات ومن اختلالات الماضي.. كلّها عوامل أسهمت في تحريف "الثورة" عن أهدافها.. بما يجعل من إمكانية شخصتها وارتدادها أمرا واردا ما لم يتم تدارك الأمر.. وتحمل القوى الليبية مجتمعة، مسؤولية تاريخية جسيمة تقتضي اليقظة واستحضار المصالح العليا لليبيا موحدة ومستقرة، خدمة للأجيال القادمة ولأمن المنطقة بعيدا عن الاعتبارات الضيقة الآنية.

إن التوصل إلى حل يدعم الاستقرار في هذا البلد المغاربي، أصبح مطلبا ملحا، تمليه عوامل مرتبطة بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، وتنامي مطالب الليبيين بتجاوز حالة عدم الاستقرار القائمة.

ويظلّ تعزيز الاستقرار ودعم التحول الديمقراطي في ليبيا، رهانا داخليا بالدرجة الأولى، سيسمح حتما بالاستفادة من حجم التضحيات التي كابدها الليبيون منذ سقوط نظام القذافي، وبالانكباب على بناء المؤسسات السياسية والدستورية، واستثمار الإمكانيات المختلفة التي تزخر بها البلاد في تحقيق التنمية.

وهو رهان إقليمي أيضا، ذلك أن بناء تكّمل مغاربي متكامل، قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها المحيطان الإقليمي والدولي في أبعادهما الاقتصادية والاستراتيجية، لن يتأتى إلا باستقرار ليبيا. وهو ما ينبغي أن تستحضره دول المنطقة، في جميع مبادراتها ومساعدتها الرامية لنزع فتيل الصراع القائم، وتوفير الشروط البناء الداعمة لنجاح الحوار الليبي بعيدا عن أي خلفيات أو اعتبارات مصلحة ضيقة.

وبالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لليبيا، فإن استقرار هذه الأخيرة، سيوفر محيطا آمنا لدول الضفة الشمالية من المتوسط التي أصبحت تعاني من تزايد حدة الهجرة السرية نحوها، تحت وطأة تدهور الأوضاع في عدد من البلدان الإفريقية ودول الحراك العربي، وهشاشة الحماية الأمنية للحدود الليبية برا وبحرا.

إن بلورة حوار ليبي بناء مدعوم إقليميا، سيقّلل من حدة الأجندات الدولية المتهاقنة على البلاد، كما سيحول دون مزيد من التدخلات العسكرية الخارجية، التي قد تزج بالمنطقة برمتها في متاهات جديدة من الصراع والعنف.

يظلّ الرهان في هذه المرحلة كبيرا على بناء مؤسسات سياسية ودستورية، وتجاوز حالة الشرخ القائمة، وتعزيز قوة القانون، ودعم سلطة القضاء، كما تظلّ مسؤولية المجتمع المدني كبيرة في هذه المرحلة، من حيث ترسيخ ثقافة سياسية تتركز حول المواطنة، ونبذ العنف والتطرف.

والواقع أن التأخر في بلورة حل داخلي قوامه التوافق والتركيز على المشترك، في إطار من التدبير الديمقراطي والبناء للخلافات، سيوفّر حتما الأجواء لمزيد من التمرکز للقوى المتطرفة والجماعات المسلحة داخل البلاد، ويدعم أعمال تدخلات أجنبية في البلاد ستكون كلفتها خطيرة بالنسبة لليبيا والمنطقة برمتها.

### الفرع الثالث: الحالة السورية

اتَّخذ مسار الحراك في سوريا طابعا دمويا، نتيجة العنف المبالغ فيه الذي قابل به النظام السوري المحتجّين والمتظاهرين في مختلف مناطق البلاد.

وتؤكد هذه التجربة أن التغيير الذي يرافقه العمل المسلح، لا يخلو من صعوبات ومخاطر، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمواجهة نظم يصعب التمييز بين مؤسساتها السياسية والعسكرية، أو عندما يصبح العسكري في خدمة السياسي والعكس أيضا.

تصاعدت الانتهاكات والمجازر المرتكبة ضدّ المدنيين السوريين، ووصل الأمر إلى حدّ القصف بالطائرات، والحديث عن استخدام أسلحة كيميائية في مواجهة مدنيين عزّل، ما خلف عددا كبيرا من الضحايا، وبخاصة في صفوف الأطفال والنساء.

وتحت ضغط الكوارث الإنسانية التي خلفها الصراع الدّومي في هذا البلد، وما نتج عنه من قصف وتدمير، أرغم الكثير من الساكنة إلى مغادرة البلاد في اتجاهات مختلفة داخل سوريا وخارجها طلبا للأمن، وقد سعى الكثير منهم للوصول إلى الأراضي الأوربية كاليونان وإيطاليا وإسبانيا، عبر المغرب وتونس وليبيا والجزائر. فيما وصل عدد النازحين السوريين إلى حوالي 5 ملايين و684 ألفاً، ينتشر معظمهم في عدد من دول الجوار، كالأردن وتركيا، ولبنان، ومصر، والعراق..

وتعتبر فتنا النساء والأطفال هي الأكثر تضرّرا ومعاناة في مثل هذه الظروف الصعبة، فغالبا ما تكون مستهدفة من قبل العصابات الإجرامية المتاجرة بالبشر والتهريب والاستغلال الجنسي.. ولا تخلو رحلة الهجرة القسرية في غالب

الأحيان من أخطار لا تختلف في قساوتها ومعاناتها عن تلك التي دفعت إلى ركوب غمار الظاهرة، بسبب ابتزاز الوسطاء ووعورة الطريق، والمعاناة مع البرد والأمراض والخوف والعطش والجوع والغرق والاعتداءات المختلفة..

ومّا يعقّد الأوضاع، كون الكثير من المقاربات الأكاديمية والمقاربات الإعلامية التي انصبت على تطور الأوضاع في هذا البلد، ركزت في مجملها على الجوانب السياسية والعسكرية ومواقف القوى الدولية والإقليمية حول الوضع، وهو ما كان له الأثر الكبير في تهميش النقاشات المرتبطة بالصعوبات والمعاناة الإنسانية التي يكابدها السوريون داخل البلاد، أو بنجيمات اللاجئين في دول المنطقة وغيرها<sup>1</sup>.

مع تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية والإنسانية، ودخول قوى إقليمية ودولية على الخط...، يتأكد يوماً بعد يوم أن إدارة الأزمة السورية، لم تعد بيد الأطراف الداخلية. فبين معارضة مشتتة لم تستطع بلورة تصورات منسجمة وموحدة.. من جهة أولى، ونظام سياسي عسكري يمارس القتل والترحيل في سبيل البقاء في السلطة من جهة ثانية، ومحيط إقليمي وآخر دولي متهافتين على البلاد من جهة ثالثة.. لم تفض التضحيات الجسام التي بذها الشعب السوري إلى تحقيق مكاسب تدعم بناء دولة ديمقراطية حديثة حاضنة للجميع، ما عرّض الساكنة لمعاناة إنسانية خطيرة يجسدها التقتيل المستمر والترحيل المرتكب من جهة النظام ومن جهة الجماعات المتطرّفة المسلحة..

أضحت سوريا فضاء لتضارب المصالح الدولية ولإدارة معارك إقليمية مختلفة، لا تمتّ بصلّة إلى الأهداف التي ناضل من أجلها الشعب السوري، وهو

<sup>1</sup> - د. إدريس لكريني: المأزق السوري والصمت العالمي، مجلة درع الوطن، العدد 540، يناير 2017.

الإمارات العربية المتحدة، ص 77

ما يجعل من مطلب التوصل لحلّ الأزمة القائمة أمرا بعيد المنال، طالما لم تتحقق رغبة أو توافق الإرادات الدولية والإقليمية.

لا يخلو مسار تدبير الأزمة من تعقيدات وإشكالات، بين نظام يجرّ خلفه جرائم قتل جماعي تفقده المشروعية رغم المكتسبات الميدانية الأخيرة، ومعارضة متشظية يحظى أحد أطرافها بحضور ميداني وزان و"توجهات إسلامية" لا تخلو من تطرف.. وأخرى تحمل مشروعا سياسيا واعدة لا تجد لها امتدادا واقعيًا على الأرض.. ولذلك تخشى بعض الأوساط من أن يتمّ فرض حلّ خارجي على الأطراف المتصارعة دون إرادتها..

احتمد انخلاف بين النظام السوري وأطراف المعارضة - المنقسمة أصلا في مواقفها - حول مجموعة من القضايا الجوهرية، وهو ما عمّق المشكل وعقدّ الوضع. فالمعارضة تصرّ على رفض أي خطة يمكن أن تجعل الأسد جزءا من الحلّ لوقف الصراع، فيما استثمرت العديد من القوى المتطرفة حالة الانفلات الأمني في عدد من المناطق السورية لتنتشر وتهدد المنطقة برمتها، وبخاصة مع ظهور ما يسمى بـ "دولة الخلافة الإسلامية" وتحالفه مع بعض القبائل المحليّة، وتساهل النظام السوري في التعاطي معها بقوة.

إن العنف الذي رافق أجواء الحراك في سوريا ودخول أطراف إقليمية ودولية على الخط<sup>1</sup>، سيجعل من تحقيق أي تغيير أمرا صعبا، وهو ما يترجمه تمادي النظام القائم في تعنته سواء على مستوى المبالغة في استعمال القوة العسكرية أو ربط المعارضين بالإرهاب، وإصرار الأسد على الترشح لمنصب الرئاسة مرة أخرى.

<sup>1</sup> - أبرز تطور الأحداث أن روسيا - باعتبارها عضوا دائما داخل مجلس الأمن يتمتع باستعمال حق الاعتراض "الفيتو" - لازالت تراهن على بقاء النظام السوري كواجهة استراتيجية بالنسبة لها.

لم تنجح مختلف المبادرات الدولية في إيقاف النزيف، سواء تعلق منها ببعض الوساطات والمسامي الحميدة المطروحة لتذليل العقبات بين الأطراف المتصارعة، أو على مستوى فرض الهدنة التي غالباً ما كانت تُعرض للخرق بسبب غياب آليات للمتابعة..

وعموماً تظهر الحالة السورية إلى أن العامل الخارجي (الدولي والإقليمي) أساسي في دعم أو كبح التحول، بعدما تحوّلت سوريا إلى ساحة لتصفية الحسابات بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، وهو ما أظهره تباين المواقف بين السعودية وإيران، وكذلك بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بصدّ التعاطي مع المشكل<sup>1</sup>، ما أربك دور الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على الخصوص وشلّ حركته لإعمال تدابير الفصل السابع من الميثاق، لإرغام النظام السوري على وقف القتال، ووقف زحف التدخلات الإقليمية وامتداد الجماعات والتنظيمات المسلحة داخل التراب السوري، الأمر الذي عقّد رهان التحول في سوريا، وحول المعركة الدولية من مواجهة النظام السوري إلى صدّ تنظيم "داعش".

كان لفشل الأطراف السورية في بلورة توافقات تركز على المشترك وتسمح بحقن الدماء ودعم الاستقرار، أثر كبير في إتاحة الفرصة أمام قوى أجنبية لتتدخل في الأزمة وتجعل منها فضاء لتصفية الحسابات وريح أوراق استراتيجية.. مما أدخل البلاد في متاهات خطيرة من الصراع الدامي..

فالطرف الروسي الذي استغلّ موقعه داخل مجلس الأمن ليمنع صدور أي قرار حاسم يوقف هذه المأساة، وقدم كل المساعدات السياسية والعسكرية

<sup>1</sup> - كان لاندلاع الأزمة الأوكرانية، وتباين الموقفين الأمريكي والروسي منها، أثر كبير في إفشال مختلف المبادرات الدولية التي طرحت في هذا الصدد.



للنظام السوري، وجد في الأزمة مدخلا للعودة إلى الواجهة الدولية من جديد، بعد سنوات من الغياب..

ونفس الأمر ينطبق على الطرف الإيراني الذي استثمرها (الأزمة) في تدبير ملفه النووي، وفي تعزيز تمدده داخل المنطقة التي تعيش أصلا على إيقاعات الصراع والمشاكل والتي يعكسها تردّي النظام الإقليمي العربي وتراجع أداء جامعة الدول العربية.

تشير الكثير من القرائن إلى أن حلّ الأزمة تجاوز كل الفاعلين السوريين، وأضحى بحاجة إلى حدوث توافقات إقليمية ودولية، غير أن استيعاب حجم الإشكالات والمعضلات الكبرى التي تخلفها على السّم والأمن الدوليين، من شأنه أن يدفع نحو البحث عن حلٍ جدّي، وهو ما يسائل مختلف القوى الدولية الحيّة داخليا ودوليا..

#### الفرع الرابع: الحالة المصرية

ساد انطباع عشية إسقاط الرئيس المصري السابق "حسني مبارك"، بأن هذا البلد العربي سيشهد تحولاّ بناء وسلسا نحو الديمقراطية بالنظر لعدة اعتبارات، في ارتباطها بطبيعة بالنقاشات التي قادتها النخب السياسية والمثقفة خلال العقدين الأخيرين، ووجود مجتمع مدني عريق على قدر من الدينامية، إضافة إلى الاستقلالية التي عبر عنها القضاء المصري في عدد من المحطات الحاسمة خلال فترة حكم "مبارك"،، لكن مسار الأحداث وتطورها، أفرز حالات من الارتباك في المشهد السياسي، تجسّدت في عدم القدرة على تدبير المرحلة بسلاسة.

فقد شهدت البلاد حالة من الاضطراب الأمني، ومحاولات لإذكاء الصراع الطائفي في بدايات الثورة، بعدما تمّ الاعتداء على عدد من الكنائس، سقط على إثرها عدد من الضحايا.

على الرغم من أن الحراك المصري (ثورة 25 يناير)، لم يكن من صنع الإخوان، إلا أنهم كانوا الأكثر استفادة منه، حيث استثمروا التعاطف الذي كانت تحظى به الجماعة داخل المجتمع المصري والفراغ الذي أحدثه تراجع مختلف القوى والأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية.. الأخرى، وهو ما سمح بفوز مرشحها "محمد مرسي" برئاسة الدولة في الجولة الثانية من انتخابات يونيو لعام 2012، بنسبة ضئيلة وصلت 51,73 بالمائة، كانت من بينها الكثير من الأصوات العقابية التي حرصت على الحيلولة دون وصول "أحمد شفيق" للرئاسة باعتباره أحد رموز النظام السابق، قبل أن يكتسح الإخوان ثلثا مقاعد مجلس الشعب خلال الانتخابات التشريعية بتاريخ 20 يناير 2013 من خلال حزب الحرية والعدالة الذي أسسه أقطاب الجماعة..

شكّكت الكثير من النخب السياسية والأكاديمية في قدرة الإخوان على تدير المرحلة بقدر من الكفاءة بالنظر إلى حداثة ولوجها إلى السلطة، وعدم مراعات مراجعات كافية تجعلها قادرة على تحمّل مسؤوليات حكومية في مثل هذه المحطّات الحاسمة والمفصلية، وقد اعتبر البعض<sup>1</sup> حينها "أن عدم تغيير السلوك السياسي للإخوان المسلمين في هذه المرحلة الحساسة سوف يتيح لقوى

<sup>1</sup> - دة. أماني الطويل: الإخوان والثورة المصرية أيّ مستقبل؟، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، قطر، بتاريخ 03 مارس 2011، على الرابط:

[https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What\\_is\\_the\\_Future\\_of\\_the\\_Muslim\\_Brotherhood\\_and\\_the\\_Egyptian\\_Revolution.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What_is_the_Future_of_the_Muslim_Brotherhood_and_the_Egyptian_Revolution.aspx)

الثورة المضادة توظيفهم بهدف تعطيل عجلة التقدم نحو الديمقراطية الحقّة، والمساهمة في إضعاف القوى الثورية".<sup>1</sup>

أثار الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس "محمد مرسي" بتاريخ 21 نونبر 2012 جدلا واسعا في الأوساط السياسية بين مؤيّد ومعارض، وشكّل بداية صراع سياسي قوي، أدّى فيما بعد إلى إسقاطه (محمد مرسي) من قبل بعض القوى السياسية، وبدعم واضح من المؤسسة العسكرية، تلتها حملة عنيفة ضدّ الخصوم، وبخاصة المنتمين منهم والمؤيدين لجماعة الإخوان، وهو ما عمّق من حالة الاستقطاب داخل المجتمع، بين من رأى في الأمر تعبيرا عن إرادة الجماهير في تصحيح مسار الثورة، وبين من اعتبره انقلابا على المشروعية الدستورية.

لم نتوقّف تداعيات إنهاء حكم الرئيس "مرسي" عند هذا الحدّ، بل أحدث ذلك شرخا كبيرا في مواقف الدول الخليجية، وأبرز أزمات دبلوماسية بين بعض دوله، كما هو الشأن بالنسبة للسعودية والإمارات من جهة وقطر من جهة أخرى.. وهو ما أسهم من جانبه في تعميق شرخ النظام الإقليمي العربي الذي تجسّده جامعة الدول العربية.

وفي مواجهة المواقف التي برّرت الأمر بكونه يشكّل انحيازا إلى إرادة الشعب، اعتبر البعض أن القوات المسلّحة انحازت لجزء من الشعب، ضدّ جزء آخر منه.. ولا يوجد أخطر من أن تكون القوات المسلحة بجانب فصيل ضدّ آخر، وتنفيذ إرادة قطاع من المجتمع، ضدّ إرادة قطاع آخر، فبذلك أصبحت هذه القوات في قلب صراع سياسي، تحوّل فعليا إلى نزاع أهلي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - د. رفيق حبيب: الانقلاب العسكري.. انتكاسة أم نهاية؟ الموقع الإلكتروني لشبكة رصد الإخبارية، مصر، بتاريخ 15 يوليو 2013، على الرابط: <http://rassd.com>

إن الارتباكات التي طالت المشهد السياسي منذ رحيل الرئيس "حسني مبارك"، تحت ضغط الاحتجاجات، لم تقتصر تداعياتها على الداخل المصري، بل طالت أيضا مختلف دول الحراك العربي، بالنظر إلى الوزن الإقليمي لمصر، وهي الارتباكات التي وظفتها العديد من القوى الرجعية الراضية لكل تغيير وإصلاح في ربط الحراك بالصراعات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية..

### الفرع الخامس: الحالة اليمنية

شهدت اليمن بتاريخ 15 يناير من عام 2011 احتجاجات ومظاهرات شعبية عارمة، ضمن ما عرف بثورة 11 فبراير، التي رفعت خلالها المطالب والشعارات الداعية لإسقاط نظام علي عبد الله صالح. وقد رافق ذلك استعمال مفرط للعنف في مواجهة المحتجين والمتظاهرين، غير أن ذلك لم يمنع توسع الحراك بعد انضمام قادة من الجيش إليه.

لم يخجل الحراك في اليمن من مشاكل منذ بداياته الأولى، فقد "شكل التحاق القوى التقليدية بالثورة بذرة تفكك الكتلة التاريخية للثورة، فظهر الانقسام في ساحة التغيير بصنعاء بين الحوثيين والإصلاحيين، وظهر الانقسام بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، وبين القوى المدنية والقوى الدينية"<sup>1</sup>.

وفي خضم تمسك النظام السياسي القائم بالسلطة، واستمرار المواجهات، برزت المبادرة الخليجية<sup>2</sup> في أواخر عام 2011، حيث تأسست على منع العمل بالدستور، ومنح الرئيس عبد الله صالح حصانة تحميه وعدد من المقربين منه من

<sup>1</sup> - عادل مجاهد الشرجبي: الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، ضمن الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، بيروت، لبنان، الطبعة العربية الأولى، تموز 2013، ص 168

<sup>2</sup> - لقيت هذه المبادرة دعما أمريكيا وأوروبيا، كما ثمنتها أيضا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

المتابعة القضائية المتعلقة بجرائم "سياسية"، وتسليم عبد ربه منصور هادي منصب الرئاسة، ورحيل صالح عن البلاد، تحت ضغط المجتمع الدولي.

حاولت القوى المتصارعة في البلاد إرساء تحوّل تفاوضي منذ بداية الحراك، قبل اعتماد حوار وطني واسع تحت إشراف الأمم المتحدة، تخضت عنه مجموعة من النتائج والخلاصات الهامة، في علاقة ذلك بإعادة هيكلية البرلمان ومجلس الشورى لتكون مناصفة بين الشماليين والجنوبيين، وتسوية قضية صعدة وحظر الميليشيات المسلحة، وتسليم الأسلحة لأجهزة الدولة، إضافة إلى مجموعة من التصورات المرتبطة بالدستور وشكل الدولة..

وفي الوقت الذي كانت فيه الجهود جارية لتقديم مسودة الدستور التي تمت بلورتها في بداية عام 2015، قام الحوثيون بمنع عرض الوثيقة على الاجتماع الرئاسي، عبر اختطاف أمين عام مؤتمر الحوار السيد "أحمد عوض بن مبارك"، بذريعة عدم تناغم وتناسق المسودة مع مضامين وخلاصات الحوار الوطني.

وفي هذه الأجواء المشحونة بالتوتر بين مختلف الأطراف الداخلية، قادت المملكة العربية السعودية، تحالفا عسكريا، ضم عشر دول هي البحرين، وقطر، والكويت، والإمارات، والمغرب، والسودان، والأردن ومصر، وباكستان، قام بضرب عدد من المواقع التي يسيطر عليها الحوثيون.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه الحوثيون وبعض القوى الدولية الأخرى، أن الأمر يعد تدخلا وعدوانا ضد سيادة اليمن، ومن شأنه تعميق الصراع، اعتبرته السعودية وعدد من الدول الأخرى عملا ضروريا جاء بناء على دعوة رئيس اليمن الشرعي لحماية اليمن وشعبها من الاعتداءات التي يباشرها الحوثيون.

علاوة على التأثيرات المحتملة لهذه العمليات في تعطيل مسار التحول في اليمن، تعترض هذا الأخير لمجموعة من الإكراهات الأخرى، التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- محيط إقليمي غير داعم للتحول؛
  - موارد اقتصادية ضعيفة؛
  - صراعات مذهبية، أجبها التدخل الخارجي في البلاد؛
  - انتشار السلاح لدى عدد من الجماعات والتيارات؛
  - التوجهات الانفصالية لبعض القوى السياسية.
- وفي نفس السياق، يشير أحد الباحثين<sup>1</sup>، إلى أن القوى الاجتماعية، توحدت حول فكرة إسقاط النظام، رغم الاختلاف حول آلية إسقاطه، غير أنها لم تتوحد حول رؤية متكاملة لطبيعة بناء الدولة، فضلا عن تدني مستوى الثقة بين بعض قوى الثورة، بل إن الشباب والقوى المدنية ذاتها تفتقر إلى رؤية موحدة وصلبة لطبيعة الدولة المراد بناؤها.

وأمام هذه التعقيدات، يؤكّد أحد التقارير على أن اليمن بحاجة للفحص الدقيق لهيكل الحكومة وتبني نموذج فيدرالي يُقدم الحكم الذاتي لمحيطها الخارجي مقابل الحصول على دعم للمؤسسات الرسمية، ويشير التقرير أيضا إلى أن عمليات الإصلاح الدستوري في إسبانيا والعراق وفي أماكن أخرى من شأنها توفير الدروس الإيجابية والسلبية المفيدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عادل مجاهد الشرجبي: الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، المرجع السابق، ص 173.

<sup>2</sup> - لوريل إي ميلر، جيفري مارتنيني: التحول الديمقراطي في العالم العربي.. توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، المرجع السابق؛ ص 34.

## الفرع السادس: الحالة المغربية

يرى البعض<sup>1</sup>، أنه وبالنظر إلى ما تحقّق في المغرب من مكتسبات، لا يمكن القول مطلقاً إن الإصلاحات التي دشّنها الملك الحسن الثاني، واستكملها ابنه الملك محمد السادس كانت مجرد عمليات تجميلية. فالتغيير الذي شهده المغرب أمر واقع، إذ صار البلد أكثر انفتاحاً. حيث أن المواضيع التي كانت محرّمة في السابق، أصبحت محطّ نقاش على صفحات صحافة مستقلة جديدة، سمح لها بالتطور إلى جانب مثيلتها الرسمية.

ويضيف أن المرأة تتمتع اليوم بحقوق أكثر من السابق، علاوة على أنه تمّ الاعتراف بانتهاكات الماضي ومناقشتها. غير أن تنفيذ السياسات الجديدة في العديد من المجالات لم يواكب هذا التطور. ورغم وقعها الفاعل على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتطور الهائل الذي أحدثته في وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، لم تكن الإصلاحات التي قام بها كل من الحسن الثاني ومحمد السادس إصلاحات سياسية حقيقية أدّت إلى توزيع السلطة وطبيعة النظام السياسي بحسب رأي الباحث، الذي يضيف أن الملك ما زال يمتلك كامل السلطة، التي تظلّ غير مقيدة بأحكام دستورية ومبدأ المراقبة والتوازن المؤسّساتي.. وبالتالي، بعد حوالي عشرين سنة على إطلاق مسلسل الإصلاح، لم تبدأ بعد عملية الدّمقرطة في المغرب.

<sup>1</sup> - مارينا أوتواوي وميريديث رايلي: المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق كارنيجي، الديمقراطية وسيادة القانون، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 71، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سبتمبر 2007، ص 13.

نسخة إلكترونية، الرابط: [www.CarnegieEndowment.org/pub](http://www.CarnegieEndowment.org/pub)

أبرزت احتجاجات حركة 20 فبراير بالمغرب<sup>1</sup> التي ظهرت في خضم الحراك الذي شهدته المنطقة، مجموعة من الأسئلة في علاقتها بمدى جدية الإصلاحات المتخذة خلال السنوات الأخيرة، من حيث توفير شروط وأسس تدعم "الانتقال الديمقراطي" الذي روجت له الدولة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، مع وجود مظاهر من الفساد والاستهتار بالقانون في عدد من القطاعات، ومع وجود حكومة وبرلمان بصلاحيات دستورية محدودة، وفي ظلّ تأزم أوضاع قطاعات الصحة والسكن والتعليم..

ظلّ الحراك في المغرب سلميا ولم يتخذ طابع العنف، لعدة اعتبارات، أهمها أن موضوع الإصلاح والنقاشات المرتبطة به، ليست أمرا جديدا في المشهد السياسي المغربي، كما أن المغرب اعتمد قدرا من الانفتاح السياسي في العقدین الأخيرين، ما سمح بوصول المعارضة إلى الحكومة، واتخاذ مجموعة من التدابير والمبادرات الداعمة لحقوق الإنسان..

غير أن النقاشات التي أعقبت احتجاجات 20 فبراير 2011 وما سبقها من تحولات في مناطق عربية أخرى، انطوت على أهمية كبرى، بالنظر إلى كونها أعادت موضوع الإصلاح السياسي بقوة إلى الواجهة، وساءت مسار ما اصطلح عليه بـ "الانتقال الديمقراطي" بالمغرب، وسمحت ب بروز أصوات نخب طالما بقيت مغيبّة عن النقاش العمومي، بفعل التهميش والإقصاء الذين عانتا منه، كما سمحت أيضا بنقل مطالب الإصلاح من مجالس النخب السياسية والحزبية أو المثقفة، إلى فضاءات أوسع، انخرطت فيها مختلف فئات ومكونات المجتمع المغربي.

---

<sup>1</sup> - انطلقت الحركة في احتجاجاتها بتاريخ 20 فبراير عام 2011



أسهمت الحركة في إعادة الحماسة للشباب، وأتاحت لهم فرصة التواصل وتداول عدد من القضايا المرتبطة بالشأن العام. كما سمحت بتغيير نظرة المجتمع إزاء الشباب، والتي طالما ربطته بالعزوف السياسي وعدم مواكبة الشأن العام.

كان لاحتجاجات هذه الحركة الأثر الكبير في إخراج موضوع الإصلاح الدستوري من طابعه النخبوي إلى نقاش مفتوح شاركت فيه مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات وأكاديميين وفعاليات المجتمع المدني<sup>1</sup>، كما أن التعديل الدستوري بصيغته التي طرحت على الاستفتاء، لم يكن ليتأتى بنفس السرعة، وبنفس الصيغة، لولا الظروف الإقليمية، والحراك الذي انطلق مع ميلاد هذه الحركة، إضافة إلى التجاوب الملكي مع مختلف مطالبها والذي تجسد في خطاب 9 مارس 2011..

فالدستور المعدل، وعلاوة عن دعمه للحقوق والحريات الفردية والجماعية للمواطن والتفصيل فيها، حاول إعادة صياغة مهام السلط، في إطار يسمح بقدر من التوازن والوضوح في الصلاحيات، وتجاوز مختلف الإشكالات المرتبطة بغموض النصوص في الدستور السابق، أو تداخل السلط التي أفرغت المسؤولية الحكومية من مدلولها، وفتحت باب التأويلات الواسعة.. حيث تم تقسيم الفصل التاسع عشر (سابقا) الذي أثار نقاشات واسعة إلى جزأين، الأول يحدد المهام الدينية للملك (الفصل 41 من المشروع)، والثاني يحدد صلاحياته المدنية الدستورية بشكل أكثر وضوحا (الفصل 42 من المشروع).

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل بصدد هذه الحركة، يراجع، إدريس لكريني: التدايمات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد لشهر نيسان - أبريل 2011، ص 90 وما بعدها

احتفظ الملك بمجموعة من الصلاحيات الهامة في المجالين الديني والأمني،  
وصلاحيات أخرى مرتبطة بالشأن التشريعي والقضائي والتنفيذي، غير أنه في  
المقابل تمّ تدعيم صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان ومؤسسة القضاء.

ورغم أهمية المقتضيات الدستورية الجديدة، فإن الكثير من مضامينها  
تظلّ بحاجة إلى أجراء سليمة تعطيها مدلولاً واقعياً<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي ظلّ يسائل  
البرلمان والحكومة ومختلف الفعاليات السياسية والمدنية..

كما أن هناك العديد من المقتضيات الدستورية التي يكتنفها الغموض  
الأمر الذي يجعل تفسيرها وتأويلها خاضعاً في مجمله لموازن القوى.

ينطوي الإصلاح الدستوري لعام 2011 على أهمية كبرى بالنظر إلى  
المستجدات الهامة التي حملها، بالنظر إلى سمو الدستور، وما يفرضه ذلك من  
تكييف للتشريعات والسياسات العمومية مع روحه، غير أن الكثير من  
المستجدات وعلى أهميتها طرحت نقاشات وإشكالات عند التنزيل.. ففيما  
اعتبرت بعض القوى المعارضة داخل البرلمان أن الحكومة ما زالت تتصرف  
بمنطق الدستور السابق، ولم تستوعب المستجدات الدستورية التي وسّعت من  
هامش تحركها، أكد بعض الباحثين أن المعارضة البرلمانية نفسها لم تستثمر بعد  
الإمكانات والفرص التي أتاحها أمامها الفصل العاشر من الدستور الجديد.

لم ينطلق موضوع الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب، مع حركة 20  
فبراير التي برزت في أعقاب انطلاق الحراك بالمنطقة، بل شكل ذلك  
(الإصلاح) أولوية لعدد من الأحزاب الوطنية والقوى السياسية والحقوقية

---

<sup>1</sup> - ينبغي الإشارة إلى أن إقرار دستور 2011 تمّ في مرحلة ضاغطة محلياً وإقليمية، لكن أجزأته تتمّ  
في ظروف مغايرة إقليمياً ومغربياً.

والأكاديمية منذ عقود خلت، كلّفت نضالات وتضحيات جسام.. غير أن تسارع الأحداث بعد ظهور الحركة، وما تراكم من إصلاحات ومبادرات سياسية وتشريعية مختلفة دعمت المشهد السياسي والديمقراطي، يبرز أن المغرب ربح مجموعة من المكتسبات، ربما كانت ستكلفه عقودا من الانتظار.

### الفرع السابع: الحالة الجزائرية

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مجموعة من الإصلاحات في أعقاب نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي، وتفجّر الأوضاع في عدد من الدول التي ظلّت تسبح في "فلك موسكو"، وهي المبادرات التي جاءت أيضا في أعقاب ظهور بوادر أزمة سياسية واقتصادية بالبلاد، حيث تم إعلان التعددية السياسية بالبلاد وإعمال إصلاحات اقتصادية واجتماعية، فصدرت حينها ثلاثة قوانين أساسية في هذا الشأن، هي قانون التنظيمات السياسية، وقانون الانتخاب وقانون الإعلام، إضافة إلى القيام بتعديل الدستور عبر إلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الوحيد، وهو ما سمح بظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية..

وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت عام 1991 وأفرزت اكتساحا ساحقا لـ"جبهة الإنقاذ الإسلامية"، تدخلت المؤسسة العسكرية لإلغاء نتائجها بسبب الشكوك في التزام الجبهة باحترام المسار الديمقراطي بالبلاد، قبل أن تدخل هذه الأخيرة في منعطف جديد، مع اندلاع أعمال العنف في مناطق عدة من الجزائر.. ضمن ما سمي بالعهدة السوداء..

ومع وصول الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى الحكم، وإطلاقه لمجموعة من الإصلاحات والمبادرات، كما هو الأمر بالنسبة لقانون "الوثام المدني"، الذي

تمت المصادقة عليه عام 1999 كسبيل لتجاوز الإشكالات الأمنية والسياسية التي شهدتها الجزائر.. بدأت مظاهر الاستقرار والأمن تترسخ رويدا رويدا، ما دفع الكثير من الجزائريين إلى اعتباره رجل المرحلة في بداية الأمر..

ظلت ذريعة مواجهة الإرهاب ومنع تكرار سنوات "العشرية السوداء" لازمة ضمن الخطاب الحكومي بالجزائر، وظفت خلال أجواء الحراك الذي شهدته البلاد، وهو الخطاب الذي تفاعلت معه الكثير من فئات المجتمع الجزائري بقدر من الجدّية، رغبة في عدم تكرار التجربة القاسية، فتمّ تفضيل الاستقرار على الإصلاح السياسي..

وجاءت الاحتجاجات الأخيرة التي تندرج ضمن الموجة الثانية للحراك العربي، لتعيد سؤال الإصلاح من جديد داخل المشهد السياسي الجزائري، ويبدو أن تحرك الشارع بصورة تلقائية ومكثفة خارج أي تأطير حزبي ونقابي (في البداية) هو تعبير عن الرغبة في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية بالبلاد..

بدأت هذه الاحتجاجات في شبكات التواصل الاجتماعي قبل أن تفرض نفسها واقعا وبقوة، أخرجت النخب التقليدية (إعلامية وسياسية وحزبية واقتصادية ومثقفة..) لتنضمّ إليها لاحقا بعد فترة من التردد والصمت.. إن إصرار المحتجين على سلمية التظاهر ورفض العنف.. سحب البساط من المتحكمين في دواليب السلطة، وألغى ذرائع التدخل العنيف لوقف الاحتجاجات التي واكبها الإعلام الدولي وشبكات التواصل بكثافة غير منتظرة..

يبدو أن خطاب "الشرعية التاريخية" الذي ظلت تردده الكثير من النخب التقليدية الحاكمة، لم يعد يجدي نفعا مع الجيل الجديد من شباب اليوم، ونفس الأمر بالتدريج بخطورة العودة إلى سنوات "العشرية السوداء"، لردع أي توجه إصلاحية.. فالتطورات السياسية والاجتماعية تبرز أن المجتمع الجزائري، تجاوز هذه العقدة، وعبر عنها بالخروج للشارع بصورة سلمية ومكثفة ومنتظمة، رافعا شعارات ومطالب عدة..

إن الاهتمام الدولي المتزايد بما جرى في الجزائر خلال هذه الفترة، وبالمطالب الموضوعية برفض تجديد "العهد الخامس" لرجل "مريض"، زاد من حرج السلطة، وخلق حالة من الارتباك ما دفع للبحث عن حلول ظلت سطحية تقلل من حجم الحرج.. فالرسالة الأولى المنسوبة لبوتفليقة، والتي جاءت في خضم تنامي الاحتجاجات، تقضي بتأجيل الانتخابات وبقائه في السلطة، اعتبرتها العديد من النخب الجزائرية مجرد توجه تحايلي يبرز الرغبة في كسب مزيد من الوقت، بتحويل رهان "العهد الخامس" إلى ولاية رابعة غير محددة بسقف زمني أو إجراءات معينين، في انتظار ترتيب الأوضاع بما يدعم بقاء النخب التقليدية على رأس السلطة في البلاد.. فيما أكد آخرون أن الأمر يخالف بشكل صريح مقتضيات المادة 102 من دستور البلاد التي تنص على أنه: "إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمع، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع".. وهو ما طرح معه سؤال ملح: كيف يمكن لرئيس في وضع صحي صعب، أن يحقق مكاسب في مستوى الإشكالات المطروحة خلال ولاية خامسة، وهو الذي لم يستطع تحقيقها على امتداد أكثر من عشرين سنة مضت من الحكم..

وأمام استمرار الاحتجاجات والمطالب الداعية لرحيل نظام "بوتفليقة"، جاءت رسالته الثانية لتؤكد مرة أخرى أن الجزائر مقبلة على تغيير نظام حكمها على يد الندوة الوطنية الجامعة، التي ستعقد "قريبا" وبمشاركة كل الأطراف.. في أفق أعمال تعديل دستوري بموجب استفتاء شعبي..

وقد أظهر الزخم الاحتجاجي المتنامي أن الأمر تجاوز رفض الانتقال إلى العهدة الخامسة للرئيس، نحو الرغبة في إرساء وضع سياسي جديد يدعم توسيع دائرة المشاركة وتجدد النخب وتجاوز الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المطروحة..

واعتبر كثيرون أن استمرار الاحتجاجات بكثافة رغم الرسائل الأخيرة المطمئنة من قبل الرئيس، هو دليل على وعي المحتجين بأن الأمر يتعلق بمناورة جديدة تسير باتجاه تأجيل الأزمات بدل حلها. ويشكل استمرار الاحتجاج تعبيرا عن الوعي المتزايد في أوساط المجتمع الجزائري، بأن الأمر يتعلق بفرصة، ومحطة مفصلية يفترض أن تجلب نتائج في مستوى الانتظارات وتطلعات المواطن.. تتجاوز تحقيق الاستقرار بمفهومه التقليدي، إلى ضمان حياة كريمة، وإرساء دينامية سياسية حقيقية..

لم تنجح الرسائل "المبشرة" بمستقبل سياسي واعد في إقناع الجماهير بالتوقف أو التراجع عن الاحتجاج.. ورغم استقالة "بوتفليقة" تحت ضغط الشارع، إلا أن الاحتجاجات استمرت رافضة التنصيب الرئاسي المؤقت لـ "عبد القادر بنصالح"، باعتباره من رموز النظام السابق، وامتدادا للنخبة التقليدية..

طرحَت المؤسسة العسكرية نفسها كبديل وكفاعل أساسي في تدير مرحلة ما بعد "بوتفليقة"، عبر نخب تحرص على أن تكون موالية لها، ولذلك وفي

مواجهة الشرعية الشعبية التي تعكسها الاحتجاجات العارمة والمستمرة، فقد رفعت شعار المشروعية الدستورية التي وضعت في سياق سياسي وتاريخي مختلف، لاقتناعها بأن قواعدها وآلياتها لن تفرز إلا نخباً حاكمة موالية لتوجهاتها ومصالحها.

ولذلك حذّر الجيش غير ما مرّة، من فراغ دستوري، وأرسلت إشارات برفض أي عملية انتقالية خارج الدستور، مؤكدة على مواكبة التحضير للانتخابات الرئاسية.. ويبدو أن الأمر يتعلق بصراع واضح بين نخب تقليدية تنحو إلى أعمال إصلاحات تضمن الاستقرار والاستمرار في السلطة، وشارع ملتهب بنخب جديدة يرنو إلى تغيير حقيقي وتحول ديمقراطي.. مستفيداً في ذلك من الأخطاء المرتكبة التي ارتكبت في الموجة الأولى من الحراك الذي شهدته مختلف دول المنطقة.

في الوقت الذي انطلقت فيه الاحتجاجات بعدد من المدن مطالبة بالتغيير ورافضة للانتخابات، تم الإعلان عن فوز رئيس الحكومة الجزائرية السابق "عبد المجيد تبون" في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية التي أقيمت بتاريخ 12 دجنبر 2019، بعد حصوله على أكثر من ثمانية وخمسين بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين. بحسب معطيات رسمية، ورغم ذلك فقد ظلّ المحتجون يعتبرون بأن "رحيل بوتفليقة" لا يعني الحسم مع مرحلة سياسية، رغم بعض التدابير المرحلية التي تمّ اتخاذها من قبيل اعتقال بعض الشخصيات بهم تتعلق بالفساد.. كما ظلّوا ينظرون إلى الحراك الذي أوقفته جائحة "كورونا" في مارس عام 2020، بمثابة فرصة لكسب رهان تحوّل ديمقراطي يحسم مع تراكمات النظام السابق..

## الفرع الثامن: الحالة السودانية

على امتداد عدة أشهر خلال عامي 2018 و2019، شهدت السودان احتجاجات عارمة شاركت فيها مختلف مكونات المجتمع، وبحضور وازن للمرأة والشباب، وتدرج هذه الاحتجاجات، كما هو الشأن بالنسبة للحالة الجزائرية ضمن الموجة الثانية من الحراك، التي ساهمت في تأجيحها الكثير من العوامل، وما بدءا بتنامي العضلات الاجتماعية والاقتصادية، منذ انفصال الجنوب، وما رافق ذلك من تراجع كبير في إنتاج النفط.. وعدم نجاح الحكومة في البحث عن مداخل استراتيجية كفيلة بتحقيق قدر من التوازن الاقتصادي.. واستثمار الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوافرة على نحو بناء..

وفي هذه الأجواء لم يخف المشير "عمر البشير"، رغبته في ولاية رئاسية جديدة خلال انتخابات 2020، بعد أعمال تعديل دستوري يضمن له ذلك، رغم بقاءه في السلطة لأكثر من ثلاثة عقود، وبحصيلة صادمة على مختلف الواجهات، وبالموازاة مع ذلك، كان تعامله مع المعارضة السياسية صارما، يعكس الرغبة في تكريس نظام انفرادي..

انطلقت الاحتجاجات في بداية الأمر بمطالب اجتماعية واقتصادية، في عدد من المناطق السودانية، كردّ فعل على مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار..، قبل أن يتحوّل الأمر إلى شعارات سياسية، وصلت حدّ المطالبة بإسقاط النظام، فيما واكبت شبكات التواصل الاجتماعي وقنوات الإعلام الدولي هذا الحراك باهتمام كبير..

رغم إصرار المحتجين على التظاهر السلمي، فقد تعاطت السلطات السودانية مع الاحتجاجات بقدر كبير من القمع، والتضييق على الحريات، عكسته



التدخلات العنيفة لفك الاعتصامات وتفريق التظاهرات، ما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا بين قتلى وجرحى، إضافة إلى اعتقال عدد كبير من النشطاء..

استفاد المحتجون من تجارب وهفوات الحراك الذي شهدته المنطقة منذ عام 2011، على مستوى التنظيم وقيادة الاحتجاجات، والحرص على سلميتها، والانفتاح على مختلف القوى داخل المجتمع (أحزاب سياسية ونقابات مهنية وطلاب..)، والتركيز على الأولويات في طرح المطالب، وهو ما أعطى للحراك زخماً ملحوظاً، عكسه انتشار المظاهرات على امتداد مناطق مختلفة من البلاد، وانخراط عدد من الفعاليات والقوى المجتمعية فيه.. مع تدرّي الأوضاع الاجتماعية بالبلاد، وتنامي الاستياء من نظام "البشير" الذي شهدت فترة حكمه وعلى طول مدتها، الكثير من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، والحروب التي أفضت في جانب منها إلى انفصال الجنوب الذي يحتضن إمكانيات نفطية هامة..

لم يتوقف الاستياء من السياسات التي راكمها "البشير" على الداخل السوداني، بل تجاوز ذلك إلى مجلس الأمن، والمحكمة الجنائية الدولية التي طالبت بتسليمه لأجل محاكمته بتهم تتعلق بجرائم خطيرة ضد الإنسانية ارتكبت ما بين 2003 و2008 في إقليم دارفور..

مع تصاعد الاحتجاجات وتمددها، ومواكبة تطوراتها دولياً، ورغبة في امتصاص الغضب المتنامي للجمهور، قام الجيش بالإطاحة بالنظام الحاكم، حيث أعلن وزير الدفاع السوداني "عوض بن عوف" في البيان الأول للجيش، عن اعتقال البشير، والبدء بفترة انتقالية تمتد لسنتين مع فرض حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، وحلّ المجلس الوطني ومجالس الولايات، وتشكيل مجلس عسكري

لتدبير المرحلة.. ورغم التغيير الذي طال رئاسة المجلس وخطابها، إلا التفاوض بين هذا الأخير وعدد من القوى السياسية والمهنية في السودان، لم يفض بعد إلى اتفاق واضح، بشأن رئاسة المجلس السيادي والنسب التمثيلية بداخله بين المدنيين والعسكريين..

برزت المؤسسة العسكرية كما في الجزائر كـ "منقذ" وكـ "بديل"، غير أن بيانها لم يلق قبولا لدى فئات واسعة من الشعب السوداني، التي رأت في مضامينه امتدادا لسياسات وتوجهات البشير..

أعلنت قوى إعلان الحرية والتغيير بالسودان، عزمها القيام بإضراب وطني وعصيان مدني عام، للمطالبة بوضع السلطة في أيدي المدنيين، وهو ما يعكس أزمة ثقة في المؤسسة العسكرية، وبخاصة وأن الشعب السودان خبر متاهات الانقلاب باسم الثورة، عندما وصل "البشير" للحكم بانقلاب، قبل أن يعتقل مهندسي هذا الأخير.. وتحوّل شعارات "الثورة" إلى استبداد وتصفية للحسابات مع الخصوم..

وفي شهر غشت من عام 2019 وقع العسكريون اتفاقا مع "تحالف الحرية والتغيير" الذي قاد الحراك ضد نظام البشير، تم خلاله التأكيد على إحداث مجلس سيادة حاكم مؤلف من عسكريين ومدنيين وحكومة برئاسة "عبد الله حمدوك"، ورغم التمثيلية الوازنة للمدنيين داخل الحكومة الانتقالية، وتعرض البشير لمحاكمة أمام القضاء السوداني بتهم عدة، ما زال حضور المؤسسة العسكرية وازنا داخل المشهد السياسي للبلاد.

يكتنف الغموض مستقبل السودان، بصدد مدة المرحلة الانتقالية، وما إذا كان سيسمح ببلورة توافق وطني وحوار لتحقيق التحوّل بكلفة أقل، عبر

فترة انتقالية معقولة يمكن للمؤسسة العسكرية أن تلعب فيها دورا مرحليا.. أم أن الأمر سيسمح بالالتفاف على الحراك، وعودة الاستبداد من جديد وبدعم الجيش؟

يتأرجح موقف القوى السودانية، بين من يؤكد على دور مرحلي للمؤسسة العسكرية لترتيب الفترة الانتقالية بالنظر إلى تعقّد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وبين من يرفض أي دور لهذه المؤسسة بالنظر إلى التراكمات الماضية..

لا شك أن كلّ القوى السودانية، بما فيها النخب التقليدية والجيش، وانطلاقا مما تشهده الكثير من دول الحراك كسوريا واليمن وليبيا.. واعون بحجم التحديات التي تحيط بالبلاد على كل الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ذلك أن الدخول في سياسات شدّ الحبل، وعدم بلورة مداخل استراتيجية لتجاوز الأوضاع الراهنة، ستكون كلفتها خطيرة بالنسبة للجميع ولهذا البلد العربي الذي يحتضن إمكانات طبيعية وطاقات بشرية قادرة على تحويل الأزمة إلى فرص..

إن التأخر أو التردد في إرساء توافقات داخلية، تدعم الحسم مع اختلافات الماضي، وتنحو إلى إرساء دولة مدنية تتسع لكل مكوناتها الاجتماعية بأطيافها المختلفة، سيفرغ الحراك من أهميته، ويتيح الفرص لتهافت إقليمي ودولي مكلف، يمكن أن تتحوّل معه السودان إلى دولة فاشلة، وجاذبة للجماعات الإرهابية، ما سيعقّد الأوضاع في المنطقة برمتها من جديد.

بين الموجة الأولى للحراك العربي التي بدا فيها الإسلاميون كمستفيد وحيد، من حيث الولوج إلى السلطة، يبدو أن الموجة الثانية لهذا الحراك والذي تجسّده

كل من تجرّتي السودان والجزائر، هي عسكرية بامتياز، مع بروز الجيش كفاعل قوي لتدبير ما بعد الحراك.. وبين هذا وذاك، يظل سؤال الدولة المدنية في المنطقة مؤجّلا إلى أجل غير مسمّى..

### المطلب الثالث: تحديات الحراك

يبرز مسار الحراك وجود مؤشرات تعكس خصوصيته، سواء على مستوى طبيعة الفاعلين ومواقفهم، أو البيئة السياسية والاجتماعية الحاضنة له، أو على مستوى الرهانات والتحديات المطروحة.

ونلخص أحد الباحثين<sup>1</sup> العوامل التي طبعت مسار الحراك من حيث نجاحه وفشله أو تعثره أو حتى دخوله تعقيدات تحرفه عن مساره في ثلاثة عوامل، متصلة بمدى وجود وتأثير الانقسامات العمودية في المجتمع (انقسامات إثنية أو قبلية أو طائفية)، ومدى قدرة نظام التسلّط على استغلالها لصالحه من جهة، أو أثرها السلبي في استدعاء تدخلات لإقليمية خارجية على حساب التغيير الداخلي.. بالإضافة الدور الذي يضطلع به الجيش والقوى الأمنية في الدفاع عن النظام أو التزامهم الحياد في هذا الصراع، أما العامل الثالث فهو تاريخي ويتعلق بمدى توفر شرعية تقليدية تاريخية للأنظمة، أو بمدى تماسك المواثيق الاجتماعية المعقودة قبليا أو طبقيًا..

تعيش المنطقة العربية في المرحلة الراهنة مخاضا عسيرا، تجسده الكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي رافقت الحراك، وهو ما يعكس حجم المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتراكمة.

<sup>1</sup> - حسن كريمة: الربيع العربي وعملية الانتقال إلى الديمقراطية، ضمن الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، المرجع السابق، ص 19

إن الإرث الثقيل الذي خلفته سنوات الاستبداد في عدد من دول المنطقة بإشكالاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، يشكل أهم تحدٍّ يواجه الحكومات التي قامت بعد الحراك.

ويمكن إجمال الأولويات التي طرحت أمام هذه الحكومات، بغض النظر اختلافاتها السياسية والإيدولوجية، فيما يلي:

- إقرار دساتير ديمقراطية تدعم الحقوق والحريات؛

- تجاوز المعضلات الاقتصادية والاجتماعية؛

- تدير التنوع المجتمعي بصورة ديمقراطية؛

- إرساء عدالة انتقالية كفيلة بطي صفحات تاريخية قاسية؛

- ترسيخ قيم المواطنة وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

- القمع مع الفساد ومظاهر الاستبداد.

علاوة على التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها دول المنطقة منذ الاستقلال، شكّل الحراك فرصة سانحة لدعم التحول الديمقراطي، فقد زاد اهتمام المواطن بالشأن السياسي وبخاصة الشباب منهم، وتنامت حدّة النقد والجرأة في التعاطي مع قضايا الشأن العام، ودخلت الكثير من القوى السياسية والمدنية في نقاشات على قدر كبير من الأهمية والنضج، علاوة على تطور وسائل الاتصال الحديثة التي فتحت إمكانيات مذهلة على مستوى التواصل والمرافعة..

وعلى المستوى الخارجي، بدأت بعض القوى الدولية الكبرى تقتنع تباعاً بأن تشجيع الخيارات الديمقراطية بدل دعم الديكتاتوريات، سيسهم في حلّ الكثير من المعضلات والمخاطر التي أصبحت ترخي بظلالها القائمة على هذه الدول، في علاقة ذلك بقضايا الإرهاب، والتطرف، والهجرة السرية.. ولذلك

فطالبها لدول المنطقة بترسيخ الممارسة الديمقراطية هو مطلب يرمي في آخر المطاف إلى حماية محيطها ومصالحها، ودرء الأخطار المستقبلية التي قد تلحقها جراء تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول.

كما أن التطور الحاصل على مستوى حضور وأداء المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومواكبتها للقضايا العالمية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية..، يشكل عاملا ضاغطا في مواجهة العديد من النظم الشمولية، ذلك أن تقارير ومواقف وتوصيات هذه المنظمات تعتبر بمثابة رادع للديكتاتوريات، من حيث فضح انحرافاتا دوليا وإقليميا.

لم تخل الثورات الإنسانية الكبرى من ارتدادات وصعوبات، وكذلك الشأن بالنسبة لكل المبادرات الرامية إلى إحداث تغيير في بني اجتماعية وسياسية.

وتمتظهر هذه الصعوبات عادة في شكل إكراهات اجتماعية واقتصادية وعنق داخلي وتحريض دولي..، وهي صعوبات غالبا ما تكون مرحلية، تفرضها مقاومة التغيير من قبل بعض الأطراف الداخلية والخارجية، سعيا للحفاظ على مصالحها المختلفة.

تفيد الكثير من تجارب التحول الديمقراطي في العالم إلى أن هذه العملية ليست بالهينة أو السهلة، كما أنها ليست مستحيلة، فهي عملية معقدة قد تقصر وقد تطول، وتفترض انخراط مختلف الفعاليات والقوى المجتمعية وتركيزها على المشترك، وما يطرحه ذلك من أولويات وتحديات.

وجدت حكومات ما بعد الحراك نفسها في مواجهة أوضاع معقدة وصعبة، وقد تأرجح أداؤها بين من سعى إلى القطع مع اختلالات الماضي من جهة، وبين من توجه نحو تكريس الاستبداد من جهة أخرى.

إن مسار الحراك والتحوّل في المنطقة التي ظلت تزرع تحت نير الاستبداد لعقود طويلة، لم يكون سهلاً، إذ هناك مجموعة من الصعوبات والتحديات المطروحة في هذا الشأن. فالكثير من النخب على اختلافها، لم تخترط في دعم الحراك منذ بداياته، ولم تسهم في رسم معالمه ومساره المستقبلي، وعندما اقتنعت بجدّيته وأهميته حاولت للحاق به متأخرة.

كما تميز أداء أحزاب المعارضة بالضعف، وبعدم القدرة على تعبئة الجماهير، ونفس الأمر ينطبق على مختلف الفعاليات الوسيطة الأخرى من نقابات، وإعلام تقليدي، ونخب سياسية ومثقفة، و"مجتمع مدني".

فيما توفقت الكثير من الأنظمة السياسية بالمنطقة في تصريف الأزمات والإشكالات الحقيقية داخل المجتمع بسبل منحرفة وخادعة، وفي هذا السياق، يشير أحد الباحثين<sup>1</sup> إلى أن الحاكم عادة ما يخشى من تجمع الطاقات السلبية للقوى الحيوية الشابة ولقوى الاحتجاج كالمهمّشين والفقراء، ومن هنا نشأت سياسات لتصريف تلك الطاقة الكامنة وإعادة توجيهها أولاً بأول في مسارات بديلة، لتفادي تراكمها وانفجارها.. ويضيف، بأن من أكثر مسارات تصريف الطاقة مثالية مسار "العدو الخارجي" لقدراته على توحيد الشعب وراء الحاكم، وعلى إخراس أي معارضة حيث "لا صوت يعلو على صوت المعركة".

ينطوي مسار التحوّل في مجمل دول الحراك على صعوبات جمة، نتيجة لحالة الجمود السياسي التي عمّت المنطقة على امتداد عدة عقود مضت، وما رافق ذلك من تهميش مختلف النخب، ومن صعوبات اجتماعية متّصلة بتفشي

<sup>1</sup> - فؤاد السعيد: ثورة مصر.. تفاعلات المرحلة الانتقالية الممتدة وسيناريوهات المستقبل، ضمن الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، المرجع السابق، ص 98 و99

البطالة والفقراء، وتنامي الصراعات الطائفية، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والعوامل المؤسسية، علاوة عن ضعف الوعي السياسي، الذي يجعل المواطن قابلاً للتجيش، ثم ضعف الفكر الليبرالي الديمقراطي، ووجود فراغ سياسي، بسبب هشاشة المشهد الحزبي وضعف النخب المعارضة.

وفي هذا السياق، سنخرج على أهم التحديات والإكراهات التي واجهت مسار الحراك في المنطقة.

### الفرع الأول: الإشكالات السياسية

نجحت الكثير من الأنظمة السياسية لدول المنطقة، في تفرغ المشهد السياسي من أي دينامية أو معنى، بعدما بسطت هيمنتها على مختلف القنوات والمؤسسات، وضيقت الخناق على الأحزاب السياسية المعارضة، ومختلف القوى السياسية والمدنية الحية الأخرى، فيما لعبت الانتخابات المزورة دوراً أساسياً في إعادة إنتاج الاستبداد، وتمكين نفس الوجوه من الوصول إلى مراكز القرار الحيوية، وتمهيش مختلف الكفاءات من نساء وشباب.

وتصطدم جهود التحول بصعوبات سياسية أخرى، تتعلق بتغول "الدولة العميقة"، وضييق هامش حرية التعبير، وتركيز السّط في يد الحاكم، وضعف قنوات التنشئة السياسية والاجتماعية، وعدم ربط المسؤولية بالمحاسبة.

فقد خلف الفراغ السياسي والمؤسسي وضعف الأحزاب السياسية أو غيابها أحياناً، وهشاشة المجتمع المدني، التي أفرزها رحيل الأنظمة المنهارة، إضافة إلى عدم القدرة على تأسيس ائتلافات حكومية وطنية تدير المرحلة بكفاءة والنسجام، مع وجود تباين في الرؤى على مستوى شكل الدولة القادمة، إضافة إلى صعود بعض القوى السياسية المحافظة بشكل فجائي للحكم، أو دخول



المؤسسات العسكرية على خط السياسة..، صعوبات حقيقية أعاقت مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

ورغم وجود دساتير في دول المنطقة العربية، تؤكد على المساواة واستقلالية القضاء وإشراك المرأة في المؤسسات السياسية.. فإن واقع الحال، يكشف عن وجود مجموعة من الإشكالات تعوق بناء دولة المؤسسات والقانون. وهو ما تؤكد مظاهر الاستهتار بالقوانين، ومصادرة مهام وسلطات مختلف الهيئات من برلمانات وأحزاب، وتهميش حضور المرأة في مختلف مراكز القرار الحيوية.. واستئثار الحكام بالقرارات، وجمعهم بين السلطة والمال.

وفي هذا السياق، أكدت العديد من التقارير الصادرة عن منظمات وهيئات مدنية وطنية ودولية على عدم استقلالية القضاء في عدد من دول المنطقة، وعلى تفشي مظاهر الفساد في أوساطه، ما أسهم في مصادرة الحقوق وعرقلة الاستثمارات، التي عادة ما تجذب لفضاءات آمنة ومحصنة بالقانون، كما لا تخفى التداعيات السلبية لهشاشة القضاء على الممارسة الديمقراطية التي تظل دائما في حاجة إلى مؤسسات قوية تدعم احترام القانون، وتضمن التمتع بالحقوق والحريات.

تلعب الثقافة والوعي السياسيين السائدين داخل المجتمع، دورا كبيرا وأساسيا في دعم التحول الديمقراطي، وهو ما تؤكد الثورات الإنسانية الكبرى على امتداد التاريخ، فالثورة الفرنسية ونظيرتها الأمريكية، لم تكن لتنجح لولا انخراط مختلف الفعاليات والنخب الفكرية والثقافية والدينية.. في ترسيخ ثقافة تدعم التغيير، بدأت بالسعي إلى ترسيخ العقلانية وخلخلة المفاهيم الخاطئة، وتجاوز الهيمنة التي كانت تفرضها الكنيسة على كل مناحي الحياة داخل

المجتمع.. ومراكمة العديد من الإسهامات الفكرية والإنجازات العلمية، التي كان لها الأثر الكبير في تنوير وتوعية المجتمع.

ويشير أحد الباحثين إلى أن هناك تراوحاً مذبذباً بين الانغلاق والتفوق حيناً أو الذوبان والتقليد الأعمى حيناً آخر، ويضيف بأنه من العاجل أن نقرّ بضرورة الانفتاح على الآخر، ودون ذلك لا يمكن أن يتحقق تقدّم ولا كونية<sup>1</sup>.

ويبدو أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المنطقة العربية، ما زالت تدعم الجمود وبقاء الأوضاع على حالها، وتنبذ أي تغيير في الأوضاع والأفكار. وهذا نتاج طبيعي للقنوات المعنية بالتنشئة الاجتماعية التي تعرّضت لتدجين من قبل النظم السياسية القائمة بالتهديد تارة، والإغراء تارة أخرى، بما جعلها تتركس الخوف والسّطحية واللامبالاة والجهل والجمود، والانجذاب إلى الماضي أكثر من المراهنة على الحاضر والمستقبل.

فقلة الوعي السياسي وضعف الفكر الليبرالي الديمقراطي في دول الحراك، وما يحيط بهذه العوامل من أمّية وإكراهات اجتماعية، تجعل المواطن قابلاً للتجيش والقبول بالاستبداد.. وفي هذا السياق، يعتبر البعض أن "السبب الذي يجعل الناس ينصاعون طواعية للاستعباد، هو كونهم يولدون رقيقاً وينشؤون كذلك، إلى هذا السبب يضاف سبب آخر، وهو أن الناس يسهل تحوّلهم تحت وطأة الطغيان إلى جناء مخنّين"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مصطفى الشريف: الإصلاح في الإسلام راهنا، ضمن الأديان والإصلاحات الدينية، هل الإصلاح الديني فكرة كونية؟ أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها مؤسسة كونراد أديناور والمعهد الملكي للدراسات الدينية بعمان، البحر الميت (الأردن) يومي 29 و30 يناير 2007، إشراف د. محمد الحداد، ص 167

<sup>2</sup> - إيتيان دي لابويسيه: مقالة في العبودية المختارة، ترجمة مصطفى صفوان، كتاب الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، دولة قطر 2014، ص 47

كما لا تخفى الانحرافات القائمة على مستوى ترسيخ وعي ديمقراطي داخل المجتمع، وهو ما أفرز انحرافات في مفهوم المواطنة، حيث أضحي هناك استحضر للواجبات دون الحقوق، وخلق انسدادا في الرؤى نحو المستقبل.

### الفرع الثاني: الإشكالات الاقتصادية

منذ حصولها على الاستقلال، لم تستطع الكثير من الدول العربية أن تبني اقتصادا عصريا في مستوى الرهانات والتحديات المطروحة داخليا وخارجيا، حيث ظل في مجمله اقتصادا تقليديا، تعثره مجموعة من الاختلالات الهيكلية، على الرغم من الإمكانيات والثروات المختلفة المتوافرة.. كما فشلت الكثير منها على مستوى تحقيق العدالة الاجتماعية، فيما حدث من حضور ووزن الطبقة الوسطى، التي تعتبر أساس التوازن داخل المجتمع<sup>1</sup>.

فالدول التي نهجت انخيار الصناعي، لم تنجح في هذا السياق، ونفس الشيء بالنسبة للبلدان التي راهنت على تطوير قطاع الفلاحة الذي ظل في مجمله كلاسيكيا. فيما هيمن الربيع على اقتصاديات عدد من البلدان التي تتوفر على ثروات نفطية، بما فوت على كثير منها فرص تحقيق إقلاع اقتصادي، يكفل التحاقها بالقوى الاقتصادية العصرية الكبرى. كما تشير الكثير من التقارير الدولية إلى تفشي مظاهر الفساد وانتشار الاقتصاد غير المهيكّل في عدد من هذه الدول بنسب متفاوتة.

لا تخفى أهمية الإصلاح الاقتصادي خلال مراحل التحوّل الديمقراطي، ذلك أن تحقيق التنمية وما يتصل بها من تأمين الرفاه للمواطن، هو أحد المؤشرات الرئيسية للممارسة الديمقراطية.

<sup>1</sup> - لمزيد من المعلومات في هذا الشأن، يراجع، حسين العودات: الطبقة الوسطى العربية.. النشوء والإخفاق واستعادة الدور، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، العدد 10،

سبتمبر/ أيلول 2005

كما تؤكد الكثير من التجارب الدولية أن استمرار الأزمات الاقتصادية، وعدم إعمال إصلاحات ناجعة في هذا الشأن خلال المراحل الانتقالية، يحدث ارتدادات وتراجعات سياسية خطيرة، فيما يعتبر إعمال إصلاحات اقتصادية كفيلة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للمجتمع عاملاً داعماً للتحوّل.

فغياب مبادرات اقتصادية تدعم هيكله هذا الأخير، وعدم تجاوز مظاهر الرعب والاحتكار والفساد المالي والإداري، وغياب مبادرات تروم الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعدم الدخول في تدابير تدعم التنافسية الدولية في هذا الصدد، أو البحث عن أسواق جديدة، وجلب الاستثمارات عبر تدابير وتشريعات محفزة، كلّها عوامل يمكن أن تعرقل مسار التحوّل وتؤثر بالسلب في مساره، نتيجة لتفاقم المعضلات الاجتماعية، وعدم بلورة مداخل استراتيجية قادرة على إنعاش الاقتصاد، وإعادة الاعتبار للطبقة الوسطى باعتبارها صّاماً أمان داخل المجتمع.

وفي مقابل ذلك، تسمح الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تطوير الاقتصاد وتمتينه، بكسب ثقة المواطن وتحصين الخطوات السياسية، فقد انعكست التوجهات التحرّرية للاقتصاد التركي - المعتمدة منذ عدة عقود - بشكل إيجابي على مستوى الرفاه الاجتماعي، ممّا جعلها تحظى بالقبول لدى نسبة هامة من المجتمع التركي.

والواقع أن هذا الأمر يظلّ ضرورياً وملحاً في هذا المرحلة المفصلية التي تمرّ بها المنطقة، لثلاثة اعتبارات أساسية، أولها، ما تفرضه التّركة الاقتصادية المأزومة التي غالباً ما تخلفها الأنظمة الاستبدادية، وثانيها، مرتبط بالانتظارات الاجتماعية التي ترافق التّحول الديمقراطي والتي من شأن التجاوب معها أن

يعطي إشارات إيجابية إلى المواطن بأن هناك تغيرا يحدث نحو الأحسن، وثالثها، يتجلى في كون الإصلاح الاقتصادي ومعالجة اختلالاته، يمنح للإصلاحات السياسية أساسا قويا، ويوفر أجواء من الاستقرار الاجتماعي اللازمة لاتخاذ خطوات سياسية وقانونية، كفيلة ببناء دولة مدنية وديمقراطية.

وبالعودة إلى المنطقة العربية، كان للإشكالات الاقتصادية المطروحة، أثر كبير في اندلاع الاحتجاجات، وقد ورثت حكومات ما بعد الحراك أوضاعا اقتصادية مختلة ومأزومة، على مستوى تفشي الفساد والفقر والبطالة وارتفاع المديونية الخارجية، وعجز الموازنة المالية، وتزايد هوة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

كما تراجعت نسبة النمو في عدد من دول الحراك، مثلها هو الشأن بالنسبة لتونس ومصر واليمن..، تحت وطأة تراجع مداخيل الضرائب والصادرات الخارجية والسياحة..، وجدير بالذكر أن هذا القطاع الحيوي الأخير (السياحة) يشغل زهاء 10 بالمائة من اليد العاملة ويسهم بحوالي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس (عام 2014)، فيما يقدر عدد المشتغلين بشكل مباشر في هذا القطاع بمصر (عام 2009) بأكثر من 6 بالمائة، فيما تسهم بحوالي 11.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (عام 2014).

خلف هذا التراجع اختلالات في الموازنة العامة، بفعل التوجهات نحو زيادة الإنفاق العام تحت ضغط المطالب الاجتماعية المتزايدة. ففي تونس بدا أن الإصلاح الدستوري والسياسي من جهة والإصلاح الاقتصادي من جهة أخرى، يسيران بسرعتين متباينتين، ففي مقابل المبادرات السياسية المتسارعة والمكثفة التي أثمرت العديد من المكتسبات من قبيل إقرار دستور توافقي وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مختلفة، من حيث السياق والظروف عن

سابقاتها، علاوة على بلورة جهود على مستوى اعتماد آلية العدالة الانتقالية، بدا أن هناك نوعا من الركود والتراجع، فيما يتعلق بالمنافسة الاقتصادية، الأمر الذي أفرز قدرا من الاستياء في أوساط العديد من التونسيين.. الذين أنست المعضلات الاجتماعية (غلاء، وبطالة، وفقر..) الكثير منهم مكتسبات الثورة على مستويات عدة وجعلتهم يحنون إلى الماضي..

لا يخلو تحقيق رهانات الحراك في عدد دول المنطقة من إشكالات وضغوطات، تفرضها حساسية المرحلة، وما تنطوي عليها الأمر من مطالب اجتماعية واقتصادية متزايدة، تفرض الموازنة بين دعم التحول الديمقراطي من ناحية، وتحسين أوضاع المواطن الاجتماعية من ناحية أخرى.

إن تراجع الأوضاع الاقتصادية في عدد من دول الحراك، كما هو الشأن بالنسبة لتونس، يفرض ضغطا كبيرا على الحكومات الجديدة التي يفترض أن تتكبد على إعادة التوازن للاقتصاد، والاجتهاد في البحث عن حلول ناجعة لمختلف الإكراهات والمعضلات المطروحة، على مستوى تطوير الاقتصاد، وإنعاش سوق الشغل، وتحسين دخل المواطنين.

### الفرع الثالث: الإشكالات الاجتماعية

حقيقة أن الدوافع التي فجر الحراك في المنطقة لم تقتصر على خلفيات اجتماعية فقط، بقدر ما حركتها أيضا هواجس ومطالب ذات طابع دستوري وسياسي وثقافي...

فقد طغت المطالب الداعية إلى إسقاط الاستبداد ومواجهة الفساد وإصلاح القضاء وتغيير الدساتير.. لكن المطالب الاجتماعية المختلفة، ظلت

حاضرة - وبقوة أيضا - في عمق الحراك والاحتجاجات، حيث رفعت شعارات دعت عبرها الجماهير إلى توفير مناصب الشغل، وإصلاح قطاعي التعليم والصحة، وتجاوز الاختلالات الحاصلة على مستوى توزيع الثروة، والاهتمام بالفئات الفقيرة، وإعادة الاعتبار إلى الطبقات الوسطى داخل المجتمع، وتمكين الشباب والمرأة..

وشكّل الحراك مناسبة لمجموعة الأطراف التي عانت من الحيف والإقصاء والتهميش، لتطالب بحقوقها وإدماجها داخل المجتمع بصورة بناءة. وبخاصة وأن معظم الدول التي اندلح فيها الحراك، فشلت أنظمتها بشكل ذريع في تدبير التنوع المجتمعي بصورة فاعلة وديمقراطية، بل كثيرا ما وظّفته بصور مقبّية ومنحرفة خدمة لمصالحها السياسية الضيقة، من خلال زرع الفرقة والصراع، لإطالة عمر الاستبداد، وتبدو الحالة السورية في هذه المرحلة حاضرة بقوة في هذا الصدد.

أظهر تطوّر الأوضاع بالمنطقة أن هشاشة الوحدة الوطنية هي عامل معرقل للتحوّل الديمقراطي، وهو ما تجسده كل من حالة لبنان والسودان<sup>1</sup> واليمن والعراق.. فهذا الأخير لم يتمكن بعد من تجاوز الإشكالات الطائفية التي تفجّرت مع إسقاط نظام "صدام حسين"، ودخول الأمريكيين للبلاد، بل تشير الكثير من التقارير والدراسات إلى تصاعد المدّ الطائفي بشكل خطير، وهو ما تعكسه مظاهر العنف المتزايد داخل البلاد.

ويشير أحد الباحثين إلى أن مقارنة بناء الأمة في العراق ركّزت على إيجاد ممثلين طائفيين أكثر من تركيزها على التغلّب على الانقسامات الطائفية، ويضيف بأن الطائفية مستحكمة في القواعد والممارسات الخاصة بالعملية السياسية،

<sup>1</sup> - كان للارتباك والخلل الحاصلين في تدبير التنوع المجتمعي أثر كبير في انفصال جنوب السودان.

ويقترح إجراء مراجعة جوهرية للقواعد التي تحكم النظام السياسي الحالي في البلاد (الدستور والنظام الانتخابي وسنّ قوانين جديدة بشأن الأحزاب..)، وأن يتحوّل التركيز إلى المواطنين بعيداً عن الطوائف كسبيل لمعالجة الانقسامات الكبرى في البلاد<sup>1</sup>.

وتؤكد أدبيات التحوّل الديمقراطي على أن فرص تحقّقه تكون أيسر، واحتمالات نجاحه أكبر في حالات الدول الأكثر تجانساً، أي التي لا تعاني من انقسامات مجتمعية حادة، وتكون قادرة على احتكار حق ممارسة الاستخدام المشروع للقوة، وبالتالي فرض سيطرتها على إقليمها<sup>2</sup>.

وخلاصة القول إن الوطن الذي لا يستوعب مكوناته الاجتماعية في مختلف تجلياتها (الثقافية، والعرقية، والإثنية، والدينية..)، ولا يدعم حقوق الأفراد وانتظاراتهم، في إطار من الأمن والاستقرار الذي يحميه وجود تعاقد بين الفرد والدولة، يتيح ظهور اختلالات تقتل روح المواطنة.

#### الفرع الرابع: إشكالات الإرهاب والتطرف

تصاعدت حدة الإرهاب والتطرف في السنوات الأخيرة مع تفشي الأزمات والصراعات السياسية والعسكرية في عدد من مناطق العالم، ورغم قساوة الظاهرتين، والإشكالات الأمنية والسياسية التي تفرزها، فقد مكنتنا من

<sup>1</sup> - حارث حسن: الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط:

<http://www.carnegie-mec.org>

<sup>2</sup> - د. حسنين توفيق إبراهيم: التحوّل الديمقراطي من منظور عربي، الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، منشور بتاريخ 2013/02/11، الرابط:

<http://democracy.ahram.org/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=426>



طرح مجموعة من الأسئلة والإشكالات على أرضية النقاش، كما هو الأمر بالنسبة لعلاقة السياسي بالديني، ومفهوم المواطنة، ومسؤولية العضلات الاجتماعية، وهشاشة المقاربة القانونية، ومشاكل التنشئة الاجتماعية، والمداخل الكفيلة بالحد من الظاهرتين..

يطرح "الإرهاب" تحديات وإشكالات كبرى أمام المجتمع الدولي برمته، بالنظر للتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يفرزها، فالعمليات التي طالت عددا من البلدان على امتداد مناطق مختلفة من العالم خلال العقود الثلاث الأخيرة، أكدت أن مخاطر الظاهرة يمكن أن تتجاوز أحيانا مخاطر الحروب النظامية، بالنظر لجسامتها وفجائيتها واستهدافها لمنشآت استراتيجية، ومصالح حيوية، ونخسائها البشرية الفادحة..

إذا كانت الممارسة الديمقراطية تشكل مدخلا أساسيا ضمن مداخل عدة أخرى، لمحاصرة الإرهاب والتطرف، فلا تخفى التأثيرات السلبية لظاهرة الإرهاب أيضا على الديمقراطية بالنظر إلى تعارضها مع هذه الأخيرة، وهو ما تؤكد الكثير من التجارب السياسية الوليدة التي سعى "الإرهاب" إلى كبح تطورها..

يحيل الإرهاب إلى الاستعمال المنظم للعنف بمختلف أشكاله المادية والمعنوية، بصورة فردية أو جماعية، وبشكل يثير الرعب والخوف، ويخلف خسائر جسيمة في الفئات والمنشآت والآليات المستهدفة، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية، بما يتنافى وقواعد القانون الداخلي والدولي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل، انظر، إدريس لكريني: مكافحة "الإرهاب الدولي" بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 281، بتاريخ يونيو 2002

أما التطرف فيحيل إلى المغالاة والتشدد والتمسك بالرأي الواحد، كما يتصل أيضا بالإقصاء ورفض التسامح، وتوظيف الدين والسياسة بسبل منحرفة لبسط الهيمنة. وجدير بالذكر أن التطرف السياسي، هو من ضمن أخطر أنواع التطرف، لكونه يرتبط بتوظيف بعض التيارات والأشخاص لقواعد اللعبة السياسية لتكريس تصوراتها الأحادية..

إن التطرف لا يهدد السلم المجتمعي والحياة العامة والعلاقات بين الناس فحسب، بل السلم والأمن الدوليين، خصوصا إذا ما تحولت من الفكر والتنظير إلى الفعل والتنفيذ<sup>1</sup>..

وهما معا (الإرهاب والتطرف) يجسّدان اعتداء صارخا على حقوق وحرّيات الأفراد والجماعات بكل تجلياتهما الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.. ويرتبطان بالترويع والقتل والإقصاء، وفرض الرأي الواحد، وإرباك الحياة العامة والخاصة للأفراد.. كما يحيلان إلى مصادرة الحق في الحياة والاختلاف وفي بيئة آمنة وسليمة، ويشكّلان تعبيرا عن الأحادية في الرأي، وإلغاء للعقل، وأسلوبا عنيفا ومنحرفا في الدفاع عن المواقف والآراء، بما يجسّد خرقا لكل القوانين والضوابط الدينية والأخلاقية والسياسية..

تشير الممارسة إلى أن الظاهرتان في تصاعد مثير، كما صارتا عابرتين للحدود، ما يجعلهما يشكّلان تحدياً وعامل تهديد أمام المجتمع الدولي برمته.

إن العوامل المغذّية للظاهرتين متعددة ومتباينة، يجعلها الخبراء والباحثون في اختلافات التنشئة الاجتماعية والتربية الدينية، ما يدعم تكريس الرأي الواحد

<sup>1</sup> - د. عبد الحسين شعبان: التطرف والإرهاب، إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مراد، كراسات علمية 42، مكتبة الإسكندرية 2017، ص 11

والانغلاق والتعصب والإقصاء والتطرف والشعور القبلي، إضافة إلى عدم اعتماد الصرامة في مواجهة المحرضين على العنف والتطرف، مع التركيز على المقاربة القانونية والأمنية دون استحضار البعدين الشمولي والاستراتيجي في التعاطي مع الآفتين بصورة كافية.

إن كلفة الإرهاب خطيرة بالنسبة للدولة والمجتمع والسلام العالمي.. فهما معا يربكان الحياة السياسية والاجتماعية، كما يعرفان جهود التنمية، وما يتصل بها من استثمار وابتعاث اقتصادي..

فالعمليات الإرهابية المصحوبة بتوجهات متطرفة لعدد من التيارات، أغرقت العراق في متاهات من الصراع والطائفية، كما أن التجربة السياسية التونسية بعد الحراك، تعرضت لكثير من الهزات بسبب الإرهاب الذي يحرص مرتكبه على خلط الأوراق، كلما تطورت الأمور والنقاشات السياسية والدستورية<sup>1</sup>.

إن التطرف والإرهاب هما عاملان محبطان لكل تحوّل ديمقراطي، بل هما نقيضان للديمقراطية نفسها، بحيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تنتعش وسط تفشّي الظاهرتين..

إن الحلول الناجمة عن توظيف التطرف والإرهاب في تدبير الأزمات والصراعات، تظلّ مؤقتة، ما يجعل السبل السلمية والديمقراطية أكثر نجاعة وفعالية واستدامة في هذا الصدد..

<sup>1</sup> - أعلن الأمين العام الأممي أنه في العام الماضي (2017)، نقذ ما لا يقل عن 11000 اعتداء إرهابي في أكثر من 100 بلد، مما أدى إجمالاً إلى مصرع أكثر من 25 000 شخص وإصابة 33 000 شخص. أنطونيو غوتيريس: مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، ضمن كلمة مقدمة بلندن بتاريخ 16 غشت 2018، انظر موقع الأمم المتحدة، على الرابط:

<https://www.un.org/sg/ar/content/sg/speeches/2018-08-16/combating-terrorism-and-human-rights>

في عام 2011 وفي غمرة النقاشات السياسية والدستورية التي شهدها المغرب في أعقاب اندلاع احتجاجات حركة 20 فبراير، شهدت مدينة مراكش عمليات إرهابية طالت مقهى "أركانة"، ما خلف استياء واسعاً وإدانة جماعية لهذه الأعمال، وبخاصة وأن هذه العملية التي لا يمكن أن تبرر بأي هدف أو ذريعة، أتت في أجواء إطلاق الدولة لعدد من المبادرات السياسية والاجتماعية والدستورية.. كما أنها أربكت بشكل كبير النقاشات التي عوض أن تنصبّ على الأولويات الإصلاحية، في ارتباطها بالتعديل الدستوري ومضامينه، ومكافحة الفساد وتخليق الحياة العامة وتطوير الاقتصاد وحلّ المعضلات الاجتماعية.. انصبت على إدانة الإرهاب وطرح مقاربات وتصورات كفيلة بمكلفته، وبالحدّ من مخاطره وتداعياته المختلفة..

إن الضالعين في هذه الأحداث لا بد أن يكونوا ضدّ أي تغيير أو إصلاح، فهم يشكلون فئة تخشى التغيير وتطير منه، ولا يمكن أن تنتعش إلا في فضاء عكر، كما لا تتحقّق مصالحها وأجنداتها الضيقة إلا في أجواء تعيب فيها الشفافية والديمقراطية والاستقرار، وقد عبّرت بذلك عن استيائها من النقاشات العلنية والسلمية التي أفرزها الحراك<sup>1</sup>..

وعلى المستوى الإقليمي، أبرزت التطورات الميدانية حجم المخاطر خلفها التطرف والإرهاب، من حيث إرباك الحراك وإدخاله في دوامة من العنف المقيت، وهو ما تجسّد في كل من سوريا وليبيا واليمن وتونس.. حيث انتعش الإرهاب، مستغلاً تراجع الأوضاع الأمنية، وانشغال الرأي العام ومختلف الفاعلين بتطورات وفرص الحراك..

<sup>1</sup> - إدريس لكرويني: أحداث مراكش ومستقبل الإصلاح بالمغرب، جريدة الصباح، المغرب، 01 يونيو

كان للإرهاب والتطرف إضافة إلى عوامل داخلية وخارجية أخرى، أثر كبير في تحريف مسار الحراك، ليتخذ أبعادا خطيرة وعنيفة في عدد من الأقطار العربية. ما حدا ببعض النظم السياسية في المنطقة، إلى الترويع من تحولات هذا الحراك، بعدما ربطته بالعنف والقتل والطائفية والتطرف.. ما أسهم في كبحه..

يخلف الإرهاب والتطرف حالات خطيرة من الارتباك والهلع داخل المجتمع، وكثيرا ما سعت الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى تهديد وتكفير وإسكات كل الأصوات المنافسة والمختلفة مع تصوراتها وأفكارها، بل بلغ الأمر إلى حد ممارسة الاعتداء والقتل في مواجهة أفراد لا يملكون من السلاح غير أقلامهم وآرائهم ومواقفهم.. ما يؤكد أن التطرف والإرهاب هما أداتين للإجهاد على الحريات والفكر وصدّ الاختلاف وتكريس الرأي الواحد..

إن حالة الخوف التي يفرزها التطرف والإرهاب، كثيرا ما توظفها بعض الأنظمة السياسية بصور مبالغ فيها أحيانا، لتكريس الهيمنة والاستبداد وتصفية الحسابات مع الخصوم والقوى المعارضة أو تخوينهما، إضافة إلى التضيق على الحريات..

فقد استغلت الولايات المتحدة والدول الأوروبية أحداث 11 سبتمبر لعام 2001 داخليا ودوليا، للتضييق على المهاجرين وطالبي اللجوء، وفي الضغط على عدد من الدول بذريعة مكافحة الإرهاب، ما جعلهما محط انتقاد منظمات حقوقية دولية كما هو الأمر بالنسبة لمنظمة العفو الدولية..

فقد انتعشت في أعقاب هذه الأحداث، عدد من التيارات اليمينية في كل من فرنسا والدايمرك والسويد وألمانيا.. وهي التي ترفع خطابات لا تخلو من تطرف ومعاداة للأجانب وبخاصة منهم العرب والمسلمون.. فهذه التيارات

تعتمد في أسلوبها على الترويع والتخويف، لتكريس تصوراتها المتطرفة بصدد عدد من القضايا.. فيما سارع الكيان الإسرائيلي بدوره إلى تصفية المقاومة الفلسطينية وتجريمها.. بذريعة الإرهاب وتهديد الأمن الإسرائيلي..

ساهمت الكثير من الدول الغربية في تنامي التطرف في عدد من دول المنطقة، بسبب سكوتها عن الخروقات الإنسانية، وبخاصة تلك التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل "إسرائيل"، أو التدخلات التي تباشرها بعض القوى الدولية في المنطقة، والذي تستغله العديد من الجماعات المسلحة في تبرير عملياتها العنيفة وغير المشروعة..

إن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان متكاملان ومتعاضان، ويمثل التقيّد باحترام حقوق الإنسان جميعها في سياق مكافحة الإرهاب، ممارسة فضلى لأنه ليس التزاماً قانونياً على الدول فحسب، وإنما هو أيضاً جزء لا يتجزأ من استراتيجية ناجحة على المديين المتوسط والطويل لمكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

لا يمكن تبرير الإرهاب والتطرف بأي مبرر أو ذريعة، فهو سلوك مرفوض بكل المقاييس والمعايير، وتنطوي الممارسة الديمقراطية، على أهمية كبيرة من حيث قدرتها على تضيق الخناق على الظاهرتين، على اعتبار أنها تشكّل منطلقاً لتداول السلطة وتديير الاختلاف بصور سلمية بعيدة عن العنف..

إن الكثير من مظاهر العنف والتطرف تؤشّر على فشل عدد من المؤسسات والتقنات في حفظ الحقوق وحماية الحريات، ومن هذا المنطلق، يمكن القول

<sup>1</sup> - تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيد مارتين شابين: عشرة مجالات للممارسات الفضلى في مكافحة الإرهاب، مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، بتاريخ 22 ديسمبر 2010 وثيقة رقم A/HRC/16/51، ص 5 وما بعدها.

إن تقوية أداء هذه المؤسسات، وتعزيز سبل المشاركة السياسية، من شأنه أن يساهم في امتصاص الكثير من حالات العنف والتطرف والحدّ منهما.

لقد سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن اعتبرت أن غياب الديمقراطية في عدد من الدول التي ينحدر منها الضالعون المقترضون في هذه الأحداث، يمثل السبب الرئيسي في تفشي الإرهاب والتطرف، حيث طرحت مشاريع أوربية وأمريكية ل "دعم الديمقراطية" في المنطقة العربية، تعاطت معها الكثير من الدول المعنية بها بالتحفظ تارة، والرفض تارة أخرى..

تبرز الكثير من الدراسات والأبحاث أن تعزيز الحقوق والحريات ودعم آليات المشاركة السياسية للشباب والمرأة، وإعادة الثقة في المؤسسات السياسية والدستورية.. كلّها عوامل تسهم في محاصرة العنف بكل أصنافه..

إن الحوار كأحد تجليات الممارسة الديمقراطية هو المدخل المناسب والأنيح للتقريب بين وجهات النظر وتلطيف الأجواء في إطار من التوافق. فالديمقراطية هي أسلوب لتدبير التنوع المجتمعي، وتدبير الأزمات والقضايا الشائكة بمختلف أشكالها، عبر التواصل السلمي والنقاش البناء، بعيداً عن كل مظاهر التعصب والعنف والإقصاء..

ويرى الأمين العام الأممي أن حقوق الإنسان، كافة حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هي بلا شك جزء من الحلّ في مكافحة الإرهاب<sup>1</sup>.

إن اعتماد إصلاحات ديمقراطية يشكّل مدخلاً ناجعاً لتجاوز عدد من الإكراهات والأزمات، وتحفل الممارسة الدولية بأشكال مختلفة من التجارب

<sup>1</sup> - أنطونيو غوتيريس: مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، في كلمة مقدمة بلندن بتاريخ 16 غشت 2018، المرجع السابق.

الديمقراطية (في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا..) التي سمحت بتدبير الاختلاف وتجاوز مظاهر الاستبداد، فيما فشلت الكثير من دول المنطقة في بناء دول مدنية حديثة، قوامها القانون والمؤسسات، ما أدى في كثير من الأحيان إلى أحداث سياسية واجتماعية ومعضلات خطيرة كالإرهاب والتطرف.

إن كلفة الإرهاب باهظة بالنسبة للدول والمجتمعات، بما يجعله من بين أهم العوامل المعرّقة للتنمية من حيث تكريس الفقر والبطالة والعجز الاقتصادي، ومختلف المعضلات الأخرى.

ثمّة إجماع دولي على أن ظاهرة الإرهاب، أصبحت تمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي برّمته بالنظر للمخاطر الأمنية والسياسية والاقتصادية التي أصبحت تطرحها على مستوى العلاقات الدولية بمظاهرها المختلفة؛

لا يمكن تبرير والتطرف الإرهاب بأية ذريعة، فهما يمان عن سلوكيات مرفوضة بكل المعايير، غير أن مجابهتهما ينبغي أن تكون عقلانية وشمولية، خصوصاً وأن التضييق على الحريات والحقوق يعبر في أحد جوانبه على الانصياع لضغط التطرف والإرهاب، وتحقيق هدفهما المرتبط بالترويع ووسط حالة من الشك والهلع والخوف داخل المجتمع..

إن الديمقراطية لا تقوم على إقرار الدستور وبناء المؤسسات.. فقط، بل تظل بحاجة أيضاً إلى ترسيخ ثقافة سياسية تدعمها، وإلى نبذ العنف والتطرف والإرهاب أيضاً.



## الفرع الخامس: إشكالات المحدد الخارجي

أكدت الممارسات الدولية في العديد من المناسبات، أن التّداعيات المرتبطة بغياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان، تتجاوز حدود الدول، لتفرز معضلات كبرى في علاقة ذلك بتنامي المجاعات والهجرة السّرية واللجوء، بحثا عن فضاءات مستقرة وآمنة، ولتتسبب أحيانا في اندلاع صراعات سياسية وعسكرية داخلية تصل شرارتها إلى دول الجوار والمحيط الدولي، بما يهدّد السلم والأمن الدوليين.

وقد كان لذلك أثر كبير في ظهور اجتهادات فقهية تدعم التّدخل الدولي بدواعي حماية حقوق الإنسان، ودعم الممارسة الديمقراطية، رغم تصادمها مع مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي نصّت عليه الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة، وبمبرر الحدّ من الإكراهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تخلفها الأنظمة الشمولية في هذا الشأن، ونذكر في هذا السياق الاجتهادات التي طرحها الباحث "ماريو بيتاتي"<sup>1</sup>.

كما أن منظمة الأمم المتحدة ذاتها، باشرت مجموعة من التّدخلات في هذا الصدد، من خلال مجلس الأمن باعتباره المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين، سواء عبر أعمال تدخّلات زجرية، كما هو الشأن بالنسبة لحالاتي الصومال وكوسوفو في بداية التسعينيات من القرن المنصرم، أو من خلال أعمال سبل دبلوماسية ضمن عمليات الأمم المتحدة التي سعت إلى تقديم المساعدة لدعم التحوّل الديمقراطي في عدد من الدول، في علاقة ذلك بوضع القوانين الانتخابية، ومراقبة الانتخابات، ودعم الحوار والمصالحة بين مختلف الفرقاء

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن، يراجع:

- Mario Bettati, "Le Droit D'ingérence", Odile Jacob, Paris, 1996

السياسيين، وفرض احترام وقف إطلاق النار، والمساهمة في إرساء مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادتها.

وتندرج في هذا السياق، تجربة كمبوديا التي قامت فيها الأمم المتحدة بتدبير السلطة الانتقالية تحت إشراف الأمين العام الأممي، وكذلك الشأن بالنسبة لهايتي، حيث قامت الأمم المتحدة بجهود كبيرة لتحفيز المصالحة الوطنية، ودعم التحوّل الديمقراطي في البلاد<sup>1</sup>.

لا يمكن للتحوّل الديمقراطي أن يتحقّق إلا إذا كان هناك ما يدعمه داخليا بالأساس، بينما يظلّ العامل الخارجي ثانويا، فهذا الأخير لا يصنع التحوّل في كلّ الأحوال، بل يسعى - في الحالات السلبية - إلى توجيه الأحداث أو كبها خدمة لمصالح أطرافه، أو يدعم - في الحالات الإيجابية - هذا التحوّل دبلوماسيا واقتصادية في احترام تام لإرادة الشعوب.

ينطوي الاعتقاد بنظرية المؤامرة في تفسير الحراك، على قدر من المبالغة، بل إن في ذلك تنكّر لإرادة الشعوب ورغبتها في تحقيق التغيير، ولحقائق ومعطيات موضوعية وواقعية ولد معها الحراك ولادة طبيعية في دول نخرها الاستبداد والفساد.

تبيّن في كثير من الأحيان أن بعض القوى الإقليمية والدولية وفي سعيها لحماية مصالحها، ظلّت حريصة على دعم الاستبداد بكل الوسائل الاقتصادية والمالية والتقنية والعسكرية.. إلى آخر لحظة، وهو ما تأكّد في عدد من دول الحراك، كما هو الشأن بالنسبة للحالة في سوريا..

<sup>1</sup> - انظر في هذا الشأن؛ محمد أشلوح؛ إشكالية الانتقال الديمقراطي في إطار عمليات حفظ السلم الأممية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق مراكش، السنة الجامعية 2014-2015 (غير منشورة).

يمكن للمحدّد الدولي أن يشكّل عاملا داعما للتحوّل، كما يمكن أيضا أن يحبط هذا التحوّل أو يشوش على مساره.

ففي الحالة الأولى، لا تخفى آثار الجوار "الديمقراطي" الذي غالبا ما يكون "محرّضا"، يدفع إلى اعتماد إصلاحات وتغييرات بصورة تلقائية واستباقية، درءا لأي انفجار مطلي في الداخل تحت وقع الانهيار بهذه التجارب الديمقراطية المجاورة، أو السعي لإحباط هذا التحوّل في مهده بالتواطؤ مع النظم الإقليمية المهتدة، عبر دعمها بالمال والسلاح والمساندة الدبلوماسية..

كما لا تخفى أيضا تأثيرات مواقف وسلوكيات المنظمات الدولية الحكومية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.. وغير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية والصليب الأحمر الدولي.. والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، كالبنك وصندوق النقد الدوليين في توجيه الأحداث، ونفس الشيء بالنسبة للمحاكم الدولية، كما هو الشأن بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية التي بإمكانها تحريك مسطرة الإحالة والمتابعة في حق المتورّطين في جرائم إنسانية خطيرة قد ترتكب خلال هذه الفترات الانتقالية..

كما يتّخذ هذا العامل أشكالا أخرى، مرتبطة بتسليح أحد الطرفين أو التّدخل العسكري لدعم المعارضة أو الثّوار، كما حدث في ليبيا عندما تدخل حلف الناتو بتنسيق مع الأمم المتحدة لحسم الصراع، ما عجّل بإسقاط نظام "القذافي".

وفي دول الحراك، كان لمواكبة الصحافة الدولية لتطور الأحداث أثر كبير في بلورة رأي عام دولي، كان له الأثر الإيجابي في حسم الأوضاع في اتجاه معين.

وفي الحالة الثانية، لا تخفى الانعكاسات السلبية التي يسببها التلكؤ في الاعتراف بالمعارضة أو سحبه، وإصدار المواقف والتصريحات، وبخاصة من القوى الدولية الكبرى، إزاء القوى المعارضة واتهامها بالعمالة تارة أو "الإرهاب" تارة أخرى، علاوة على التحرك من داخل الهيئات والمنظمات الدولية في هذا الصدد، كما يمكن أن تلعب المعونات الإنسانية والتقنية والعسكرية.. دورا هاما في حسم الأمور لصالح طرف داخلي أو آخر<sup>1</sup>.

أثبت مسار الحراك، ضعف العامل الدولي في دعم التحول بالمنطقة العربية، مقارنة بحضوره القومي والوازن في تجارب أوروبا الشرقية، لاعتبارات ذاتية مرتبطة برفض هذا التدخل رسميا وشعبيا في المنطقة، وأخرى تتعلق بالتردد الغربي الحاصل في هذا الشأن.

ومن المفارقات التي يشير إليها أحد الباحثين، هي أن الأنظمة الغربية التي تدعو إلى الإصلاح والتغيير، أصبحت في نفس الوقت تعتبر الأنظمة في المنطقة العربية شريكا أمنيا رئيسيا وحليفا أكثر من قبل، بحكم تداخل مصالحها في محاربة من يوصفون بالإرهابيين<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> - غالبا ما لا تعبر هذه المواقف عن الرغبة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية، بل تعكس السعي إلى الحفاظ على المصالح أو اكتسابها، تبعا لموازن القوة داخل الدول التي تعيش على إيقاع مخاض التحول نحو الديمقراطية، بناء على معادلة الريج والخسارة. فقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال "بينوشي" في الشيلي سنة 1973 وغيره من الانقلابات في مناطق مختلفة من العالم.

<sup>2</sup> - كمال بن يوسف: دور المنظمات غير الحكومية في عملية الإصلاح في الوطن العربي، ضمن أوراق في الإصلاح والديمقراطية، عمل جماعي، مركز القدس للدراسات السياسي، الأردن ومؤسسة "كونراد أديناور" 2006، ص 230

## الفرع السادس: التيارات الإسلامية وإشكالات التدبير الحكومي

ترى بعض التيارات الحداثية، أن وصول الجماعات الإسلامية إلى الحكم يشكل عاملا مهددا للديمقراطية، معتبرين أنها تنحو في مجملها إلى الهيمنة، وتوظف الآليات الديمقراطية للوصول إلى الحكم، قبل أن تنتكر لها في أعقاب التمكن من عناصر ومقومات السلطة.

إن ولوج التيارات الإسلامية إلى الحكم بشكل سلمي وديمقراطي، لا يشكل في حد ذاته حائلا أو مانعا من التحول الديمقراطي، طالما انضبطت هذه التيارات لقواعد اللعبة السياسية ومتطلبات الحوار، والاختلاف والتداول السلمي على السلطة، وتوجهها نحو أعمال مراجعات لأفكارها ومرجعياتها، واستيعابها للتحويلات المجتمعية، وتلك التي يفرضها المحيط الدولي، في علاقة ذلك بتطور منظومة حقوق الإنسان، وتشابك العلاقات الدولية في مختلف المجالات..

على الرغم من أن الحراك كان مدنيا ولم تطغ على أولوياته المطالب والشعارات الدينية، فإن صعود التيارات الإسلامية شكل إحدى أهم علاماته، رغم مواقفها السلبية والحذرة أحيانا من هذا الحراك ومن أبعاده ورهاناته.

تباينت المواقف المطروحة بشأن هذا الصعود، بين من اعتبره غير مستحق، بالنظر إلى المواقف السلبية لبعض هذه التيارات من الحراك، أو باعتبارها (هذه التيارات) تشكل تهديدا حقيقيا للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين من اعتبره نتاجا طبيعيا للممارسة الديمقراطية التي تقوم على التنافس السلمي والانصياع لإرادة المواطن ولقواعد اللعبة السياسية.

لا تخفى التداعيات الخطيرة التي يخلفها الإقصاء والانقلاب على نتائج الانتخابات المعبرة عن إرادة المواطن. ففي الجزائر كان لإلغاء نتائج الانتخابات

التشريعية التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الوطني "الإسلامية" وتدخل الجيش، انعكاسات خطيرة زجتّ بالبلاد في دوامة عنف خطير، دام لأكثر من عشر سنوات، الأمر الذي طرح معه السؤال حول ما إذا كانت الجزائر ستدفع نفس الثمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. لو استمرت الجبهة في السّلطة؟

ويبدو أن الكثير من المواقف التي لا تخفي قلقها من تصاعد هذه التيارات في زمن الحراك القائم، تضع هذه الأخيرة في سلّة واحدة وتعامل معها بقدر من التعميم، بحيث أنها لا تميّز بين من يشتغل في إطار قواعد اللعبة السياسية ووفق برنامج سياسي واضح المعالم، وبين من تشتغل في السرّ، وبين من راكمت اجتهادات ومراجعات، وبين من لا زالت تشتغل كحركات دعوية وفق منظومة فكرية مبنية على الرأي الواحد..

وبغض النظر عن هذه المواقف، والارتباكات التي رافقت وصول بعض هذه التيارات للحكم، يمكن القول إن هذا الولوج إذا ما تعزز بالانصياع لقواعد اللعبة السياسية في إطار من الإيمان بالاختلاف، وعدم الخلط بين العمل السياسي من جهة، والدعوي من جهة أخرى، علاوة على إعطاء الأولوية للتحديات والإشكالات الكبرى داخل المجتمع في علاقتها بدعم جهود التنمية، وتجاوز مظاهر الاستبداد والفساد.. يمكن أن يسهم في تطور المشهد السياسي.

والواقع أن هناك مجموعة من العوامل والمعطيات التي أسهمت في صعود هذه التيارات وبروزها كاستفيد أساسي من تحولات الحراك، فهي لم تنل حظّها من المشاركة في المؤسسات السياسية لبلدانها، بفعل التضيق التي عانت منه مختلف القوى المعارضة بسبب سياسات الأنظمة المستبدّة، حيث قدمت نفسها خلال الانتخابات التي أعقبت انطلاق الحراك كضحيّة لهذه الأنظمة، كما أنها

راكت تجربة كقوة معارضة فاعلة في الحقل السياسي، مثلها هو الشأن بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الذي يقود العمل الحكومي في المغرب.

يضاف إلى ذلك أيضا، تزايد الشعور بالإحباط والتآمر وفقدان الثقة في مختلف الأحزاب السياسية التي تحملت مسؤوليات حكومية في السابق، مما زادت معه حدّة المراهنة على هذا الوافد الجديد الذي ركّز في خطابه على مجمل الإخفاقات السابقة، بلغة دينية وأخلاقية مؤثرة، أكسبته شعبية كبيرة وانتشارا واسعا.

فيما لم ترفع هذه التيارات من جانبها شعارات ضد المصالح الغربية في المنطقة، وركزت في مقابل ذلك على بعض الأولويات الداخلية، وهو ما قلّل من إمكانية التضييق الخارجي عليها في بداية تجربتها الحكومية..

وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته بعض التيارات السياسية والحقوقية بشأن إمكانية التضييق على الحريات والحقوق المكتسبة، مع وصول هذه التيارات إلى الحكم، إلا أن عددا من هذه القوى أبدت قدرا من الواقعية والبراغماتية في التعامل مع المعطيات السياسية والاجتماعية.. الراهنة، حيث بدا هنالك نوع من المرونة إزاء بعض القضايا الخلافية ك مفهوم الدولة الإسلامية، والديمقراطية، والمواطنة، ومشاركة المرأة..، بينما ظلّ البعض منها يضع مسافة بينه وبين المشاركة السياسية، وما زالت مواقفه إزاء الكثير من القضايا الخلافية<sup>1</sup> تثير جدلا كبيرا داخل المجتمع بمختلف أطيافه.

وجدت هذه التيارات نفسها أمام وضعية لا تخلو من صعوبات وإكراهات، فعلاوة على التعقيدات والإكراهات السياسية والاقتصادية

<sup>1</sup> - من بين هذه القضايا، نذكر على سبيل المثال: علاقة الدين بالدولة، وحرية الاعتقاد، وحقوق المرأة، وزواج القاصر، وعقوبة الإعدام..

والاجتماعية الموروثة عن الأنظمة السابقة، ظلت الاحتجاجات قائمة تؤرقها، بعدما تجاوز المواطن عقدة الخوف التي سادت لعقود عديدة.

كما أن الوصول الفجائي للسلطة من قبل هذه التيارات، وتحولها من معارضة فاعلة إلى فاعل حكومي بأداء متواضع، في غياب تراكم على مستوى الخبرة الحكومية، ثم الاصطدام بمؤسسات الدولة العميقة، ووجود مقاومة للتغيير من بعض القوى الداخلية والخارجية، وعدم مراكمة هذه التيارات لأديبات ومرجعيات فكرية كافية مرتبطة بقضايا حيوية داخلية وخارجية، علاوة على وجود التباس، فيما يتعلق ببلورة مشروع مجتمعي متكامل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة..، كلها عوامل زادت من تعقّد الأمر<sup>1</sup>.

ويرى البعض أنه وبالانساق مع المنطق المركزي الأخلاقي وشروطه، يمكن "للمسلمين" الآن- خاصة بعد الربيع العربي- أن يشرعوا في الإفصاح عن أشكال حكم جديدة وبنائها على نحو تكون فيه قابلة لتطوير أكبر وأقوى<sup>2</sup>.

يتباين أداء التيارات الإسلامية ما بعد الحراك العربي، من تجربة إلى أخرى، ففي الحالة المصرية، برّرت قوى سياسية ونخب فكرية ما حدث بعد إسقاط لحكم الرئيس "محمد مرسي"، بكون جماعة الإخوان لم ترسل إشارات ثقة

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: دولة القانون والإسلاميون والسلطة في زمن الحراك بالمنطقة العربية.. مقاربة لتجربة العدالة والتنمية في المغرب، ضمن دولة القانون والمسألة الدينية (مؤلف جماعي)، تنسيق الحسين أعبوشي وهنري بالار، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، سلسلة المؤتمرات والندوات، العدد 44، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى 2014، ص 179

<sup>2</sup> - وائل ب. حلاق: الدولة المستحيلة.. الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2014، ص 294



تدعم التشاركية إلى مختلف الفاعلين السياسيين، بعدما اتجهت نحو بسط الهيمنة على المشهد السياسي ومؤسسات الدولة، وهو ما اعتبرته قوى سياسية وفكرية أخرى إلى جانب الإخوان، بكونه يشكل انقلاباً على المشروعية، وعودة للخلف..

كان من حسنات الحراك الذي حمل عدداً من التيارات الإسلامية إلى الحكم، أنه سمح بفتح النقاش من جديد بصدد العلاقة بين الدين والدولة، ودفع العديد من هذه التيارات إلى أعمال مراجعات فكرية وسياسية، تحت محك العمل الحكومي، وضغوطاته الداخلية والخارجية.

لقد تبين أداء التيارات الإسلامية ما بعد الحراك، من تجربة إلى أخرى، ففي الحالة المصرية لم يستطع "الإخوان" إرساء قدر من الثقة في أوساط باقي الفرقاء السياسيين، حيث سادت أجواء من الخوف والقلق من إمكانية الانقلاب على قواعد اللعبة التي أوصلتهم إلى السلطة، وهو ما أفضى إلى عزل الرئيس "محمد مرسي"، ضمن ما اعتبر حينئذ بـ "تصحيح مسار الثورة" وتجاوز مظاهر الهيمنة التي كرسها الإخوان.

وفي تونس لم تخل تجربة حزب النهضة من تحديات وصعوبات، حيث ظهرت صراعات سياسية حادة بين قوى تقليدية محافظة وأخرى حديثة، بصدد مستقبل تونس وعدد من القضايا (تمكين المرأة، وتحييد المساجد، وعلاقة الدولة بالدين..). لكن حدة الصراع بين التيارين، بدأت بالتراجع مع انتخاب المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وانطلاق حوار وطني بمبادرة من تحالف ضمّ الاتحاد العام التونسي للشغل، واعتماد دستور جديد، بصورة توافقية، ساهمت فيه مختلف القوى والكفاءات بالبلاد على اختلاف توجهاتها (علمانية، وإسلامية)..

أما في المغرب، فقد قاد حزب العدالة والتنمية العمل الحكومي، بتحالف مكون من أحزاب متباينة في مرجعياتها وتوجهاتها، لم يكتب له (التحالف) الاستمرار بعد انسحاب حزب الاستقلال منه بعد سنة ونصف السنة على تعيين أعضاء الحكومة. وإذا كانت بعض قيادات حزب العدالة والتنمية رأّت في هذا الانسحاب مؤشراً على رغبة البعض في تعطيل مسار الإصلاحات الكبرى التي باشرتها الحكومة، وإجهاض التجربة الحكومية الفتية، فإن حزب الاستقلال برر انسحابه هذا بانفراد رئيس الحكومة باتخاذ القرارات، وعدم قدرته على تدبير الاختلاف داخل التحالف الحكومي، وعدم قدرته على التمييز بين مهامه الحكومية والحزبية.

وبالتركيز على الحالة المغربية، يبقى من الضروري استحضار المقومات والأسس التي تحدّد قواعد اللعبة في علاقة الدين بالسياسة. فالدستور المغربي، يؤكد على أن "الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية"، كما أنه لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، وبصفة عامة، على أي أساس من التمييز أو المخالفة لحقوق الإنسان. ولا يجوز لهذه الأحزاب المساس بالدين الإسلامي أيضاً..

ويؤكد الدستور أيضاً، على أن الملك أمير المؤمنين وحامي الملة والدين، والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية، وهو أيضاً الذي يرأس المجلس العلمي الأعلى، الذي يعتبر الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار الفتاوى التي تعتمد رسمياً..

ويبدو أن هذه الشروط والضوابط، تسحب البساط من تحت أي مكون سياسي أو حزبي في تدبير الشؤون الدينية أو ادعاء حماية الدين الإسلامي بالمغرب، وهو توجه ميز مشروعية الدولة المغربية على امتداد تاريخها.

وخلاصة القول، إن الكثير من الأنظمة العربية رفعت في بداية استقلال بلدانها شعارات رنانة في ارتباطها ببناء دولة حديث حاضنة لكل فئات المجتمع، وضامنة للعدالة والحرية، وقادرة على تحقيق الوحدة الوطنية وربح رهان التنمية..، غير أن توالي الأحداث كشف عن زيف هذه الشعارات والمزاعم، بعدما خذلت النخب السياسية الحاكمة شعوبها، وكرّست الاستبداد والفقر والهيمنة..

وتشير الممارسة الميدانية على امتداد مناطق مختلفة من العالم، أن طريق التحوّل الديمقراطي ليس مفروشا بالورود، بل تكتنفه الكثير من الصعوبات والعقبات.

شكلت الأوضاع المتراكمة على امتداد عقود، تحدياً كبيراً أمام دول الحراك على طريق تدير المرحلة وتأمينها، ورغم ذلك، يبقى رهان التحوّل ممكناً، وبخاصة إذا ما تمّ اعتماد قدر كبير من اليقظة والحزم، كسبيل للتعامل العقلاني والاستراتيجي مع هذه الصعوبات، التي نجحت الكثير من النظم الديمقراطية عبر العالم في التغلّب عليها وتجاوزها.

تختلف كلفة التحوّل نحو الديمقراطية من تجربة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، وهو ما تؤكده التجارب الدولية المتباينة. وبغض النظر عن الفترة الزمنية التي حدث فيها التحوّل، أو الفضاء المجتمعي الذي احتضنه، فقد ووجه في مجمله بصعوبات جمّة فرضتها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية.

إن تحقّق التحوّل الديمقراطي في مختلف البلدان التي سيتمّ التركيز عليها في الفصل الموالي، لم يكن صدفة، بل ثمرة عدة عوامل متّصلة بحسن تدير المرحلة، وبطبيعة الإستراتيجيات المتّبعة، وانخراط مختلف الفعاليات المجتمعية في هذا الشأن.

## الفصل الثاني:

# التحول الديمقراطي في الممارسات الدولية والدروس المستفادة عربيا

إن التجارب الديمقراطية في الممارسات الدولية الحديثة، وإن كانت تتباين من حيث سياقاتها ومدخلها ونجاعته، فهي تجسّد في مجملها تراكما إنسانيا مهماً، يفرض استحضارها والاستفادة منها.

تباينت أشكال التحوّل الميدانية، تبعاً لمحدّدات فرضها الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تمّت فيه، فهناك تحولات أعطيت فيها الأولوية للإصلاح الاقتصادي (عدد من دول شرق آسيا)، وأخرى، أعطيت فيها الأولوية بداية للإصلاح السياسي (جنوب إفريقيا وعدد من بلدان أوروبا الشرقية) ..

إن تركيزنا على بعض تجارب التحوّل في كلّ من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا، مرده - كما سبق الذكر- إلى حداثة هذه التجارب، واستفادتها من تراكمات دولية أخرى، إضافة إلى إمكانية الاستئناس بها ميدانياً في المنطقة "العربية"، علاوة على مظاهر الإبداع والتجديد التي رافقت هذه التجارب في مختلف المجالات.

كما أن الاستئناس بهذه التجارب التي دعت التغيير في عدد من الأقطار على امتداد مناطق مختلفة من العالم، وسمحت لها بولوج مصافّ الدول الديمقراطية، من شأنه أن يساعد دول المنطقة العربية على تجاوز حالة الانتظار السائدة حالياً، وعلى ربح الجهد والوقت والإمكانات، ومراكمة تجارب واعدة تستمد مقوماتها من خصوصيات المجتمع، ومنفتحة على التجارب الإنسانية.

## المبحث الأول: تجارب التحول الديمقراطي

تحفل الساحة الدولية بتجارب ديمقراطية واعدة، ومتباينة في مداخلها وأهميتها، وإذا كانت معظم الدراسات المرتبطة بالمجالين السياسي والدستوري في المنطقة العربية، ركزت في مجملها على بعض التجارب التقليدية، كما هو الشأن بالنسبة للتجارب البريطانية والأمريكية والفرنسية، فإن عددا من الباحثين والمهتمين، بدأوا يفتحون في دراساتهم السياسية والاقتصادية والقانونية.. المقارنة على تجارب أخرى، تنطوي على أهمية كبرى بالنظر إلى حداثة، وارتباطها بدول عاشت مشاكل وتعقيدات اجتماعية وسياسية واقتصادية.. تشبه إلى حد كبير ما تعيشه المنطقة العربية في المرحلة الراهنة، بما يجعل الاستئناس بها أمرا مفيدا وواقعا.

وقد أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وما تلا ذلك من أحداث اجتماعية وسياسية، طالت عددا من دول أوروبا الشرقية وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في تحوّل عدد من الأنظمة الشمولية إلى ديمقراطيات صاعدة..

### المطلب الأول: التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية

كان للأزمات الاقتصادية المتتالية التي أصابت العديد من دول أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وما تلا ذلك من احتقان وسخط اجتماعيين، الأثر الكبير في توفير مناخ داعم للتحوّل.

رغم وجود بعض المواقف المعارضة والكثبات الأكاديمية المختلفة التي ظهرت في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، والمؤكدة على وجود أزمة في الفكر الاشتراكي بأوروبا الشرقية في ارتباط ذلك بتآكل للإيديولوجية التي أفرزت أزمة شرعية النظم القائمة، وفتحت المجال لظهور أفكار وحركات بديلة

(المجتمع المدني)، ما سمح باختراق وتكسير مجموعة من المفاهيم وإعادة النظر في تشكيلها، كما هو الشأن بالنسبة لمفهوم المواطنة<sup>1</sup>، إلا أنه لم يكن هناك توقع لسير الأحداث في هذه المنطقة بنفس الحجم والسرعة والحدة التي وصل إليها الأمر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، من حيث تجاوز نمط الحزب الواحد وإصلاح هياكل الاقتصاد واعتماد التعددية السياسية. فبعدما ظلت لعقود طويلة من الزمن، تسبح في "فلك موسكو"، شهدت أوروبا الشرقية تحولات سياسية جذرية كبرى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تباينت من حيث أشكالها وتداعياتها من قطر إلى آخر.

كان من الطبيعي أن نتداعى الأنظمة الاشتراكية بدول أوروبا الشرقية الواحدة تلو الأخرى، بعد انهيار الحزب الشيوعي السوفييتي الذي ظلت تابعة له وتدين بأفضاله في دعمها سياسيا وإيديولوجيا وعسكريا واقتصاديا.

وقد كان لعامل المحيط الإقليمي<sup>2</sup> بأوروبا الشرقية، أثر كبير ومحوري في دعم التحول، حيث أسهم ذلك في تشكيل ثقافة تؤمن بالحرية وحقوق الإنسان، بعدما نجحت أوروبا الغربية في الترويج لتجربتها وثقافتها، مستثمرة في ذلك وسائل الإعلام المختلفة، وكان للمشاكل الاقتصادية التي عاشتها معظم البلدان الاشتراكية في أعقاب سقوط الاتحاد السوفييتي وما رافق ذلك من تدمر شعبي، أثر كبير في تعبيد الطريق أمام حدوث تحول ديمقراطي في هذه البلدان.

---

<sup>1</sup>- Vladimir Tismaneanu: Vingt ans d'expérience démocratique en Europe de l'Est: l'interminable transition, Traduction: Julia Gallin, Le temps (suisse), Lundi 21 décembre 2009

<sup>2</sup> - نقصد بذلك دول أوروبا الغربية التي شهدت تحولا ديمقراطيا متسارعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويجمل أحد الباحثين التحولات الديمقراطية التي شهدتها هذه المنطقة، في ثلاث نماذج<sup>1</sup>، أولها، يتركز حول التحوّل الاحتجاجي السلمي، مثلما حدث في بولونيا بمبادرة من حركة "التضامن" التي حرّضت المواطنين على الاحتجاج والإضراب والاعتصام، دفعت النظام القائم إلى تقديم تنازلات مهمة، أفضت إلى هذا التحوّل.

ويتركز الثاني، بحسب نفس الباحث، فيما يعرف بالثورة "المخملية"، مثلما حدث بتشيكوسلوفاكيا، حيث تمكنت خلاله قوى المعارضة من ممارسة ضغوطات على الحزب الحاكم، اضطر معها إلى التخلّي عن امتيازاته وصلاحياته المهيمنة، ما سمح بتلطيف الأجواء، وحدث تحوّل سلس وعلى قدر كبير من السلمية، سواء على مستوى تعزيز الديمقراطية بالبلاد أو على مستوى تدبير الانفصال عن سلوفاكيا.

أما النموذج الثالث الذي ساقه الباحث، فهو التحوّل الاحتجاجي الذي اتخذ قدرا من العنف، مثلما حدث في رومانيا وبلغاريا<sup>2</sup>، وكذلك التجربة اليوغوسلافية التي شهدت مسارا داميا، فتح المجال لتدخلات إقليمية ودولية.

ينطوي استحضار تجارب أوروبا الشرقية في مجال التحوّل الديمقراطي على أهمية كبرى، بالنظر إلى أن الأمر لم يكن سهلا في هذه البلدان، وبالنظر إلى مظاهر الشمولية والهيمنة والتحكم في الاقتصاد الذي سادها على امتداد عدّة عقود.

<sup>1</sup> - رضوان زيادة: التحوّل الديمقراطي في أوروبا الشرقية، هل من دروس للعالم العربي؟ جريدة الحياة، لندن، العدد 16568، بتاريخ 2008-08-14

<sup>2</sup> - في بولونيا وهنغاريا، لعبت فعاليات المجتمع المدني دورا إيجابيا كبيرا في تأمين الانتقال، بما جعله أكثر سلمية وسلاسة.

## الفرع الأول: حالتا تشيكوسلوفاكيا وبولونيا

لعبت مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية في الحالة التشيكوسلوفاكية، دورا كبيرا في إنجاح تجربة التحول الديمقراطي في هذا البلد، حيث توجت حملة "أوك OK" في سنة 1998، باعتماد التعددية السياسية ونهج الانفتاح الاقتصادي.

وقد سميت الثورة التشيكية بـ "الثورة المخملية" نظرا لسلميتها ولغياب العنف في مسارها، ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل التي دعمت التحول في هذا البلد، والتي يمكن إجمالها في وجود مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية ونقابات بعمق وامتداد مجتمعيين، ووجود محيط إقليمي داعم ومحفز، يتجلى في دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على نجاح النخب السياسية في بلورة توافقات سياسية، سمحت بدعم انخراط النخب القديمة في مسار التحول بسلاسة، ودون إقصاء.

وكانت بولونيا من بين أولى الدول في المنطقة التي انطلق منها التحول<sup>1</sup> بفعل الجهود التي بذلتها حركة "تضامن". وقد بدأت ملامح تراجع النظام الشيوعي مع تصاعد حدة ارتكابه لأعمال العنف ضد المواطنين، كما لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في هذا الشأن، وهو ما أضفى على تعبئة الجماهير طابعا أخلاقيا، دعمه تنامي الشعور الديني داخل أوساط المجتمع.

كما أن تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية بالبلاد، وتنامي المعضلات الاجتماعية جرّاء فرض إجراءات تقشفية صارمة، كلها عوامل أسهمت في التمهيد لهذا التحول خلال مطلع الثمانينيات من القرن المنصرم.

<sup>1</sup> - بدأ التحول بهذه الدولة في سنة 1988



وهكذا بدأت أولى معالم رفض الخيار الاشتراكي تبرز بشكل علني، حيث تنامت الاحتجاجات والضغطات التي أرغمت الحكومة على التنازل، وعلى اعتماد مجموعة من التدابير الإصلاحية، والتفاوض مع حركة "تضامن" الإصلاحية التي برزت بقيادة "فاليسا" قبل الأزمة ببضع سنوات.

وعلاوة عن الآثار الهامة للأزمة الاقتصادية وتداعياتها، كانت هناك مجموعة من العوامل الداعمة للتحوّل، وعلى رأسها الرمزية التي كان يحظى بها الزعيم "فاليسا"، وقدرته الهائلة على تحريك وتأطير الشارع، وبخاصة داخل الحركة العمالية.

ومع ذلك، تشير بعض الدراسات<sup>1</sup> إلى أن الإدارة العامّة البولندية، اتصفت إبان المرحلة الانتقالية بعدم الفعالية، والفساد، وهو ما جعل مسار التحوّل طويلا ومعقّدا.

#### الفرع الثاني: حالتا يوغوسلافيا (السابقة) وأوكرانيا

كان للتحوّل في الاتحاد اليوغسلافي (1945-1990) الذي أداره المارشال "تيتو" بقبضة من حديد، عبر تديير التنوع بصورة تعسفية، وصلت حدّ الدمج القسري للقوميات والمجموعات العرقية، كلفة بشرية واقتصادية وسياسية باهظة، بل أربكت بشكل كبير مسار التحوّل في عدد من بلدان المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة لأوكرانيا وجورجيا..

<sup>1</sup> - الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحوّل الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد البولندي للشؤون الدولية، نسخة إلكترونية، ص 22، الرابط:

file:///C:/Users/acer/Downloads/egypt\_revolution\_paper\_arabic\_final.pdf

ومع سقوط "ميلوسوفيتش" في صربيا تحت وقع الاحتجاجات، بسبب توجهاته الدكتاتورية وتزوير الانتخابات، وتراجع الاتحاد البرلماني الديمقراطي الكرواتي الذي بسط هيمنته على البلاد منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وصعود حكومة "ميكولاس دزوريندا" المشكّلة من تحالف ضمّ مجموعة من المكونات السياسية على أنقاض حكومة "فلاديمير متشيار" في سلوفاكيا.. بدأت الدينامية الديمقراطية تدبّ في المنطقة من جديد.

وفي أوكرانيا، لم تكن الثورة لتنجح لولا توافر مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي، ساد وعي سياسي يدعم التحوّل الديمقراطي، وكانت هناك معارضة قويّة ممثلة داخل البرلمان وعلى قدر من التوافق والتكامل، كما كان هناك حضور قوي لمجموعة من القنوات الإعلامية، وفعاليات المجتمع المدني المستقلة عن الأجهزة الحكومية، إضافة إلى وجود قيادة كاريزمية ونزيهة، تمثلت في مرشح المعارضة "يوتشينكو"، ثم انخراط الشباب في الثورة على نطاق واسع.

ويجمل الباحث "دميترو بوتينخ" <sup>1</sup> العوامل الأساسية التي كانت وراء نجاح "الثورة البرتقالية" في أوكرانيا، فيما يلي <sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - دميترو بوتينخ: الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (نموذج أوكرانيا)، ضمن حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، (عمل جماعي) تقديم وتحرير سامح فوزي، سلسلة قضايا الإصلاح (18)، مركز القاهرة للنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 48

<sup>2</sup> - من بين العوامل الثانوية الداعمة التي سردها الباحث في هذا السياق، نذكر: قوة الاقتصاد، واختيار قوات الأمن موقف "الحياد" مع تدفق الجماهير في شوارع "كييف"، بما يقارب مليون شخص، ووجود بنية تحتية متطورة للاتصالات والمعلومات، والافتتاح بإمكانية نجاح زعيم المعارضة "يوتشينكو" في الانتخابات، علاوة على المساندة الدولية، وبخاصة الغربية منها.. انظر في هذا الشأن؛ دميترو بوتينخ: الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (نموذج أوكرانيا)، ضمن حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح...، المرجع السابق؛ ص 51

- وجود نظام تسلطي قائم على التنافس<sup>1</sup>، فسح هامشا للتحرك أمام قوى المعارضة، وفعاليات المجتمع المدني، وبعض وسائل الإعلام، إضافة إلى البرلمان؛  
- الانفتاح على عدد من المؤسسات الدولية المعنية بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان؛

- وجود قيادة كاريزمية، تجسدت في مرشح زعيم المعارضة "يوتشينكو"، الذي كان يتمتع بمصداقية ورصيد نضالي مهم؛

- وجود قدر من التنسيق في صفوف المعارضة منذ عام 2001؛  
- ظهور أزمة سياسية بالبلاد، أسهمت في تقويض شرعية الرئيس "كوتشما"؛

- بروز جيل من الشباب، وتنامي الوعي السياسي للمواطن؛  
- اعتماد آليات مستقلة لمراقبة الانتخابات؛  
- دور القومية المدنية للشعب الأوكراني في تعبئة قطاعات واسعة من المواطنين في الثورة، ومساندة السلطات المحلية لـ "كييف" هذه الأخيرة.

ويخلص نفس الباحث إلى مجموعة من الدروس المستفادة من تجربة التحول الديمقراطي في أوكرانيا، ويجمّلها<sup>2</sup> في أهمية تطوير وسائل الاتصال مع الجمهور، واختيار المنتج السياسي المراد ترويجه بشكل جيد، بهدف إحداث تغييرات معينة، واختيار الوقت المناسب للحملات السياسية، تلافيا لحدوث

<sup>1</sup> - يتعلق الأمر بنظام الرئيس "كوتشما".

<sup>2</sup> - دميترى بوتخين: الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (نموذج أوكرانيا)، ضمن حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح...، المرجع السابق، ص 52 و ص 53

حالات إجباط في أوساط الجماهير، واختيار نشطاء حملات المساندة من المواطنين العاديين، وعدم الاكتفاء بالنشطاء السياسيين، مع السعي لتدريبهم، وتحديد الرسائل المراد إيصالها إلى الجمهور بدقة، وتلافي "التضخم المفرط للذات"، وتدريب الجماهير على التعامل مع الثقافة الأمنية السائدة، حتى يتمكنوا من الانخراط في حركات سلمية ديمقراطية، وتأمين الدعم المالي بشكل حذر للإفناق على الحملات المدنية، مع ضرورة تحديد رؤية للمستقبل..

لم تخل عملية التحول الديمقراطي في كثير من دول أوروبا الشرقية من صعوبات، ومع ذلك تمكنت هذه الدول من مراكمة إصلاحات ومبادرات وازنة سياسيا واقتصاديا، وتشير إحدى الباحثات<sup>1</sup> إلى أن استحضار تجارب التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية التي حققت مكتسبات سياسية واقتصادية في السنوات الأخيرة، سيكون مفيدا للمنطقة العربية، بالنظر إلى التعقيدات والصعوبات الجمة التي رافقت هذا التحول في هذه البلدان التي كانت تسبح في فلك موسكو.

كان للبحر الأوربي الغربي "المغربي" أثر كبير في ترسيخ ثقافة سياسية داخل المجتمع، دعمت هذا التحول في أوروبا الشرقية، في علاقة ذلك بانتشار ثقافة حقوق الإنسان وتراجع المدّ الإيديولوجي، وهو ما يفسّر الطابع السلس - إلى حد ما<sup>2</sup>- الذي ميز معظم تجارب التحول بهذه الأقطار مقارنة مع مثيلاتها في إفريقيا.. حيث حسمت الانتخابات الأمر في عدد من الحالات، كما هو الشأن بالنسبة لجورجيا وأوكرانيا.

<sup>1</sup> - هالة مصطفى: التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي، الأهرام اليومي، بتاريخ 16

2010 - 05 -

<sup>2</sup> - شكل التحول الدامي في الاتحاد اليوغوسلافي المنهار، استثناء في هذا الصدد.

وبالموازاة مع الإصلاحات السياسية التي باشرتها دول المنطقة، كانت هناك مبادرات وتحولات باتجاه اعتماد الحرية الاقتصادية وولوج السوق العالمية، وهو ما سمح لعدد كبير من هذه الدول بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي كان له وللولايات المتحدة أثر كبير في دعم هذا التحول.

وإذا استحضرننا كيف أثر المحيط الأوربي الغربي في حدوث تحول ديمقراطي وازن في هذه الأقطار، يظل السؤال المطروح، بصدد ما شهدته المنطقة العربية من حراك، هل يمكن أن يتحقق التحول الديمقراطي في محيط محلي أو إقليمي رافض لكل تغيير؟

#### المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية

لا تخفى أهمية التحولات الكبرى التي شهدتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، في علاقة ذلك بتحرير التجارة واعتماد نمط السوق الحرة، بفضل الإصلاحات الكبرى التي باشرتها هذه الدول على مختلف الواجهات، وسعيها إلى طي مراحل قائمة من تاريخ الانقلابات العسكرية والصراعات الدموية على السلطة، بما خلق دينامية سياسية وتحولاً بناءً نحو الديمقراطية.

إن حكم العسكر ومظاهر الاستبداد التي شهدتها الكثير من دول أمريكا اللاتينية، لم تكن مانعا من ظهور حركات اجتماعية قوية<sup>1</sup>، فقد بدأت في

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، يراجع:

Corten, André, «La démocratie et l'Amérique latine : théories et réalités», in Enjeux politiques et théoriques actuels de la démocratie en Amérique latine, Cahiers du GELA.IS, N°1, Paris, L'Harmattan, 2001, P 31-64

العقود الأخيرة موجة من الاحتجاجات والمطالب الداعية إلى توسيع مفهوم المواطنة، وإعادة توزيع السلطة والموارد، وهو ما أرغم ما يقرب من عشرة رؤساء لأن يغادروا مناصبهم قبل نهاية ولايتهم<sup>1</sup>.

سمحت هذه المتغيرات بصعود مجموعة من النظم اليسارية في المنطقة (البرازيل، وفنزويلا، والأرجنتين، وبوليفيا والأوروغواي..) بعد عقود من الحكم العسكري الديكتاتوري المسنود من الولايات المتحدة الأمريكية.

وباستثناء هاييتي التي شهدت انقلابا عسكريا في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبما التي أسهم التدخل الأمريكي في دعم التحول الديمقراطي فيها إلى حد ما، فإن دولاً أخرى قطعت أشواطاً كبيرة على هذا الطريق، بإحداث إصلاحات سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، كما هو الشأن بالنسبة للمكسيك، والبرازيل، والشيلي، والأرجنتين<sup>2</sup>، والأوروغواي<sup>3</sup>..

### الفرع الأول: حالات الشيلي والمكسيك

مرّت الشيلي بتجربة سياسية قاسية، عكسها نظام الديكتاتور "أوغستو بينوشيه"، الذي قاد انقلاباً عسكرياً عام 1973 بدعم أمريكي، على نظام الاشتراكي "سلفادور آليندي" المنتخب ديمقراطياً، كان هناك وعي بأهمية

<sup>1</sup> - Jennifer L. McCoy: Democratic Transformation in Latin America, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Winter/Spring 2008, P 19

<sup>2</sup> - كان لهزيمة الجيش الأرجنتيني في حرب "الفولكلاند" أثر هام في توارى وتراجع دور المؤسسة العسكرية بالبلاد.

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل بصدد مسار التحول في دول أمريكا اللاتينية، يراجع:

LA DEMOCRACIA en América Latina Hacia una democracia de ciudadanas y ciudadanos, Publicado para el Programa de las Naciones Unidas (PNUD), Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo, 2004

التّوافق لمواجهة القوى المعادية للديمقراطية، كما تمّ التّوافق أيضا بشأن الإصلاح الدستوري واستراتيجية التحوّل بصدد إجراء الانتخابات، وشكل الحكومة، ونمط الاقتراع.. وهكذا تمّ استحضار المدخل القانوني والمؤسّساتي لمواكبة التحوّل، فيما فتح المجال أمام المرأة للمساهمة في بناء المرحلة وصناعة القرارات، ممّا أسهم في تجاوز أزمة الثقة بين مختلف الفرقاء.

قدّمت المكسيك من جانبها تجربة ديمقراطية ناجحة، كان من سماتها، بحسب أحد الباحثين<sup>1</sup>، دخول لاعبين جدد إلى ساحة السياسة والتنافس على مناصب سياسية على المستويين المحلي والفيدرالي، وإصرار أحزاب المعارضة على العمل الدؤوب، والضغط لإدخال إصلاحات تدريجية غيرت من أسس النظام السياسي القائم.

ويضيف نفس الباحث، بأن عملية الإصلاح في المكسيك، تميّزت بإعمال استراتيجية "خطوتان للأمام وخطوة للخلف"، وهو ما جعل التجربة تمتدّ لأكثر من عقدين، وسمح بإضعاف النظام التسلّطي، وخسارة الحزب الحاكم لمنصب الرئاسة عام 2000، وظهور نظام جديد بأحزاب أساسية ثلاث، بدلا من نظام الحزب المسيطر.

وجدير بالذكر أن تجربة المكسيك لم تخل بدورها من صعوبات، من بينها الإشكالات المرتبطة بالمراهنة على عدم تأثر نتائج الانتخابات بنفوذ الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.

---

<sup>1</sup> - عبد الفتاح ماضي: كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟ مجلة الديمقراطية، المرجع السابق

## الضلع الثاني: حالتنا فنزويلا والبرازيل

شهدت فنزويلا في أواخر الثمانينيات حراكا سياسيا واجتماعيا كبيرين في مواجهة النظام العسكري القائم، ما أدى إلى اعتماد مجموعة من الإصلاحات، بدأت بتنظيم انتخابات رئاسية، حيث تسلّم الرئيس "كارلوس أندرياس بيريز" السلطة وشرع في طرح برنامج التصحيح الاقتصادي الذي وضعه صندوق النقد الدولي، فبدأت إجراءات الخوصصة وتخفيض الإنفاق العام، وتخريب الأسعار، وتخفيف القيود على عمل الشركات الأجنبية<sup>1</sup>.

وعرف المشهد السياسي البرازيلي ديناميية، تراوحت بين المدّ والجزر، منذ بداية القرن العشرين، وسمحت التحولات السياسية الكبرى التي شهدتها البلاد في سنوات الثلاثينيات من القرن المنصرم بتصاعد أدوار الطبقة الوسطى داخل المؤسسات الحكومية.

وإلى حدود منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كانت البرازيل تزرع تحت نظام الحكم العسكري، غير أن هذا الأخير لم يكن على نفس حدة الاستبداد والهيمنة، كما كان الحال بالنسبة لتجربة الشيلي.

ففي منتصف الستينيات من القرن الماضي، تصاعدت أدوار الديكتاتورية في المشهد السياسي للبرازيل، قبل حدوث نوع من الانفراج والانفتاح، مع تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وبخاصة مع إصدار دستور 1988 الذي دعم مسار الإصلاح والانتقال الديمقراطي ورسخ مبدأ فصل السلط.

ونتيجة لهذه المتغيرات، أجريت انتخابات رئاسية في سنة 1989، وكان للعمال دور كبير وحاسم في دعم هذا التحول، حيث تنامت الاحتجاجات في

<sup>1</sup> - فاطمة مساعيد: التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد أبريل 2011، ص 233



عدد من القطاعات داخل المجتمع، مطالبة بإعمال إصلاحات تتعلق بدعم التحوّل الديمقراطي، وأخرى مرتبطة بتأهيل هذه القطاعات.

أسهمت العديد من العوامل والمقومات في إنضاج تجربة التحوّل الديمقراطي في البلاد بشكل كبير، استطاعت معها البرازيل أن تحقّق نموا اقتصاديا ملحوظا على امتداد عدة سنوات، حيث برز الدور الهام الذي لعبته أجواء الاستقرار السياسي التي سمحت بمراكمة العديد من الإصلاحات.

وكان للتوافق الذي حدث بين مختلف القوى السياسية الديمقراطية من جهة أولى، والمؤسسة العسكرية التي بدأت تستوعب أهمية إقرار نظام مدني ديمقراطي من جهة ثانية، أثر كبير في هذا السياق.

وقد تعهدت المؤسسة العسكرية باحترام نتائج الانتخابات، فيما بدأ أعمال مجموعة من المبادرات والإصلاحات، من قبيل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، واعتماد التعددية الحزبية والسياسية..

وهكذا تمّ إصلاح التشريعات الحزبية والانتخابية، بصورة دعمت المشاركة السياسية، ووفّرت قدرا كبيرا من شروط التنافسية والشفافية، كما تمّ تطوير أداء المجتمع المدني الذي كان يعاني من انغلاق وجمود كبيرين.

وقد حرص الرئيس "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا" على بلورة تواصل بناء مع مختلف الفاعلين، كما نجح في إرساء مناخ الثقة مع مختلف الفعاليات المعارضة، وذلك بالسعي إلى تجاوز الممارسات الإقصائية، واحترام الأسس الديمقراطية، مع التركيز على مواجهة الإكراهات والمشاكل الاقتصادية المطروحة، وإعمال إصلاحات بناءة في هذا الصدد، مكنت البلاد من تجاوز

الكثير من الإكراهات، ومن سدّ الكثير من الديون الخارجية المستحقة للمؤسسات المالية الدولية، ومراكمة جهود هامة على مستوى تخليق الحياة العامة. أما فيما يتعلق بالعوامل الخارجية التي كان لها دور هام في دعم التحوّل في البرازيل، فنستحضر سقوط الاتحاد السوفيتي، وتراجع سياسة الاستقطاب الدولي التي كلّفت أمريكا اللاتينية هدر كثير من الوقت والجهد خلال سنوات الحرب الباردة، بفعل الضغوطات الأمريكية. كما لعبت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، دورا كبيرا في تعزيز الضغط في هذا الاتجاه، وذلك بربط منح القروض والمساعدات المالية بمجموعة من الشروط في علاقتها بتعزيز المسار الديمقراطي..

كما لا تخفى التداعيات التي فرضها المحيط الإقليمي، في علاقة ذلك بآثار بالتجربة الأرجنتينية على مسار التحوّل في البرازيل، علاوة على التوفّق إلى حدّ كبير في تحديد العلاقة بين المدني والعسكري، بعيدا عن الهيمنة والتداخل.

ورغم أن التحوّل في البرازيل لم يكن فجائيا، بقدر ما كان نتاجا لمسار طويل، إلا إن بعض التقارير تشير إلى أن هذه التجربة واجهتها مجموعة من الصعوبات والتحديات، في علاقة ذلك بتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، والتوصّل إلى سلام مع دول الجوار وتجاوز مشكلة اللامساواة<sup>1</sup>؛ إضافة إلى سيادة حالة من الشك إزاء ما يجري، وما رافق ذلك من قلق داخل المجتمع،

---

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنتدى الدولي حول مسارات التحوّل الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدما، 5 و6 يونيو 2011، (نسخة إلكترونية)، ص 20، على الرابط:

[http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110\\_Cairo%20Report%20WEB\\_Arabic.pdf](http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf)

وأزمات سياسية، بسبب التوازن القائم بين النظام الديكتاتوري من جهة، والقوى المطالبة بالتحوّل الديمقراطي من جهة أخرى.

يشير أحد الباحثين إلى أن أحد التّحديات الرئيسية لعملية بناء الدولة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، هو فرض السيطرة المدنية على الجيش. وكان تقديم أجندة إصلاحية للقوات المسلحة أمراً حاسماً بالنسبة للقوى الديمقراطية في الفترات الانتقالية، غير أن هذه العملية تأجّلت لسببين: الأول هو المقاومة العسكرية الأبدية للسلطة الديمقراطية المدنية، والثاني هو الاستخفاف التقليدي بالقضايا العسكرية من قبل ائتلاف التحوّل الديمقراطي<sup>1</sup>. ويضيف بأن إحدى الاستنتاجات الهامة من التجربة الأمريكية اللاتينية هي الحاجة إلى منع حلقة جديدة من التهميش المدني للقضايا الأمنية والعسكرية. يمكن القيام بالتحويل الديمقراطي للجيش بشكل فعّال، إذا كانت ثمة سيطرة سياسية مستقلة وواضحة للسلطة المدنية<sup>2</sup>.

يتضح ممّا سبق أن التّحولات الدولية التي تراجعت فيها حدّة الاستقطاب الدولي والصراع الإيديولوجي، وفّرت أجواء بناءً ومناسبة، سمحت بحدوث توافقات سياسية سلمية، وأتاحت فرص اندماج مجموعة من القوى المعارضة في الحياة السياسية.

وجدير بالذكر أن التحوّل في العديد من دول أمريكا اللاتينية، اقترن بدعم الولوج إلى اقتصاد السوق، وانتعاش وتطوّر فعاليات المجتمع المدني، فيما تمّ تحييد الجيوش عن السياسة بصورة متدرجة.

<sup>1</sup> - أوغستو فاراس: التحوّلات الديمقراطية وجيوش أمريكا اللاتينية، الموقع الإلكتروني لمبادرة الإصلاح العربي، مارس 2013، الرابط: <http://www.arab-reform.net>

<sup>2</sup> - أوغستو فاراس: التحوّلات الديمقراطية وجيوش أمريكا اللاتينية، المرجع السابق

### المطلب الثالث: التحوّل الديمقراطي في دول آسيا

لم تستطع الكثير من دول آسيا أن تطوي مرحلة الاستبداد بسهولة، بسبب الأنظمة التسلّطية التي ظلّت تحكم هذه الأقطار بقبضة من الحديد والنار، في حين، ما زالت مظاهر التسلط سائدة في عدد من دول المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الشماليّة وبنغلاديش وباكستان.. وباستحضار تجارب العديد من البلدان الآسيوية، تبدو محدودية النظريات التي تربط التحوّل الديمقراطي بتحقيق التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الإنجازات الاقتصادية الهامة التي حققتها العديد من دول جنوب شرق آسيا، إلا أن المشهد السياسي ظلّ مغلقاً وجامداً لعدة عقود، كما أن الانفتاح الاقتصادي الذي نهجته هذه الدول، لم يمنعها من تعزيز التّحكم والتدخل في الاقتصاد<sup>1</sup>..

#### الفرع الأول: حالات الهند وماليزيا وتايلاند

أسهم التوافق السياسي<sup>2</sup> الذي حدث بالهند بعد الاستقلال عن التاج البريطاني، في تأمين التحوّل الديمقراطي بصورة سلسة، وبأقل الأضرار في هذا البلد المعروف بتنوعه الديني والعرقي، حيث تمّ اعتماد دستور ديمقراطي. راکمت الهند تجربة ديمقراطية واعدة، تحققت معها الكثير من الإنجازات والمكتسبات، وتتطوي هذه التجربة على أهمية كبرى، بالنظر إلى أن مسارها المتميز، زعزع النظريات التقليدية التي طالما ربطت بين تحقيق التنمية وحدوث التحوّل نحو الديمقراطية.

<sup>1</sup> - Bruce Koppel: Les perspectives de démocratisation en Asie du Sud-Est, Aspects locaux et influences internationales, Les Études du CERI, N°7 - octobre 1995, P 7

<sup>2</sup> - كان للمؤتمر القومي دور كبير في تحقيق هذا التوافق.

تقدّم التجربة الهندية درسا مهماً، يؤكد أن التنوع العرقي وانتشار الإكراهات الاجتماعية، لا يمكن أن يعوقا مسار التحوّل الديمقراطي. فرغم الإكراهات الاجتماعية الكبرى التي عاشتها البلاد، في علاقة ذلك بضعف البنيات التحتية، وانتشار البطالة والأمية والفقر في مجتمع يّتميز بكثافة سكانية كبيرة، وتنوع عرقي وثقافي وديني هائل، استطاعت هذه الدولة منذ استقلالها عن بريطانيا عام 1947 أن تتجاوز كل الصعوبات وتراكم تجربة ديمقراطية واعدة، مبنية على تدير الاختلاف وتداول السلطة بشكل سلمي، سمحت بتحقيق مجموعة من الإنجازات الاقتصادية التي دعمت التنمية في هذا البلد.

وهو ما يجعل تجربتها الرائدة غنية ومفيدة في دروسها بالنسبة لكثير من الدول العربية التي ترزح تحت نير الفقر والإكراهات الاجتماعية والسياسية..

أما في ماليزيا، فقد حدث توافق بين مختلف التيارات السياسية لدعم التحوّل الديمقراطي، حيث تميزت التجربة أساسا بالقدرة على تدير التنوع المجتمعي، مع اعتماد إصلاحات اقتصادية مهمة.

ربط أحد الباحثين<sup>1</sup> بين الأزمة المالية (1997- 1998) التي عصفت باقتصاديات مجموعة من الدول في شرق آسيا، وما خلفته من تداعيات اجتماعية خطيرة، في علاقة ذلك بتزايد نسبة البطالة والفقر وتنامي التدخل الأجنبي.. من جهة أولى، وعملية التحوّل التي شهدتها هذه الأقطار من جهة ثانية، حيث اعتبر أن الأزمة كانت هي الدافع إلى التصويت بكثافة على المعارضة في مجمل الانتخابات التي شهدتها دول المنطقة، ما أسهم في تآكل شرعية النظم السياسية التقليدية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> محمد فايز فرحات: الأزمة المالية والتحوّل الديمقراطي في شرق آسيا، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، منشور في الموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793926&eid=719>

<sup>2</sup> يضيف الباحث أنه "رّما تكون من بين النقاط الرئيسية في نقد النموذج الآسيوي في التنمية هي إهماله للبعد الاجتماعي في عملية التنمية"، انظر في ذلك، محمد فايز فرحات: الأزمة المالية والتحوّل الديمقراطي في شرق آسيا، مجلة الديمقراطية، المرجع السابق.

ففي تايلاند، تميز المشهد السياسي على امتداد عدة العقود الماضية بهيمنة المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أثر بالسلب على مجمل المبادرات الإصلاحية التي عرفتها البلاد، وهو ما عكسته بعض الانقلابات التي تخضت عنها ارتباكات واضطرابات وصراعات داخل هذه الدولة.

وفي سنة 1997 وفي ظل الأزمة المالية التي أحاطت بالبلاد وبدول المنطقة، تم إصدار دستور جديد حمل مجموعة من المستجدات، تُتصل بتعزيز الحقوق السياسية والاجتماعية والحريات، علاوة على وضع ضمانات تدعم تخليق الحياة السياسية، عبر التأكيد على مبدأ المسؤولية.

ويشير الباحث "محمد فايز فرحات" إلى أن "الأزمة المالية خلقت بيئة اقتصادية واجتماعية مواتية لتمرير هذا الدستور"<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: حالات الفلبين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية

أما الفلبين التي حصلت على استقلالها في منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم، فقد كانت هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع حدة الاستبداد في مشهدها السياسي، ودخولها إلى مناخ ديمقراطي، من بينها تجاوز قانون الطوارئ، واندلاع الكثير من الاحتجاجات التي قادتها قوى المعارضة مطالبة فيها بالتغيير في البلاد، إضافة إلى بروز حالة من التصدع والتشظى داخل صفوف السلطة الحاكمة..

كانت هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية، أسهمت في نجاح التحول في الفلبين الذي اتخذ في مجمله طابعا سلميا، فعلاوة عن الحراك الداخلي، ووجود

<sup>1</sup> - محمد فايز فرحات: الأزمة المالية والتحول الديمقراطي في شرق آسيا، مجلة الديمقراطية، المرجع السابق

معارضة على قدر كبير من القوة والتأييد الشعبي، مع بروز زعيمة تحظى بشعبية ومقبولية في أوساط الجماهير<sup>1</sup>، إضافة إلى الدور الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية بدعوتها إلى التظاهر السلمي، لمواجهة تزوير الانتخابات، وتمرد بعض وحدات الجيش، كان للعامل الخارجي الضاغط أيضا، أثر في تسريع وتيرة التحول نحو الديمقراطية بالبلاد، وهو ما أفضى إلى سقوط الديكتاتور "فردناند ماركوس" وتولي زعيمة المعارضة "كورازون أكينو" رئاسة الدولة بتاريخ 25 فبراير من سنة 1986.

أما في أندونيسيا، فقد تم إسقاط نظام الرئيس "سوهارتو" تحت فعل ضغط الشارع، بعد حكم طال لأكثر من ثلاثة عقود، وهو ما سمح ببروز نظام انتقالي في عام 1999، قبل تنظيم انتخابات برلمانية وإعمال تدابير صارمة في مواجهة الفساد واحتكار السلطة واستغلالها، وبرز نقاشات سياسية دعمت هذا التحول.

ففي أعقاب انفصال تيمور الشرقية عام 1999، كان ينظر إلى بناء نظام حزبي قوي ومتمين كأداة هامة من أجل مواجهة النزعات الانفصالية وبناء ديمقراطية قوية.. وهو ما جعلها تضع مجموعة من الحوافز والقيود بصدد تطوير النظام الحزبي.. حيث طلبت من الأحزاب التي ترغب في المشاركة في الانتخابات أن تثبت أن لديها بناء تنظيميا للحزب يشمل فروعاً في أكثر من نصف المقاطعات بالبلاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - يتعلق الأمر بزعيمة المعارضة الفلبينية "كورازون أكينو".

<sup>2</sup> - فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي: التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، الطبعة 2005، ص 20

وأمام الجدل القائم حول الديمقراطية والإسلام مع صعود الإسلاميين إلى الحكم، يعتبر أحد الباحثين<sup>1</sup> أن النموذج الإندونيسي في الديمقراطية الإسلامية من الأمثلة الناجحة في ترسيخ المبادئ الديمقراطية.

وهكذا، وبإمكانات بشرية هائلة سمّتها التنوع، استطاعت اندونيسيا أن تراكم تجربة ديمقراطية متميزة، ورغم الصعوبات التي واجهت التجربة في بداياتها، على مستوى تفشي البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أنّها تمكنت من بناء مؤسسات ديمقراطية من أحزاب سياسية ومنظمات مدنية، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متقدمة.

ويمكن إجمال العوامل الداعمة للتحوّل داخل هذا البلد، في وجود شخصية<sup>2</sup> عسكرية منفتحة على رأس السلطة، لعبت دورا كبيرا في تدير التنوع المجتمعي بالبلاد والسعي لإنعاش الاقتصاد المتدهور حينها، علاوة على التدرّج في التحوّل، واعتماد قدر من الانفتاح ودعم الحقوق والحريات، وتعزيز المشاركة السياسية، إضافة إلى إعادة الاعتبار للتعددية والتنافسية الحزبية والسياسية، والتركيز على الديمقراطية المحلية، كمدخل لدعم الديمقراطية وطنيا، فيما تمّ تقنين مدّة ولاية رئاسة الدولة تفاديا للهيمنة واحتكار السلطة. وهي العوامل التي كان لها الفضل الكبير في خلق دينامية سياسية واقتصادية بالبلاد.

ويذهب أحد الباحثين<sup>3</sup> إلى أن مرحلة التحوّل الديمقراطي في إندونيسيا اعتمدت على عدد من العناصر أهمها؛ اعتماد الحوار الوطني بين كافة الطوائف

<sup>1</sup> - أحمد عبده طرابيك: إندونيسيا والنموذج الديمقراطي في العالم الإسلامي، الموقع الإلكتروني شباب النيل، بتاريخ 16-12-2014، خيار تشكيل مجلس عسكري أعلى، على الرابط:

<http://shbabalnil.com/Article/Item/31398>

<sup>2</sup> - يتعلق الأمر ب "سوسيلو بانبانغ يودونو" (2004-2014)

<sup>3</sup> - أحمد عبده طرابيك: إندونيسيا والنموذج الديمقراطي في العالم الإسلامي، المرجع السابق



السياسية، وانتهاج سياسة الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية بين كافة التيارات السياسية والدينية، وإجراء تعديلات على الدستور تضمن تحقيق المصلحة العامة، وإطلاق الحريات بمفهومها الواسع، إضافة إلى تقوية سلطة المجتمع المدني والاعتماد على فعالياته في بناء دولة عصرية جديدة، وتنمية المجتمعات المحلية ونهج سياسة الشفافية، وتفعيل دور الرقابة على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الدولة ومكافحة الفساد، ثم العمل على ترسيخ مبادئ الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كأساس لتطور وتقدم واستقرار الدولة.

أما كوريا الجنوبية التي كانت غارقة في مشاكل عسكرية وسياسية واقتصادية خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي، فهي لم تكن أحسن حالا من نظيرتها الشمالية في أعقاب الحرب الطّاحنة التي اندلعت بين الطرفين، من حيث هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي. حيث سادت في البلاد حالة من الحكم المطلق والهيمنة، على مستوى مصادرة الحقوق والحريات والتحكم في الإعلام ومنع التعددية الحزبية.

وبعدما أولت كوريا الجنوبية أهمية كبرى للجوانب التنموية، ومع الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي بدأت تظهر في سنوات الثمانينيات من القرن المنصرم، وتطور المنظومة التعليمية والبحثية ومخرجاتهما، تعزّز وضع الطبقة الوسطى، وتنامى الوعي السياسي بالبلاد، وبرز فاعلون اقتصاديون وسياسيون جدد، كما حدث حراك شارك فيه مختلف القوى داخل المجتمع من عمال وطلاب ومثقفين.. وهذه كلها عوامل أسهمت في خلخلة المفارقة القائمة بين نظام اقتصادي متطور ونظام سياسي تقليدي ومتخلف.

ففي أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، بدأت ملامح التحوّل تُتضح بصورة كبيرة في هذا البلد، رغم بعض الارتدادات الحاصلة، بعدما تمّ إعمال مجموعة من الإصلاحات السياسية استجابة لضغط الشارع، سواء على مستوى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حملت المعارضة إلى الحكم، أو على مستوى إقرار دستور أكثر تطوّراً، ممّا ساهم في ترسيخ التداول السّلمي على السلطة، وتبادل المواقع بين الأطياف السياسية بقدر من المرونة والسلاسة، وهو ما أتاح لهذا البلد أن يتوقع ضمن لائحة القوى الاقتصادية الدولية الكبرى في الآونة الأخيرة.

إن الانتخابات التي شهدتها كل من تايوان وكوريا الجنوبية خلال عامي 2007 و2008، باعتبارهما يمثلان تجربتين ديمقراطيتين فتيّتين، أكدت على استقرار النظامين وإمكانية تحقيق تناوب سياسي، كما سمحت بتجاوز المخاوف إزاء المستقبل السياسي للبلدين<sup>1</sup>.

ويبدو أن هناك مجموعة من المقومات والعوامل التي وفّرت الأجواء المناسبة لحصول تحوّل ديمقراطي بهذا البلد (كوريا الجنوبية)، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تزايد الاحتجاجات الطلابية بالبلاد، والتي كان لها أثر كبير في ترسيخ وعي سياسي داخل المجتمع؛
- وجود نظام سياسي مهيمن وغير شرعي، تعبّأت لمواجهته مختلف القوى داخل المجتمع؛

---

<sup>1</sup> - Sous la direction de Valérie Niquet: *Asie - Pacifique, L'Asie et La démocratie: entre blocages et transition?* dans RAMSES 2008, Sous la direction de Thierry de MONTBRIAL et Philippe MOREAU DEFARGES, Institut Français des Relations Internationales (Ifri) Paris, Dunod, septembre 2007, P 143.

- استئثار الجيش بمهام سياسية وازنة مرحلية؛
- تأثيرات المحيط، في علاقة ذلك بالتحوّلات السياسية التي شهدتها القلبيْن ٠٠؛
- الاستفادة من مساعدات اقتصادية هامة قدّمها الولايات المتحدة وعدد من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية؛
- الانفتاح على العالم الخارجي والتفاعل مع متغيراته على عكس كوريا الشمالية التي ظلّت محافظة ومنكفئة على ذاتها؛
- حدوث تطور اقتصادي مهم، أسهم في ظهور قوى مطالبة بالإصلاح السياسي، وترسيخ الحرية والتنافسية والشفافية؛
- وجود مفارقة بين اقتصاد متطور، ونظام سياسي شمولي متخلف؛
- تنامي الوعي بفعل السياسات الداعمة لحقلي التعليم والبحث العلمي؛
- ومن الدروس المستخلصة بصدد هذه التجارب الأسيوية، هو أن التحوّل الاقتصادي وما رافقه من تحديث للمجتمع، كان له أثر كبير في دعم التحوّل الديمقراطي في عدد من هذه البلدان، كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايوان.
- فيما لم يكن انتشار الفقر عائقاً أمام تعزيز مسار التحوّل الديمقراطي في الهند، وفي أندونيسيا كان لتطوير الاقتصاد أثر كبير في دعم التحوّل في هذا البلد الإسلامي.

وقد حدث توافق بين مختلف القوى السياسية في الهند التي تحتضن عددا كبيرا من الأعراق والأديان والطوائف، تحض عنه بلورة دستور ديمقراطي بعد

الاستقلال.. ونفس الأمر بالنسبة لماليزيا التي سعت إلى تديير تنوعها بصورة ديمقراطية، وشهدت تطورا اقتصاديا ملحوظا..

لكن، في مقابل هذه التجارب الآسيوية الواعدة، ما زالت الكثير من دول المنطقة تعيش أجواء التسلط والشمولية بصور مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة لكوريا الشمالية وفيتنام..

#### المطلب الرابع: التحوّل الديمقراطي في البلدان الإفريقية

كان لسقوط الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة الأثر الكبير في تفجّر الأوضاع في عدد من البلدان الإفريقية التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي وتبنّى نظام الحزب الواحد.

كما لا تخفى أيضا تداعيات الديون الخارجية التي أثقلت كاهل الأنظمة حينها وما خلفته من إكراهات اقتصادية واجتماعية كبرى، من فقر وبطالة ومديونية.. شكّلت أرضية لاندلاع الاحتجاجات وتزايد المطالب الدّاعية للتغيير.

شهدت الكثير من البلدان الإفريقية نزاعات دامية (الكوت ديفوار، ورواندا وكينيا، وسيراليون، والكونغو، ونيجيريا، وبوروندي..)، وهي النزاعات التي خلّفت آثارا إنسانية واقتصادية وبيئية خطيرة، بل وأدّت إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، مع تدفّق اللاجئين عبر الحدود.. وتحوّل العديد من الصراعات الداخلية إلى نزاعات وحروب إقليمية..

وشكّلت الصّراعات العرقية والإثنية والدينية عاملا أساسيا في عرقلة التحوّل في دول القارّة التي تحفل بمكوناتها الاجتماعية والثقافية المختلفة، حيث

انعكس ذلك على تكوين وأداء الأحزاب السياسية التي ظلت تقوم في غالبيتها على أسس عرقية وإثنية، بدل الارتكاز إلى البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. كما ظلّ الولاء بدوره خاضعا لهذه الاعتبارات، مما جعل الانتماء ضيقا. وقد فتحت هذه العوامل مجتمعة باب التدخلات الأجنبية التي عمقت المشاكل والصراعات أكثر..

### الفرع الأول: سياقات التحول الديمقراطي في إفريقيا

عانت مجمل الدول الإفريقية من ويلات الاحتلال الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تعرّضت شعوبها لأفظع الممارسات الزجرية والجرائم المختلفة، فيما نهبت خيراتها وثرواتها، ما كان له الأثر السلبي على مسارها السياسي والتنموي، الذي زادت من تعقيداته وارتباكها ظروف الحرب الباردة، رغم حصول الدول الإفريقية على استقلالها<sup>1</sup>.

وقد زاد من حدة معاناة شعوب هذه القارة، ما فرضته الأنظمة الاستعمارية من مظاهر التمييز العنصري، إضافة إلى انتشار الأوبئة والأمراض والفقر والجفاف الذي عمق من حدة هذه المعاناة، بصورة أثرت سلبا على مكانة القارة دوليا، علاوة على تفشي الصراعات الداخلية المسلحة وتعاقب الانقلابات في عدد من الأقطار.

يشير أحد الباحثين<sup>2</sup> إلى أن تجارب التنمية الفاشلة في أفريقيا، توضح أن تأجيل الديمقراطية لم يحقق التنمية، فخلال العقود الماضية من التسليطة

<sup>1</sup> - تحتضن القارة الإفريقية في الوقت الراهن أكثر من خمسين دولة مستقلة.

<sup>2</sup> - حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا - القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، منشور ضمن الموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، الرابط:

<http://digital.ahram.org/eg/articles.aspx?Serial=217607&eid=225>

السياسية، انخفاض مستوى المعيشة في إفريقيا بصورة مستمرة، كما أن مشاركة إفريقيا في التجارة الدولية والإنتاج الصناعي انخفضت بشكل واضح..

وعلى المستوى السياسي، شهدت الدول الإفريقية منذ الاستقلال تجارب متنوعة لتأسيس نظم الاستبداد والهيمنة، آسمت جميعها بغياب المؤسسات، ووجود السلطة الشخصية الأوتوقراطية، وبعدم أهمية الدور الذي تلعبه القوانين الدستورية، ومع انحسار سياسات التعددية السياسية بغياب النظم التنافسية وإعلان هيمنة نظم الحزب الواحد<sup>1</sup>..

عاشت العديد من البلدان الإفريقية على إيقاع الكثير من الإكراهات التي أثرت بالسلب على أوضاعها السياسية وكرست الاستبداد، ونذكر من ذلك على سبيل المثال:

- تغييب الشعوب عن صناعة القرارات المختلفة؛

- تهميش المعارضة؛

- تفشي الفساد؛

- تنامي المعضلات الاجتماعية والاقتصادية؛

- تزايد الانقلابات العسكرية..

وفي بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وتحت ضغط هذه العوامل مجتمعة، بدأت شرعية العديد من النظم الحاكمة في إفريقيا تتآكل.

---

<sup>1</sup> - حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا - القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، المرجع السابق

ويبدو أن التحولات الدولية الكبرى التي حدثت في العقدين الأخيرين، سمحت للكثير من الشعوب الإفريقية لأن تنشُد الحرية والديمقراطية، وتطالب باحترام حقوق الإنسان، وتجاوز مظاهر الاستبداد والهيمنة..

ففي دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تراجعت نسبة الانقلابات إلى حدّ الندرة منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، وتزايدت في مقابل ذلك العمليات الانتخابية. غير أن هذه الأخيرة ما زال يتخللها التزوير وعدم القبول بالنتائج، علاوة على استمرار الإكراهات الاجتماعية وخرق حقوق الإنسان.

ويشير أحد التقارير إلى أن هناك ستّ دول فقط بهذه المنطقة تتميز انتخاباتها بكونها حرة ونزيهة هي بوتسوانا والرأس الأخضر وغانا وموريشيوس وجنوب أفريقيا وزامبيا، كما يضيف التقرير بأن عدد الانتخابات التي نظمت في السنوات الأخيرة منذ عام 2000 زاد بحوالي 15 إلى 20 عملية انتخابية<sup>1</sup>.

لا تخلو تجارب التحوّل في إفريقيا من ارتدادات وصعوبات، فقد شهدت مالي صراعا عنيفا على السلطة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ما أدى إلى إسقاط حكم الرئيس "موسى تراوري"، وبعد فترة تمّ انتخاب "ألغا عمر كوناري" بتاريخ 9 يونيو من عام 1992 كأول رئيس منتخب بشكل ديمقراطي بالبلاد، بعد عدّة عقود من هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة بالبلاد.

لم يكتب لهذه التجربة الإفريقية الفتية النجاح، حيث شهدت مجموعة من الارتدادات، فقد أحدث انقلاب الجيش على نظام الرئيس "أمدو توماني" في مارس 2012 فراغا أمنيا بالبلاد وأربك مسارها السياسي.

---

<sup>1</sup> - Democracy index 2011, Democracy under stress, A report from the Economist Intelligence Unit, p 6

فيما استثمرت بعض الحركات المتمردة من الطوارق ضمن الحركة الوطنية لتحرير إقليم "أزواد" هذا الفراغ لتبسط السيطرة على جزء كبير من شمال البلاد وتعلن استقلاله، ما أدخل البلاد في متاهات سياسية وعسكرية خطيرة، فتحت باب التدخل العسكري "الفرنسي"، وانطلاق عدة مبادرات سياسية قادتها الأمم المتحدة وبعض دول المنطقة، مما سمح بعودة النظام الشرعي للحكم.

عمّ التفاؤل بصدد الأزمة في مالي، على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، مع انتخاب "إبراهيم بوبكار كيتا" رئيسا للبلاد عام 2013، بعد صراعات سياسية وعسكرية، وإشكالات عميقة فرضها تمدد الجماعات المسلحة داخل البلاد، ورغم حصيلته المتواضعة في هذا الخصوص على امتداد خمس سنوات، فاز "كيتا" بولاية رئاسية ثانية عام 2018، تامت فيها حدة المخاطر الأمنية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية.. والتي زاد من تعقدها عدم انفتاح الرئيس على عدد من الفاعلين من معارضة وقوى دينية ومدنية، وصدور قرار عن المحكمة العليا يقضي بإلغاء فوز المعارضة بعدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية، ما أدّى إلى احتقان الوضع من جديد، وهو ما عكسه تنامي الانتقادات إلى نظام "كيتا" واتهامه بالتزوير والفساد، وبالمسؤولية على تأزم الأوضاع في البلاد.

كان من الطبيعي وسط هذه الظروف أن تتهور الأوضاع الاجتماعية والأمنية، وتنفق الجماعات المسلحة، وتنتشر في مناطق مختلفة من البلاد، مخلفة وراءها عددا كبيرا من الضحايا، كما تزايدت حدة الجرائم المتعلقة بالسرقات والاختطاف والاعتداءات الجنسية، وهو الأمر الذي نبهت له الكثير من الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية..



وشهدت البلاد تظاهرات شعبية عارمة قادتها قوى المعارضة، وحركة 05 يونيو التي تجمع عددا من الفاعلين السياسيين ورجال الدين وهيئات المجتمع المدني، والتي لم تخل من ضحايا، وقد طالب خلالها المحتجون برحيل الرئيس، أمام تأزم الوضع من جهة، وعدم تجاوب المعارضة مع بعض التنازلات التي عبر عنها الرئيس في سبيل الحد من الاحتجاجات من جهة أخرى..

ووسط هذه الأجواء المحتقنة، شهدت البلاد في الثامن عشر من شهر غشت/ أغسطس عام 2020، تمردا جرى في إحدى القواعد العسكرية بضواحي "باماكو" أسفر عن اعتقال الرئيس "كيثا"، الذي أعلن خلال نفس اليوم عن استقالته كرئيس للدولة، وعن حل البرلمان والحكومة.

تبرز الكثير من المؤشرات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تعقد الأزمة في مالي، فلا التدخل الدولي بقيادة فرنسا، الذي شهدته البلاد قبل سنوات استطاع أن يحاصر الإرهاب، الذي ما زال يهدد الاستقرار في المنطقة برمتها، ولا مكنت عودة الشرعية الدستورية إلى البلاد بعد الانتخابات التي حملت "كيثا" إلى الحكم فقي أعقاب الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد عام 2012، أن تنهي الصراعات العرقية، وتنشر الأمن، وتقوي سلطة الدولة على امتداد التراب المالي..

إن كسب رهان الاستقرار في مالي وفي منطقة الساحل بشكل عام، يمكن أن يتأتى من زاويتين، الأولى داخلية، تقوم على إحداث حكومة وطنية قوية تقود المرحلة الانتقالية التي تفضي إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية ذات مصداقية، وعلى تقوية المؤسسات السياسية والدستورية، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية، وإقرار الأمن في كامل تراب البلاد، ومعالجة الملفات الاجتماعية

المطروحة، مع تعزيز الجبهة الداخلية في إطار من المسؤولية، وتعبئة الجهود والموارد في مواجهة الإرهاب..

والثانية خارجية، تتأسس على الموازنة بين تقديم العون العسكري لمحاصرة الجماعات الإرهابية من ناحية، ودعم جهود التنمية، والمساهمة في الحد من المعضلات الاجتماعية من ناحية أخرى..

في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم شهدت كينيا أحداثا داميا، بعدما عمدت القوات الأمنية باستهداف المعارضة، الأمر الذي ولد استياء دوليا وبخاصة من الجانبين الأمريكي والأوروبي اللذان هددا بوقف المساعدات عن هذا البلد. وهو ما مهد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في بداية التسعينيات. وفي عام 1997 وفي أجواء الاستعداد لتنظيم الانتخابات العامة، اندلعت الصراعات والقتال من جديد، ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا.

شهدت البلاد خلال نفس السنة اعتماد دستور تضمن مجموعة من المستجدات والمكتسبات، في علاقة ذلك بدعم استقلالية القضاء، وتعزيز حقوق الإنسان وتمكين المعارضة من مجموعة من الحقوق إضافة إلى دعم التعددية الحزبية.

ورغم ذلك، لم يحدث تطور كبير على مستوى تداول السلطة، حيث ظل "حزب كانو" هو المهيمن والمسيطر على المشهد السياسي.

وفي عام 2002 شهدت البلاد بوادر تحوّل ديمقراطي هام، بعدما توجهت المعارضة نحو التكتل والتنسيق، وهكذا أحدث الاتحاد الوطني من أجل التغيير من قبل ثلاثة أحزاب هي الحزب الديمقراطي، والحزب الوطني الكيني وحزب "فورد كينيا"، قبل أن تلتحق به مجموعة أخرى من الفعاليات الحزبية والسياسية

المعارضة، ليتم تغيير اسمه إلى "الاتحاد الكيني الوطني"، وهو ما مهد لوصول "مواي كيباكي" إلى الرئاسة بعد انتخابات رئاسية وبرلمانية جرت في ظروف أفضل بكثير من سابقتها.

تشير التجارب الإفريقية إلى أهمية المؤتمرات كسبيل لتدبير مرحلة التحوّل نحو الديمقراطية في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة. وتعدّ صيغة تأسيس المؤتمر الوطني من أبرز مناهج التغيير السّلمي للأنظمة التسلّطية التي ظهرت في إفريقيا من خلال المفاوضات التي تمّ غالباً تحت ضغط شعبي عارم.

وقد عقد هذا المؤتمر لأول مرّة في دولة بنين عام 1990، كما انعقد مؤتمر وطني آخر في الكونغو، كان له الفضل الكبير في الحسم مع نظام الحزب الواحد، من خلال إحداث مجلس أعلى يمارس سلطات الإدارة والتوجيه في البلاد، إلى حين تنظيم الانتخابات البرلمانية لعام 1992. ورغم الصعوبات والتضييق التي واجهت عمل المؤتمر، فقد تمكّنت المعارضة تحت وطأة الاحتجاجات الشعبية التي عمّت البلاد، من إعادة افتتاح المؤتمر الوطني ودعم صلاحياته في مجال صياغة الدستور وسنّ القوانين، وهو ما جعل صيغة المؤتمر الوطني باعتبارها إحدى الآليات المدنية للتحوّل الديمقراطي، نموذجاً يحتذى به من أجل التغيير في إفريقيا<sup>1</sup>.

وتشير تجارب العديد من الدول الإفريقية في هذا الصدد أيضاً، إلى الدور الكبير الذي لعبته الضغوطات الخارجية، وبخاصة من قبل فرنسا التي وظّفت آلية المساعدات الاقتصادية في الدفع باتجاه إقرار مجموعة من الإصلاحات، وتندرج تجربة الكونغو في هذا الإطار.

<sup>1</sup> - انظر في هذا الشأن، حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحوّل الديمقراطي في أفريقيا - القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، المرجع السابق

لا تخفى تأثيرات المشروطة الدولية في دعم هذا التحول، حيث بدأت الكثير من الدول المانحة والمؤسسات المالية والاقتصادية تفرض شروطا مرتبطة بدعم الإصلاح السياسي والاقتصادي، في مقابل استمرار تدفق المعونات والمساعدات والقروض لهذه الأقطار.

وعلى امتداد عقد من الزمن بعد نهاية الحرب الباردة، بادرت أكثر من ثلاثين دولة إفريقية إلى اعتماد إصلاحات سياسية هامة، توجت بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، كما اعتمدت دساتير<sup>1</sup> ديمقراطية، تضمنت مقتضيات أقرت بالتعددية الحزبية والسياسية، ودعمت الحقوق والحريات، وأرست مبدأ الفصل بين السلطات..

### الفرع الثاني: تجربة جنوب إفريقيا

تستأثر التجربة السياسية الجنوب- إفريقية بأهمية كبيرة لدى الباحثين والمهتمين بقضايا الديمقراطية، ذلك أن هذا البلد الإفريقي تمكن من طي صفحات أليمة من تاريخه، ليفتح آفاقا جديدة راكم خلالها تجربة واعدة في محيط إقليمي سمته العامة هي الجمود والاستبداد..

عانت جنوب إفريقيا من نظام الفصل العنصري المقيت، لما يربو عن النصف قرن، فقد سعى النظام القائم حينئذ بزعامة "الحزب القومي" إلى إقصاء السود، ومصادرة حقوقهم ضداً على كل المواثيق والاتفاقيات والتشريعات الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان، ما خلف حالة من الاستياء الداخلي والدولي، حيث صدرت الكثير من التقارير والقرارات التي تدين هذا النظام، وتم فرض العديد من العقوبات الدولية، وهو ما شكل عامل ردع حقيقي أسهم في تآكل هذا النظام وفقدانه لشرعيته داخليا وخارجيا.

<sup>1</sup> - اعتمدت دساتير جديدة في كل من رواندا عام 1991 وأوغندا عام 1995 ونيجيريا عام 1999..

وبعد نضالات وتضحيات كبيرة قادها حزب المؤتمر الوطني بزعامة "نلسون مانديلا" من خلال الاحتجاج والاعتصام والعمل المسلح... علاوة على العوامل الدولية الضاغطة، لم يكن هناك بدّ من تراجع نظام الفصل العنصري عن التنازل، والدخول في تجربة ديمقراطية واعدة.

وهكذا، راكمت جنوب إفريقيا تجربة ديمقراطية هامة، لعب فيها الزعيم "نيلسون مانديلا" بكفاءته ورمزيته دورا كبيرا في مسارها، حيث اقترن التحول في هذا البلد الخارج مجروحا من تجربة الميز العنصري، بالمصالحة وطي صفحات الماضي بأسلوب متدرّج لم يخل من صعوبات.

بدأ الانفراج بالبلاد مع وصول زعيم الأقلية البيضاء "فريدريك وليام دي كليرك" إلى الحكم عام 1989، ومع الاعتراف بحزب المؤتمر الوطني وإطلاق سراح الزعيم "نيلسون مانديلا" سنة 1990 بعد مضي 27 عاما على اعتقاله. وهكذا شهدت البلاد مجموعة من التحولات المتسارعة، في إطار توافق بين حكومة البيض وحزب تجمع المؤتمر الوطني، على درب التخلص من تبعات نظام الفصل العنصري<sup>1</sup>.

وكان هناك سعي حثيث نحو تأمين الانتقال عبر اعتماد الدستور سنة 1993، وتنظيم الانتخابات التي تخّص عنها فوز حزب المؤتمر الوطني وتولي "مانديلا" رئاسة البلاد (1994-1999)، وهو ما سمح برفع العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا.

---

<sup>1</sup> - يشار إلى أن نظام الفصل العنصري الذي شهدته جنوب إفريقيا منذ منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم، ارتكب مجموعة من الجرائم في حق السكان، بل وصل الأمر إلى حد استصدار قوانين تمييزية تجسد هذه الجرائم وتشرعها، كما هو الشأن بالنسبة لقانون مناطق الجماعات والإقامة وتسجيل السكان..

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تمت المصادقة على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي تخضت عنه لجنة الحقيقة والمصالحة<sup>1</sup> التي ترأسها القس "ديسموند توتو"، وسعت إلى التعاطي مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي خلفها نظام الفصل العنصري، حيث منحت لها صلاحيات حقيقية ووازنة، على مستوى أعمال التحقيقات والاستماع للجنة وللضحايا والشهود..

ومن إيجابيات هذه التجربة، أنها حاولت الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة من جهة، وتجاوز حدوث الانتهاكات في المستقبل من جهة أخرى، حيث كان للتوافق بشأن الدستور أثر كبير على نجاح التجربة، إضافة إلى اعتماد مقارنة متميزة في التعاطي مع انتهاكات الماضي، تقوم على اعتراف الجناة بجرائمهم وأخطائهم وتقديم اعتذار عن ذلك، كشرط لخصولهم على العفو.

سمحت تجربة العدالة الانتقالية في جنوب إفريقيا بكشف الحقائق وتوفير أجواء تعايش ومصالحة بنّاءين، بالإضافة إلى دعم الانتقال الديمقراطي في البلاد.. ويردّ أحد الباحثين<sup>2</sup> نجاح هذه التجربة إلى وجود توازن القوى في المجتمع، والاتفاق على حلّ وسط يني النظام القديم، وبلورة القوى الديمقراطية لتحالفات لكسب الأغلبية داخل المؤسسات الجديدة، إضافة إلى السلطات الهامة والاستقلالية اللذين تمتعت بهما الهيئة (لجنة الحقيقة والمصالحة) والدعم الذي حظيت به من قبل المجتمع المدني والسياسي.

<sup>1</sup> - اشغلت هذه الهيئة على الكثير من الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجبر الأضرار وإعادة التأهيل وملف العفو على الجناة، وذلك ما بين أبريل/ نيسان من عام 1996 وأكتوبر/ تشرين الأول من عام 1998.

<sup>2</sup> - عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية، تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 14 فبراير 2013، على الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.htm>

وخلاصة القول، إنه وإلى جانب التحديات التي يفرضها التنوع العرقي والديني والإثني المميز للمجتمعات في إفريقيا، يطرح أيضا التحدي الاقتصادي بشكل أساسي وملح، حيث أن التحوّل السياسي يصطدم بمجموعة من الإكراهات في علاقة ذلك بمخلفات الاستعمار، وضعف البنيات التحتية، وتفشي الفقر والأمية والبطالة والفساد، الأمر الذي يطرح إشكالات كبرى في ارتباطها بتعزيز مسار التنمية، وهو ما يفسّر الارتدادات التي شهدتها بعض الدول، كما هو الشأن بالنسبة لمالي.

## المبحث الثاني: تجارب التحوّل الديمقراطي والدروس المستفادة عربيا

تختلف سياقات التحوّل الديمقراطي بحسب البلدان والمناطق، ففي أقطار أوروبا الشرقية كان لرحيل الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة أثر مباشر في انطلاق موجات التحوّل في هذه البلدان، بحكم العوامل الإيديولوجية المشتركة والقرب الجغرافي، حيث تفاعلت مجمل دول أوروبا الشرقية التي كانت تسبح في "فلك موسكو" بصورة كبيرة مع ما جرى من تحولات، منذ وصول الرئيس "ميخائيل غورباتشوف" رائد "البريسترويكا" إلى رأس قيادة الاتحاد السوفيتي السابق.

تشير الممارسة إلى أن عددا من دول الحراك العربي، وجدت صعوبة كبيرة في تدير المرحلة الراهنة بتعقيداتها، وأزماتها المختلفة، وعلاقة بما تقدمه تجارب أوروبا الشرقية من دروس وعبر في هذا الخصوص، يشير أحد الباحثين<sup>1</sup> إلى أن فشل الدول العربية في تحقيق ما نجحت فيه العديد من دول أوروبا

<sup>1</sup> - رضوان زيادة: التحوّل الديمقراطي في أوروبا الشرقية، هل من دروس للعالم العربي؟ المرجع السابق

الشرقية، يعود إلى مجموعة من الاعتبارات، أولها، أن اعتماد الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية على الحزب الشيوعي السوفييتي، جعلها تنهار بانهياره، وفي مقابل ذلك لم تكن الأحزاب الاشتراكية في المنطقة العربية على قدر كبير من الولاء والاستناد في شرعيتها إلى هذا الحزب، وهو ما جعلها قادرة على التكيف بسهولة مع التحولات الدولية المتسارعة وإحياء دورها بناء على العامل القومي والوطني، بعد انتهاء المفعول الإيديولوجي.

أما الاعتبار الثاني، فيكمن في أن الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، ظلت أحزاباً سياسية تعمل بشكل مؤسسي.. حيث كان القرار في النهاية يخضع لمنطق التشارك من القيادة الحزبية العليا، وهو ما لا ينطبق على الحالة العربية، كما هو الشأن بالنسبة لحزب البعث في سوريا، الذي ظل مجرد جهاز تبريري أو دعائي لقرارات "الرئيس القائد"..

وهناك فارق آخر، يتجلى في ضعف الشعور القومي<sup>1</sup> في دول أوروبا الشرقية، مقارنة مع الدول العربية الذي أسهم الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في تناميّه.

كما لعب العامل الخارجي دوراً مركزياً في دعم التحول في أوروبا الشرقية، وهو ما تجسد في الضغوطات الأمريكية والأوروبية على الأحزاب الشيوعية، فيما نجحت الكثير من النظم العربية في تلافي حدة هذا الضغط باستغلال الصراع العربي - الإسرائيلي أو استثمار الإمكانيات النفطية في هذا الصدد.

---

<sup>1</sup> - في الوقت الذي لم تستطع فيه دول أوروبا الشرقية أن تستغل هذا العامل في دعم هيمنتها وتأييد حكمها، نجحت الكثير من الأنظمة العربية في ذلك، بالتهيب من الحروب الأهلية أو الأخطار الخارجية.



وتشير الباحثة دة. هالة مصطفى إلى مجموعة من الظواهر التي تجعل التحوّل الديمقراطي صعباً في المنطقة العربية، مقارنة مع أوروبا الشرقية، فهذه الأخيرة هي في النهاية "امتداد لأوروبا الغربية، تقاسمها أصولها الثقافية، أما العالم العربي-الإسلامي، فتظلّ له ثقافته الخاصة.."، حيث تستحضر في هذا الشأن "الصراعات الطائفية والمذهبية، واستمرار المجتمع التقليدي القبلي والعشائري، وغلبة ظاهرة المعارضة الأصولية على المشهد السياسي، والصراع بين أصحاب الدعوة إلى "الدولة الدينية" وبين الداعين إلى "الدولة المدنية الحديثة"<sup>1</sup>.

وفي أمريكا اللاتينية، كان للمعاناة التي كابدها شعوب المنطقة مع ظاهرة الانقلابات العسكرية، أثر كبير في إنضاج تجربة التحوّل، وصعود التيارات الاشتراكية إلى الحكم، بما جعل الكثير من هذه الأقطار، تحقّق إنجازات مهمة على المستوى السياسي والاقتصادي.

وقد أسهمت تجارب العدالة الانتقالية التي اعتمدها الكثير من دول أمريكا اللاتينية، في توفير الأجواء النفسية، والشروط السياسية لإنجاح التحوّل في إطار من التوافق.

وفي إفريقيا، التي عانت ويلات الاستعمار والتبعية والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية لعقود، عرف التحوّل في كثير من الأقطار منذ بداية التسعينيات شكلاً عنيقاً، وهو ما برز في الجزائر والصومال والكونغو وسيراليون ومالي..، حيث تراوحت الأمور بين المدّة تارة والجزر تارة أخرى، بفعل تعقّد

<sup>1</sup> - د. هالة مصطفى: التحوّل الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي الأهرام اليومي، 16 مايو 2010، على الرابط:

2010http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=137483&eid=1894

الأوضاع السياسية والاجتماعية، علاوة على العوامل المرتبطة بعدم القدرة على تدبير التنوع المجتمعي، وهو ما جعل الكثير من هذه التجارب تُعثر في بداية الطريق.

تؤكد مجمل هذه التجارب على اختلافها وتنوعها، أن طبيعة التحوّل وشكله، تؤثر بشكل كبير في مساراته ومآلاته، كما تبرز أن طريق التحوّل لا يخلو من صعوبات ومخاطر وتعقيدات، في علاقة ذلك بالإكراهات الاجتماعية والاقتصادية، وتصدّع وتشتت القوى المعارضة، وعدم بلورتها لتصور إصلاحى مشترك، كما تؤكد أيضا أن دخول المؤسسة العسكرية على الخطّ، كثيرا ما يجعل التحوّل أكثر كلفة..

كما تبرز أيضا، أن حدوث توافق بين مختلف القوى والتيارات السياسية، هو أمر ضروري على طريق دعم التحوّل الديمقراطي، كسبيل لتجاوز الأحادية والشمولية، واعتماد الخيار الديمقراطي والمرونة في التعاطي مع القضايا الخلافية الكبرى، وينصبّ التوافق عادة على إشراك مختلف القوى في إرساء التغيير وبلورة تصورات استراتيجية لبناء المستقبل السياسي والاقتصادي، وتدبير مختلف الأزمات والصراعات، ومواجهة القوى الراضية للتحوّل..

وتشير التجارب أيضا إلى أن التحوّل قد يأخذ فترة زمنية قصيرة في بعض الأحيان، وقد يأخذ مدة طويلة، كما هو الشأن بالنسبة للتجربة البولندية. وقد استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق وجنوب أوروبا على سبيل المثال، فترة تتراوح ما بين 4 و7 أشهر في حدها الأدنى في اليونان ورومانيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، ووصلت إلى 18 شهرا في البرتغال وإسبانيا وبولندا والمجر، واستغرقت عملية التحوّل التدريجي في المكسيك حوالي سبعين عاما<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنتدى الدولي حول مسارات التحوّل الديمقراطي، المرجع السابق، ص 7

ربطت بعض الأنظمة الاستبدادية والشمولية في المنطقة، بين تحقق التحوّل الديمقراطي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهذه معادلة مردود عليها، غالباً ما تُندرج بها هذه الأنظمة لتبرير استبدادها وتعزيز احتكارها للسلطة.. ذلك أن الهند راكمت تجربة ديمقراطية واعدة، رغم الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، في حين لم يسمح توافر إمكانيات اقتصادية هائلة لبعض الدول الغنية - بما فيها دول عربية - ببلورة تجارب ديمقراطية..

تنطوي تجارب التحوّل الديمقراطي على خصوصيات يفرضها المحيط الداخلي بكل مكوناته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية استحضار هذه التجارب بدروسها الهامة على المستوى العربي، فإن ذلك لا يعني استيرادها وتطبيقها بشكل عشوائي.

تقدّم التجارب الدولية المشار إليها، مجموعة من الخلاصات بصدد المقومات الداعمة للتحوّل. ومن خلال التطرق لمجمل هذه التجارب، واستحضار مختلف النظريات المرتبطة بالتحوّل الديمقراطي، يمكن إجمال العوامل الداعمة لهذا الأخير، فيما يلي:

- حدوث توافقات سياسية بين مختلف القوى للانخراط في تحقيق التحوّل؛

- وجود وعي سياسي يدعم التحوّل؛

- وجود أزمة أو أزمات سياسية، علاوة على تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية؛

- بروز نخب وأحزاب، وقيادات سياسية تتمتع بالشرعية في أوساط المجتمع<sup>1</sup>؛
- وجود معارضة قوية وعلى قدر من الانسجام؛
- الاعتدال في طرح مطالب القوى المعارضة<sup>2</sup>، مع التدرج في طرح الأولويات؛
- تآكل وتراجع الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة؛ ووجود تصدع بين أطرافها؛
- وجود إعلام حرّ ونزيه ومستقل عن السلطة الحاكمة؛
- وجود فعاليات مستقلة من المجتمع المدني داعمة للتحوّل؛
- تحييد دور المؤسسة العسكرية، وربطه بحفظ النظام وحماية المؤسسات؛
- أو تدمير مرحلة انتقالية محددة؛
- توخّي التوافق في التعاطي مع المشكلات القائمة، والتّركيز على الرّهانات والتّحديات والأولويات المشتركة؛
- وجود مبادرات ومواقف خارجية (دول ومنظمات دولية حكومية أو غير حكومية ومؤسسات مالية؛ وشخصيات دولية..) محايدة أو داعمة للتحوّل؛
- وجود تجارب ديمقراطية رائدة في الجوار، تسمح بالضغط باتجاه تحقّق التحوّل الديمقراطي<sup>3</sup>؛

<sup>1</sup> - لا يخفى - في هذا السياق- الدور القيادي والمحوري الذي لعبه كل من الزعيمين "مانديلا" و"فاليسا" في بلديهما في فترات التحوّل..

<sup>2</sup> - يرى أحد الباحثين أنه "كلما اعتدلت مطالب القوى السياسية، كلما اكتسبت هذه القوى المزيد من الثقة الشعبية كيدل ديمقراطي محتمل للنظام القائم". انظر في هذا الصدد، ماجد حمدون: تجارب الانتقال الديمقراطي، المسبقات - الدروس، الموقع الإلكتروني للمندسة السورية، بتاريخ 04 أبريل 2013، على الرابط:

<http://the-syrian.com/archives/96905>

<sup>3</sup> - لا تخفى في هذا الشأن تأثيرات المحيط على الثورة البرتغالية في أوكرانيا، ونعني بذلك التحولات السياسية المحفّزة التي شهدتها كل من صربيا عام 2000 وجورجيا عام 2003.

- إرساء أجواء من الثقة بين مختلف التيارات والقوى السياسية الأخرى، وترسيخ ضمان بطاقة العودة للخصوم السياسيين؛
- اعتماد آليات العدالة الانتقالية، كسبيل للتخلص من تركة الماضي في ارتباطها بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإعادة الاعتبار للضحايا؛
- الانكباب على بناء مؤسسات دستورية، وبلورة تعددية سياسية؛
- إعمال إصلاحات تسمح بتحديث الاقتصاد، والرفع من قدرته التنافسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتجاوز الإكراهات الاجتماعية المرافقة للتحوّل؛
- التحلّي بالصبر وبطول النفس، والافتناع بأن للتحوّل كلفته وضريبته، كسبيل لتجاوز الطروحات المحبطة التي تربط التغيير والانتقال والتحوّل..
- بالأزمات والصراعات والاستلاب الأمني، والانتقام والمعضلات الاجتماعية والتراجعات الاقتصادية..

إذا كانت دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وعدد من الدول الإفريقية والآسيوية، قد انخرطت في أعمال مبادرات إصلاحية، بشكل جدّي، بعدما انحازت للديمقراطية كأسلوب لتدبير الشأن العام، فإن مجمل الإصلاحات التي عرفتها الأقطار العربية بدت بطيئة وغير شاملة، ولم تعكس في العمق تطّعات الشعوب، وظهرت وكأنها تستهدف تحسين صور وسمعة هذه الدول في الخارج<sup>1</sup>.

على الرغم من التحدّيات التي تواجه مسار التغيير والإصلاح في عدد من دول الحراك، فإن هناك مجموعة من التدابير والإجراءات الهامة التي تقتضي المرحلة اتخاذها، كسبيل للحسم مع إكراهات الماضي وبناء دولة ديمقراطية. وهي

<sup>1</sup> - إدريس لكربني: "الديمقراطية" الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" الدولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 125، ربيع 2006، ص 170

التدابير التي نهجتها الكثير من البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا في العقود الأخيرة ضمن سياق تحوّلها، بسبل لا تخلو من تفاوت في الأهمية أو تباين يعكس خصوصية كل بلد.

إن الفترة الراهنة التي تمرّ بها الكثير من دول المنطقة، تفرض الحرص على اعتماد حكمة أمنية توازن بين فرض النظام من جهة، واحترام الحقوق والحريات من جهة أخرى، وما يتّصل بذلك من حماية أمن الأشخاص والمؤسسات والأموال، والسعي لإعمال إصلاحات اقتصادية تدعم سلاسة التحوّل وتقويّ شعبيته، واعتماد التعددية السياسية والحزبية والتناوب والتداول السّلمي على السلطة، علاوة على إحداث آليات وهيئات لتدبير الأزمات والصراعات في مختلف المجالات.. كما تتطلّب المرحلة إشراك الشباب والنساء ومختلف مكونات المجتمع في رسم آفاق المستقبل..

تشير الكثير من التجارب السياسية المقارنة، كما هو الشأن بالنسبة لعدد من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، أن الدين يمكن أن يُوظف في سياقات سياسية وثقافية مختلفة لدعم عملية التحوّل الديمقراطي أو لتبرير الاستبداد<sup>1</sup>.

شكّل الحراك الراهن فرصة ذهبية للتيارات الإسلامية التي وصلت إلى الحكم لإثبات كفاءتها وقدراتها على تدبير الشأن العام، غير أنه وفي الوقت الذي اتجهت فيه بعض هذه التيارات إلى أعمال مراجعات مختلفة على مستوى أفكارها ومبادئها، وتمرّست على تدبير الشأن العام، ففي تجارب أخرى سقطت في أخطاء قاتلة، خلفت أجواء من الشك بصدد توجّهاتها ومواقفها من الخصوم السياسيين، وقواعد اللعبة الديمقراطية بشكل عام..

<sup>1</sup> - د. حسنين توفيق إبراهيم: التحوّل الديمقراطي من منظور عربي، المرجع السابق.

لقد كشفت بعض تجارب التيارات الإسلامية في السلطة، كما هو الشأن بالمغرب وتونس، أن هذه الأخيرة، وعلى عكس ما كانت تروج له من نقاوة وتميز، لا تختلف في أدائها عن باقي الأحزاب، ومعرضة للسقوط في خروقات مختلفة، كما أنها لا تقدم حلولاً سحرية.. حيث كشفت الممارسة عن ذلك البون الشاسع بين الشعارات وحسن النية في التعاطي مع قضايا الإصلاح والذي تمّ الترويج له على نطاق واسع، من موقع المعارضة من جهة، وبين توخي الكفاءة، والقدرة على تحقيق ذلك ميدانياً من موقع السلطة، من جهة أخرى.

حقيقة أن الحكومات الجديدة في دول الحراك، تجد نفسها أمام معضلات اجتماعية حقيقية، وأمام إكراهات واقتصادية كبيرة، تتطلب البحث عن حلول استراتيجية، على مستوى اعتماد انفتاح اقتصادي، وجلب الاستثمارات الخارجية، وتشجيع الاستثمارات الداخلية، ودعم السياحة وإعمال إصلاحات ضريبية، ومكافحة الفساد المالي والإداري.. وهي رهانات لا يمكن أن تتحقق إلا مع تحقيق الاستقرار والأمن وبناء المؤسسات، وزرع الثقة بين مختلف الفرقاء والتيارات السياسية، وتجاوز الأخطاء والاختلالات السابقة..

### المطلب الأول: المداخل القانونية والسياسية لدعم التحول

#### الديمقراطي

تعدّ مداخل التحول نحو الديمقراطية، كما تمت الإشارة إلى ذلك، حيث تتحكم فيها عدة اعتبارات؛ مرتبطة بالفضاء الذي يحتضنها وبطبيعة النخب والفعاليات المنخرطة فيه.. وفي هذا السياق سنركز على مداخل قانونية في علاقتها بإقرار دستور ديمقراطي انتقالي، وسياسية متصلة بتنظيم انتخابات نزيهة، وبانخراط الأحزاب السياسية في دعم هذا التحول..

## الفرع الأول: دور الدساتير الانتقالية

ظهرت فكرة الدستور استجابة للتحويلات المتسارعة التي شهدتها المجتمعات الأوربية خلال القرن الثامن عشر، عندما سعت البورجوازية إلى الحد من سلطات الحاكم الإقطاعي، مستثمرة فكرة "العقد المكتوب" الذي يحدد اختصاص الحاكم من جهة، وحقوق المواطن من جهة أخرى.

ولعبت المبادئ المتضمنة في الوثيقة الدستورية من قبيل فصل السلطات، ومراقبة دستورية القوانين.. دورا محوريا في الحد من إطلاقية الحكم، وجعل الدستور أسمى القواعد القانونية في الدولة. فلكي تكون القوانين التشريعية الأخرى دستورية، ينبغي أن تتواءم مع مقتضياته وتستمد مرتكزاتها منه.

تنوعت التعريفات الفقهية المرتبطة بالقانون الدستوري بين اتجاه ركز على الجوانب الشكلية، حيث عرّفه باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي توضع من قبل مؤسسات محددة، وتراجع بسبل وتقنيات خاصة ومتميزة. واتجاه موضوعي، ينصبّ في تعريفه على جوهر ومضمون القاعدة الدستورية، بغض النظر عن شكلها، عرفية كانت أو مكتوبة. ويعرّف الدستور في هذا السياق بكونه مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم وتحدّد شكل الدولة ونظام الحكم، وطبيعة السلطات والعلاقات القائمة بينها، علاوة على تحديد المرتكزات الأساسية للحريات والحقوق.

رغم وجود دساتير في دول المنطقة، تؤكد على المساواة واستقلالية القضاء وإشراك المرأة.. فإن واقع الحال يبرز وجود مجموعة من الإشكالات التي تعوق بناء دولة المؤسسات والقانون. وهو ما تؤكد مظاهر الاستهتار بالقوانين،



ومصادرة مهامّ وسلطات مختلف الهيئات من برلمانات وأحزاب، وتهميش حضور المرأة في مختلف مراكز القرار الحيوية..

تعدّد مداخل التحوّل نحو الديمقراطية - كما لاحظنا سابقا-، ولا تخفى في هذا السياق، أهمية إقرار دساتير ديمقراطية في تحقيق المصالحة بين مختلف الفرقاء، ودعم الوحدة الوطنية، وتوضيح صلاحيات السلطات.. ذلك أن الحسم مع الاستبداد وطيّ صفحات قائمة من تاريخ الشعوب في علاقة ذلك بالإكراهات والصعوبات التي سبق التّطرق لها، تفرض بداية اعتماد إصلاحات دستورية جذرية أو إقرار دستور جديد يتضمّن مجموعة من المقترضات، تتعلّق بتوفير الضمانات اللازمة لترسيخ دولة المؤسسات، وفصل السّطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وبناء تعاقد جديد بين المواطن والدولة في إطار احترام الحقوق والحريّات.

يشير أحد الباحثين إلى أن قضية الدستور في العالم العربي والإسلامي عامة، لا تطرح على أنها قضية تقنية يختص بها رجال القانون، وإنما هي قضية حضارية أساسية رافقت بدايات قيام دول العصر الحديث. ويضيف، بأن التاريخ الاستعماري فرض أن تحدّد هذه البدايات بالاستعمار، وهذا غير صحيح، فاتجاه المجتمعات العربية الإسلامية إلى بناء منظومات سياسية حديثة وإرساء الدستور والنظام البرلماني والمدونات القانونية المضبوطة، وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار عقد سياسي واضح، هو اتجاه بدأ منذ القرن التاسع عشر<sup>1</sup>.

رفعت في جميع دول الحراك، شعارات ومطالب تدعو إلى وضع دستور جديد وبآليات ديمقراطية تقطع مع مظاهر الاستبداد، وهو ما يعكس وعي المواطن بأهمية المدخل الدستوري لتحقيق الديمقراطية المنشودة.

<sup>1</sup> - د. محمد الحداد (عرض وتقديم): أي دستور للثورة التونسية؟ وثائق للتفكير، مؤسسة كونراد أديناور، مكتب تونس، دون تاريخ؛ ص 5

إن القطع مع مظاهر الاستبداد والفساد في المنطقة، والاستفادة من حجم التضحيات المبذولة لا يمكن أن يتأتى إلا عبر بلورة ضمانات تدعم دول القانون والمؤسسات، وترجم أهداف الحراك الذي شهدته المنطقة، بما يعزز الحقوق والحريات، ويسمح بربط المسؤولية بالمحاسبة ويرسخ مبدأ فصل السلطات..

وتشير الممارسة الميدانية إلى أن إقرار دستور يدعم مرحلة الانتقال، لا يخلو من صعوبات وتحديات نتيجة إصرار النخب التقليدية على الحفاظ على مصالحها ومواقعها.

على عكس الكثير من دول الحراك التي فشلت في سنّ دساتير تدعم التحول نحو الديمقراطية وتقطع مع تراكمات الماضي القائمة، تمكّنت تونس من المصادقة على دستور توافقي بعد نقاشات وحوارات قادتها مختلف الفعاليات، وهو أمر سيدعم المرحلة الانتقالية، وبخاصة وأنه حمل في طياته الكثير من المستجدات التي نحت إلى الحسم مع مظاهر الاستبداد والانفراد بالسلطة، ودعم الحقوق والحريات..

وفي المغرب، ساهمت احتجاجات حركة 20 فبراير، وما رافقها من رفع مطالب وشعارات دعت إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية، في التسريع من وتيرة الإصلاحات الدستورية، كما أسهمت بشكل كبير في جعل النقاشات المرتبطة بالإصلاح الدستوري أمرا مجتمعيًا، بعدما كانت في السابق نخبوية.

كما أن نضال الحركة في هذا الصدد، كانت له انعكاساته على مستوى الشكل الذي اعتمد في إصلاح الدستور، حيث عين الملك محمد السادس لجنة انفتحت في تشكيلتها على مختلف الكفاءات السياسية والأكاديمية والحقوقية.. كما فتحت نقاشات وحوارات في هذا الشأن مع مختلف الفعاليات داخل المجتمع،

قبل تقديم المشروع للملك وطرحه على الاستفتاء. وكذلك على مستوى المضمون، حيث تمّ دعم فصل السلطات، وتمتّ تقوية صلاحيات رئيس الحكومة الذي يختاره الملك من الحزب الحاصل على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية المتعلقة بمجلس النواب، علاوة على دعم الحقوق والحريات، ودسترة اللغة الأمازيغية واعتبارها لغة رسمية، إلى جانب اللغة العربية، إضافة إلى تعزيز حقوق المرأة، والتأكيد على ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقوية استقلالية القضاء..

إن إقرار دساتير جديدة تعكس التفاعل مع التحولات السياسية والاجتماعية الحاصلة، لا يمكن أن يشكل حلاً سحرياً لكل الإكراهات والإشكالات المطروحة، وإن كان الأمر ينطوي على قدر كبير من الأهمية، بالنظر لكونها (الدساتير) هي أسمى القوانين في الدولة ولدورها الحيوي المفترض في وضع المرتكزات القانونية الأساسية لبناء دول ديمقراطية حديثة.

### الفرع الثاني: دور القضاء المستقل

يقصد باستقلالية القضاء، عدم وجود أي تأثير مادي أو معنوي أو تدخل مباشر أو غير مباشر، وبأية وسيلة في عمل السلطة القضائية، بالشكل الذي يمكن أن يؤثر في عملها المرتبط بتحقيق العدالة، كما يعني أيضاً رفض القضاة أنفسهم لهذه التأثيرات والحرص على استقلاليتهم ونزاهتهم<sup>1</sup>.

إن استقلالية القضاء هي تجسيد للعدالة وعماد دولة القانون، وهي إحدى المرتكزات التي يتأسس عليها مبدأ الفصل بين السلطات، ولا تخفى أهميتها في

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد؛ يراجع؛ إدريس لكربي: استقلالية القضاء والانتقال نحو الديمقراطية، مركز دراسات الجزيرة، قطر، منشور على الجزيرة نت، بتاريخ 2010-06-01، الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal>

ضمان الاستقرار داخل المجتمع وسير عمل المؤسسات بشكل سليم، وترسيخ ثقة المواطنين فيها (المؤسسات).

كما لا تخفى أهمية إرساء المبدأ (استقلالية القضاء) في حماية الديمقراطية نفسها من كل انحراف أو زيغ، وفي دعم احترام حقوق الإنسان من حيث ضمان المحاكمة العادلة التي هي حق من حقوق الإنسان وحماية مختلف الحقوق والحريات.

وينطوي إرساء مبدأ فصل السلطات بدوره على أهمية كبرى، فهو يشكل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الممارسة الديمقراطية، على اعتبار أنه يحدد مجال تدخل كل سلطة على حدة ويمنع تجاوزها، غير أن هذا المبدأ لا يعني الفصل الصارم والمطلق بين السلطات الثلاث (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية)، ذلك أن القاضي يظل بحاجة إلى سلطة تنفيذية تسمح بأجراة الأحكام والقرارات، كما يظل بحاجة أيضا إلى قوانين ملائمة تصدرها السلطة التشريعية، ويظل المشرع بدوره بحاجة إلى السلطة التنفيذية والقضائية، والسلطة التشريعية بحاجة إلى السلطتين القضائية والتنفيذية.

إن السلطة التنفيذية لا يجوز أن تتناول على المهام القضائية بالضغط أو التأثير، أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة في حقها من قبل مختلف المحاكم، أو تعطيل تنفيذها أو توجيه النقد إليها، مع ضرورة الحرص على توفير الشروط التقنية والمادية الكفيلة بضمان حسن سير العدالة.

وعلى السلطة التشريعية أيضا، ألا تتدخل في أي منازعة تندرج ضمن الاختصاص المخول للقضاء، أو منح جزء من صلاحياته إلى جهات أخرى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام مصر، العدد 44 لشهر أكتوبر 2011، ص 147 وما بعدها

غير أن هذا المبدأ - وبحسب البعض - شوّهته الاستثناءات، إلى درجة أنه أصبح من الضروري اعتباره قطعة من الخردة<sup>1</sup>.

ويستمد مبدأ استقلالية القضاء أساسه من الدساتير الوطنية والتشريعات الداخلية الأخرى، كما أن العديد من المواثيق والإعلانات والقرارات الدولية، أكدت على أهمية هذه الاستقلالية في تحقيق العدالة، وطالبت الدول باحترام المبدأ وترجمته ميدانياً، فالمادة 16 من إعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام 1789 تؤكد على أن: "كل مجتمع لا تكون فيه ضمانات للمحقوق، ولا فصل للسلطات، ليس لديه دستور".

كما أن المادة العاشرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تشير إلى أنه: "لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه".

وقد اعتبرت لجنة حقوق الإنسان في مؤتمر "سانتياجو" سنة 1961 أن "وجود قضاء مستقل يعدّ أفضل الضمانات للحريات الشخصية...".

إن هناك علاقة قوية متبادلة بين إصلاح القضاء والممارسة الديمقراطية، فالديمقراطية تظل بحاجة ماسة إلى قضاء مستقلّ قادر على مقارنة مختلف القضايا والملفات بنوع من الجرأة والنزاهة والموضوعية، بعيداً عن أي تدخل قد تباشره السلطات الأخرى، مثلما يظل القضاء من جانبه بحاجة إلى شروط موضوعية وبيئة سليمة مبنية على الممارسة الديمقراطية، تعزز من مكانته وتسمح له بتحقيق العدالة المنشودة، بعيداً عن أي استهتار أو انحراف بالقوانين.

<sup>1</sup> - وائل ب. حلاق: الدولة المستحيلة.. الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، المرجع السابق، ص 85

كما تسمح هذه الاستقلالية بوضع الشروط الكفيلة لتحقيق تنمية مستدامة، تركز إلى الثقة في القانون وتشجيع الاستثمار الوطني والدولي، والتحفيز على الاهتمام بالشأن العام وترسيخ مواطنة بناءة، وقد أكدت الكثير من التجارب الميدانية على تلك العلاقة الوطيدة التي تجمع بين إصلاح القضاء والتطور الاقتصادي.

وإذا كان الاستقرار السياسي، واستقلالية القضاء وتعزيز دولة المؤسسات والقانون يشكل عوامل توفر بيئة حاضنة للتنمية واستقطاب الرساميل والمشاريع الاستثمارية الخارجية، فإنّ حدوث عكس ذلك من حيث وجود حالة من الاضطراب السياسي والاستلاب الأمني وعدم استقلالية القضاء.. يحول دون تحقيق التنمية وينفر المستثمرين، بل ويدفع بذوي المشاريع القائمة إلى إيقاف مشاريعهم ونقل أموالهم نحو فضاءات آمنة..

كما أن الانتخابات التي تفرز نخبة يفترض أن تتولى تدبير الشأن العام والوطني والسهر على قضايا المواطنين الحيوية، تتطلّب وجود قضاء فعال ومستقل قادر على ضمان نزاهتها ومرورها في أجواء سليمة وبناءة، من خلال معاقبة المفسدين، وترسيخ تكافؤ الفرص واحترام إرادة المواطنين.

ولذلك ذهب عدد من الباحثين إلى أن وجود قضاء مستقل يؤكده ويحميه الدستور، هو شرط أساسي للديمقراطية يتجاوز في أهميته إجراء الانتخابات ذاتها..

تمامت التقارير التي تنتقد وضعية القضاء في الدول العربية، نتيجة لعوامل موضوعية وأخرى ذاتي، الأمر الذي كرّس الإفلات من العقاب، وجعل

البعض يؤكد على أن السلطات القضائية ذات الطابع الدولي هي القادرة الوحيدة على تجاوز العقبات التي تعود إلى تواطؤ الدول<sup>1</sup>.

إن الكثير من الجرائم والانتهاكات المرتكبة في الماضي بالمنطقة، لم تكن لتحدث بنفس الحدة في حال وجود قضاء نزيه ومستقل، بل غالباً ما تورطت أجهزته في تكريس هذه الانتهاكات عبر أعمال محاكمات صورية، أو اعتماد عدالة التعليمات التي تباشرها السلطة السياسية الحاكمة<sup>2</sup>.

ولذلك، "لا يبدو غريباً أن تزايد تطلعات ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة العربية إلى جهات دولية لإنصافهم، كبديل عن عجز وعدم رغبة القضاء الوطني في محاسبة المنتهكين، وإقرار العدالة وحكم القانون. فقد شهدت المنطقة مؤخراً أهم سابقتين في هذا الإطار، الأولى، هي تحويل ملف جرائم دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بناء على قرار من مجلس الأمن، والسابقة الثانية، هي تشكيل محكمة ذات طابع دولي لمحاكمة المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - مونيك شوميليه - جاندرو: العدالة الوطنية والعدالة الدولية في معركة حقوق الإنسان، ضمن أوضاع العالم 2011، 50 فكرة رئيسة للفهم، تحت إشراف برتران بادي ودومينيكا فيدال، ترجمة جورجيت فرسخ فرنجية وماري يزبك، سلسلة كتب شهرية، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى 2011، ص 66

<sup>2</sup> - كان لهشاشة القضاء في الكونغو أثر كبير في تنامي الانتهاكات، وبقاء العديد من المسؤولين عن الجرائم خارج المحاسبة. انظر في هذا الشأن:

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO, 1993-2003, Rapport du Projet Mapping concernant les violations les plus graves des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises entre mars 1993 et juin 2003 sur le territoire de la République démocratique du Congo, Le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Août 2010

<sup>3</sup> - رضوان زيادة ومعزز الفجيري: العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، جريدة الحياة، لندن، بتاريخ 2007/09/16

ومن المؤكد أن امتناع غالبية الدول العربية عن المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية لروما، يؤكّد على وجود عدد من الإشكالات التي تحيط باستقلالية القضاء بهذه البلدان، ويجعل من إمكانية الإفلات من العقاب، فيما يتعلق بجرائم ضد الإنسانية، أمرا واردا في كل حين<sup>1</sup>.

فإذا كان العدل يشكل مدخلا حقيقيا لتحقيق استقرار المجتمع وحماية الأفراد، فهو بلا شك وسيلة حيوية لدعم التنمية بكل أشكالها ومظاهرها<sup>2</sup>، ذلك أن جلب الاستثمارات وترسيخ استقرار المعاملات المالية والاقتصادية وضمان تطورها بشكل سليم وبناء، يتطلب وجود قضاء قوي ونزيه يضمن حماية المعاملات المالية والتعاقدية وشفافية الصفقات، وفي غياب ذلك ينتعش الفساد المالي والاعتداء على الحقوق والاستهتار بالقوانين.

أبرزت الصراعات والإشكالات الأمنية المطروحة في عدد من دول الحراك، حالة من عدم الثقة في المؤسسات، وهو ما يجعل من الحرص على استقلالية وهيبة القضاء مطلبا ملحا في هذه المرحلة، كسبيل لمواجهة كل الخروقات والانحرافات الواردة عليه، بما يجعل منه ملاذا حقيقيا بالنسبة للمتقاضين.

إن المبادرات والإجراءات التي تتخذها الدول على طريق التحوّل نحو الديمقراطية أو تحقيق التنمية مهما بلغت أهميتها تبقى أيضا غير كافية، ما لم يتم إصلاح القضاء ودعم استقلاليته، باعتباره يمثّل الدعامة الأساسية التي تقوم عليها حماية الديمقراطية وتقويها..

<sup>1</sup> - نشير إلى أن الدول العربية التي صادقت على نظام المحكمة هي الأردن، وجيبوتي، وجزر القمر، وتونس.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، انظر، إدريس لكريني: استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية، مرجع سابق، ص 151 وما بعدها



تظلّ دول الحراك بحاجة إلى قضاء قوي ومستقل، قادر على فرض احترام القانون وضمان هيبة الدولة وفعالية المؤسسات، وبخاصة وأن هناك الكثير من مظاهر الانفلات الأمني وتجاوز القانون، تظهر بين الفينة والأخرى، بالموازاة مع الاحتجاجات والانتفاضات التي تشهدها هذه الدول.

ويعتبر إصلاح القضاء وترسيخ استقلاليته أمرا مهما وحيويا في هذه المرحلة التي غالبا ما تشوبها مظاهر من العنف أو الانحراف بالقوانين، بالنظر لدوره في فرض هيبة الدولة واحترام القوانين وضمان احترام الحقوق والممتلكات.

إن إصلاح القضاء وضمان استقلاليته ليس بالأمر الهين كما يعتقد البعض، وإنما هو عملية مرّكبة، تقتضي تجنيد عدد من الجهات، وتوافر إرادة سياسية حقيقية، بالإضافة إلى شروط قانونية وتقنية مختلفة.

### الفرع الثالث: تنظيم انتخابات حرة ونزيهة

تعتبر المشاركة السياسية وسيلة هامة لممارسة الحقوق السياسية في مختلف تجلياتها، وهي تنوع بين الاهتمام بالشأن العام وبلورة المواقف السياسية، ثم الانخراط في الأحزاب لتتطور إلى ممارسة النشاط السياسي بانتظام أو تقلّد مسؤوليات ومهام سياسية..

وهي بهذا الشكل حق وسلوك مبني على الحرية في الاختيار، ويفترض أن تكون لها تأثيرات وانعكاسات على صناعة القرار العمومي في مختلف تجلياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. إنها وسيلة لإبداء الرأي تجاه مختلف القضايا، ومدخل لممارسة عدد من الحقوق، وسبيل للإسهام في تطور المجتمع وتحسين الظروف المعيشية.. وآلية لإبراز الذات والمؤهلات..

تقتضي المشاركة السياسية وجود نوع من التأثير المباشر أو غير المباشر الذي يمارسه المواطن على مسار السياسات العامة والقرارات وتوجهاتها محليا ووطنيا، والقدرة على اختيار جزء من النخب الحاكمة، ومناقشة ومواكبة مختلف القضايا السياسية..

إن المشاركة التي تتم ضمن شروط قانونية وسياسية سليمة وبناءة، غالبا ما تدفع نحو الاندماج داخل المجتمع وتسمح بتجاوز العلاقة المتوترة التي يمكن أن تسود بين المواطن وصانعي القرار، إلى علاقة مبنية على الحوار والتواصل..

تسمح المشاركة السياسية للأفراد بممارسة حقوقهم السياسية في جو سليم وعلني، في إطار من الضوابط والقوانين المعمول بها، بما يحقق الاستقرار داخل هذا المجتمع، ويحول دون بروز سلوكات منحرفة وعنيفة، يمكن أن تقودها بعض التيارات التي تشتغل في السر بصورة تهدد مقومات المجتمع وأمنه.

وتباين أشكال وصور المشاركة، فهي تتدرج من الاهتمام المرحلي بالشأن السياسي بحسب الظروف والمصالح الآنية، إلى الانشغال بالشأن السياسي ومستجداته بشكل منتظم ودائم، وصولا إلى الانخراط الفعلي في العمل السياسي ومؤسساته..

إن المشاركة السياسية الفاعلة متى توافرت شروطها ومقوماتها، فهي تمني الشعور بالثقة والأمل لدى المواطن، وترسخ نوعا من التواصل البناء بين المواطن وصانعي القرار، كما تعطي مدلولاً إيجابياً لأداء المؤسسات والقنوات السياسية والحزبية وتسمح بتوفير مناخ من الاستقرار داخل المجتمع.

إن دعم المشاركة وتجاوز التبعات السلبية للعزوف السياسي والانتخابي اللذان أصبحا يطبعان الحياة السياسية لعدد من دول المنطقة في السنوات

الأخيرة، يتطلّب مقارنة شمولية تقف في مضمونها على مختلف العوامل التي تغذيها.

ذلك أن الأمر يظل متوقفا في أحد جوانبه على وجود شروط موضوعية وإمكانات دستورية تسمح للأحزاب السياسية بتطبيق برامجها والوفاء بالتزاماتها التي تقطعها على نفسها أمام الناخبين من داخل المجالس التمثيلية المحلية والبرلمان والحكومة..

تعدّد وسائل المشاركة السياسية بين ما هو تمثيلي وتشاركي، وتعتبر الانتخابات آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، فهي تسمح باستشارة المواطنين واستحضارهم في صناعة القرارات. وتختلف هذه الآلية من حيث أهميتها ونجاحتها من دولة إلى أخرى، إذ تتحكّم في مسارها طبيعة النظام السياسي القائم والثقافة السياسية السائدة، علاوة على الضوابط القانونية التي تؤطرها، ومدى فاعلية الأحزاب السياسية ومختلف القنوات الوسيطة الأخرى..

إنها تمثّل إحدى أهم السبل الديمقراطية التي يتمكّن عبرها المواطنون من اختيار ممثليهم في مختلف المؤسسات ومراكز القرار السياسي محليا ووطنيا. فهي آلية لتجدّد النخب السياسية وللتداول على السلطة، وتعزيز المشاركة السياسية، الأمر الذي يفرض مرورها في أجواء سليمة وشفافة، تحترم إرادة ورغبة الناخبين.

يمكن للتحول أن يتمّ أحيانا عبر إجراء انتخابات تنافسية ونزيهة وشفافة تدعم احترام إرادة المواطنين. لكن الاعتماد على هذه الآلية كعيار أو مؤشر أساسي ووحيد لتقييم أداء الأنظمة، ينطوي على قدر من البالغة، وبخاصة وأن العديد من النظم السياسية الشمولية، تعتمد انتخابات صورية متحكّم في نتائجها

مسبقاً، عبر مختلف الآليات السياسية والتقنية وحتى القانونية أحياناً، أو لا حقا عبر تزوير النتائج ونسب المشاركة.. بما يفرغها من أهميتها ويجعلها أداة لإنتاج نفس النخب، أو آلية لإضفاء المشروعية على الزعيم، أو الحزب الواحد المهيمن..

إن الرهان على آلية الانتخاب كأحد المداخل اللازمة لتعزيز التحول الديمقراطي، وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد، يتطلب توافر مجموعة من الشروط، تتركز بالأساس في وجود إرادة سياسية تدعم هذا الخيار، وتعزيز المشاركة السياسية، واعتماد آليات قانونية وتقنية تدعم مرور هذه الاستحقاقات في أجواء سليمة وشفافة، وقبول الأطراف المتصارعة بقواعد اللعبة المتاحة في هذا الشأن.

كما أن حسم مخلفات الماضي، والاستفادة من حجم التّضحيات المبذولة داخل الدول التي تشهد مخاضاً سياسياً، يفرض إتاحة الفرص للنخب والكفاءات التي ظلت مهمشة ومقصية بفعل سنوات الاستبداد واعتماد الأحادية في التدبير، لتصل إلى مراكز القرار في إطار من المنافسة الشريفة، وتكافؤ الفرص بناء على الخبرة والكفاءة.

تكتسي العملية الانتخابية في مراحل التحول أهمية كبرى، وبالنحوص إذا تمت في جوٍّ من المسؤولية والشفافية والنزاهة، فهذه الشروط هي الكفيلة بإفرازها لنخب على قدر من الكفاءة والمصداقية، وبدعم مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية. وجدير بالذكر أن المشاركة السياسية للشباب والمرأة ظلت متدنية ولا تعكس عطاءات هذه الفئات داخل المجتمعات العربية والإسلامية في مختلف الميادين والمجالات.

إن الانتخابات وبخاصة التشريعية منها، يمكن أن توفر برلمانا وحكومة يستوعبان مختلف القوى المجتمعية، وقادرين على رفع التحديات التي تفرضها المراحل الانتقالية بتعقيدها المختلفة.

#### الفرع الرابع: انخراط الأحزاب السياسية في دعم التحول

خلف الفراغ السياسي والمؤسسي وضعف الأحزاب السياسية أو غيابها أحيانا وهشاشة المجتمع المدني التي كشفها رحيل الأنظمة المنهارة في المنطقة، إضافة إلى عدم القدرة على تأسيس ائتلافات حكومية تدير المرحلة بكفاءة وفعالية، ووجود تباين في الرؤى على مستوى شكل الدولة المطلوب، إضافة إلى صعود بعض القوى السياسية بشكل فجائي للحكم، أو دخول المؤسسات العسكرية على خط السياسة، صعوبات حقيقية تعيق مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

نجحت الكثير من الأنظمة السياسية لدول المنطقة في تفريغ المشهد السياسي من أي دينامية أو معنى، حيث بسطت الهيمنة على مختلف القنوات والمؤسسات، وضيقت الخناق على الأحزاب السياسية المعارضة، وعلى مختلف القوى السياسية والمدنية الأخرى، فيما لعبت الانتخابات المزورة دورا كبيرا في إعادة إنتاج الاستبداد، وتمكين نفس الوجوه من الوصول إلى مراكز القرار الحيوية، وتمهيش مختلف الكفاءات من نساء وشباب.

وأمام التغيرات الدستورية والسياسية التي شهدتها العديد من دول الحراك، أصبح من اللازم إحداث قوانين للأحزاب أو أعمال تعديلات على التشريعات السابقة التي كانت تؤطر عمل الأحزاب، بما يعزز من مكانة هذه الأخيرة داخل المجتمع بشكل عام، والحياة السياسية على وجه الخصوص، ويضمن تعزيز المشاركة السياسية للمواطن.

لا يسائل التحوّل الديمقراطي الدولة فقط، بل يعني مختلف الفاعلين، كما تقوم الديمقراطية إلا بأحزاب قوية تستأثر بوظائفها، ولا يمكن تصور ديمقراطية تمثيلية نيابية عصرية دون أحزاب، فالأحزاب فقط هي التي تخول للمواطنين في مجتمع حاشد ممارسة السياسة بصفة مستمرة<sup>1</sup>. وقد كانت النظم المستبدّة واعية بهذا الأمر، عندما فرضت نظام الحزب الواحد، أو سعت إلى إحداث تعدّدية صورية عبر خلق أحزاب إدارية..، بما كرّس هشاشة المشهد الحزبي.

إن الأحزاب السياسية ضرورية في كل ديمقراطية يتمّ تطبيقها بصورة جيدة، فهي سمة من سمات الدول الحديثة، وتلعب الأحزاب دوراً أساسياً ليس فقط في تمثيل المصالح وتحديد الأولويات وتكوين الحكومات، وإنما في إدارة الصراع وتوفير الاستقرار، كما تلعب الدور الأهم في تأهيل وإعداد أعضاء جدد للمناصب. وتنظيم المنافسات الانتخابية من أجل الوصول إلى مراكز النفوذ، وإعداد سياسات بديلة، وبرامج لصناعة السياسة، وتكوين حكومات فعالة، واستيعاب كل الجماعات، والأفراد في العملية الديمقراطية<sup>2</sup>.

يختلف الباحثون في تقدير الدور الذي مارسته الأحزاب العربية في الربيع العربي، فمنهم من يعطيها دوراً كبيراً ومتميزاً في تهيئة البيئة الاجتماعية، ورفع وتيرة الاحتجاجات المتراكمة حتى وصلت لحظة الانفجار، وهناك من يرى سلبية الأحزاب التقليدية، وعدم مساهمتها في إنتاج الثورة أو المشاركة فيها، بل

<sup>1</sup> - فيلهام هوفمايستر وكارستن غرابو: الأحزاب في النظام الديمقراطي، مدخل لدعم الثقافة السياسية، المرجع السابق، ص 6

<sup>2</sup> - فرانسسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي: التحوّل نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحوّل الديمقراطي في العراق، المرجع السابق؛ ص 16

وذهب البعض إلى الحكم على مجمل الأحزاب، بأنها كانت عقبة أمام الثورة ومعيقا للإصلاح الحقيقي<sup>1</sup>.

تميّز الحراك بتلقائيته وانخراط الشباب فيه بشكل مكثف، ولم يكن هذا الحراك في مجمله من صنع الأحزاب السياسية، ذلك أنه حراك مجتمعي، شاركت فيه مختلف الفعاليات، ولم يكن تحت وصاية حزب أو مكون سياسي محدد بعينه، ولعلّ هذا ما جعله مرتبكا بلا قيادة أو هدف محددين في كثير من الدول.

لكن في مقابل ذلك، كان لهذه التحولات أثر كبير على أوضاع الأحزاب السياسية في مختلف دول الحراك، فقد سمحت التطورات السياسية التي شهدتها المغرب في أعقاب اعتماد دستور 2011 بحوث حراك حزبي داخلي، سمح بتجدد النخب الحزبية، وبرز قيادات جديدة، كما أدى الأمر أيضا إلى انتعاش أحزاب معارضة، ظلّت حتى وقت قريب مهمشة، بعدما تنامت حدّة الجرأة في التعاطي مع مختلف القضايا المجتمعية في أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية.. كما سمحت هذه الأجواء بتأسيس عدد من الأحزاب في عدد من دول الحراك، كما هو الشأن بالنسبة لتونس وليبيا..

إن الرهان على الأحزاب السياسية في هذه المراحل المفصلية يظل كبيرا، على مستويين، أولهما، يرتبط بتأطير المواطنين وتنظيمهم، والسعي إلى تحقيق نوع من المصالحة بين المواطن من جهة، والسياسة والشأن العام من جهة أخرى، عبر خطابات تستوعب التحولات المجتمعية الراهنة، وبحضور وازن في عمق

<sup>1</sup> - د. قاسم علوان الزبيدي: دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العراق، العدد 15 حزيران 2013، ص 305

المجتمع، وإعمال ديمقراطية داخلية كفيلة بتحصين الذات، وتجدد النخب السياسية بشكل عام.. وثانيهما، تتمثل في القدرة على الاقتراح والمرافعة ومواكبة السياسات العامة ومراقبتها، وإعداد نخب على قدر كبير من الكفاءة والمسؤولية والنزاهة..

### الفرع الخامس: ترسيخ الثقافة السياسية وقيم المواطنة

لا تخفى أهمية هذا الشرط في توفير الأجواء الكفيلة بدعم التحول، لكن ترسيخ قيم المواطنة، والثقافة السياسية الداعمة للتغيير، يتأثر بمستوى وطبيعة التنمية السياسية القائمة داخل المجتمع.

يحيل مصطلح التنمية إلى مجموعة من التحولات الهامة التي تطال المجتمع في مختلف المجالات (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والمعرفية، والتقنية..) بالصورة التي توفر الشروط اللازمة لحياة أفضل، وبما يحقق التطور والرفاه للأفراد..

لا يمكن أن تتحقق التنمية في مجتمعات منقسمة أو مع وجود صراعات سياسية دامية، كما أن الاستقرار السياسي رهين ببناء مؤسسات ديمقراطية، تدعم التداول السلمي للسلطة وتنبذ احتكارها.

والتنمية السياسية<sup>1</sup> كإحدى أوجه هذه التنمية، ترتبط بالاستثمار في الإنسان باعتباره الرأسمال الحقيقي والمحور الأساسي لكل تنمية أو ممارسة ديمقراطية، عبر تعليمه وتكوينه وتوعيته بقضاياها ومشاكله وحقوقه وواجباته، كسبيل لاستثمار قدراته المختلفة في مواجهة مختلف الإشكالات المطروحة ومواكبه للشأن العام..

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل بشأن موضوع التنمية السياسية، يراجع، عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة 1988



وهي تقوم أيضا على تعزيز حقوق الإنسان ودعم المشاركة السياسية وفتح المجال أمام المواطنين للتأثير في مختلف القرارات والسياسات العامة بما يسمح بتحقيق نوع من الاستقرار داخل المجتمع وبتوظيف القدرات والكفاءات في دعم المسار التنموي والتحول الديمقراطي.

تحيل الثقافة السياسية إلى القيم والسلوكات والقناعات والتمثيلات المتحكّمة في علاقة الأفراد من ناحية، بالسلطة السياسية الحاكمة، والحياة السياسية وقضاياها المختلفة بشكل عام من ناحية أخرى. ويؤكد الكثير من الباحثين على العلاقة القائمة بين الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية.

لا تقوم الديمقراطية على إقرار الدستور وبناء المؤسسات فقط، بل تظلّ بحاجة أيضا إلى ترسيخ ثقافة سياسية تدعمها، ولذلك يبقى تحقق التحول الديمقراطي رهينا بترسيخ قيم الديمقراطية ممارسة وسلوكا، وببند العنف والتطرف والإرهاب باعتبارها سلوكات تتناقض مع الممارسة الديمقراطية التي تحيل إلى القبول بالاختلاف والحوار في تدبير النزاعات، لتجاوز أية ردّة يمكن أن تحدث في هذا الشأن.

وتشير الممارسة الدولية في هذا الخصوص، إلى العديد من التجارب التي تمّ التراجع فيها عن المكتسبات، بفعل عودة النخب القديمة للحكم تحت واقع ثقافة سياسية لا تدعم التجديد والتحول..

ويعتبر البعض<sup>1</sup>، أن البناء الديمقراطي الحقيقي يظلّ بحاجة إلى تشكيل ثقافة سياسية جمعية نابذة لكل الصراعات الطائفية والقبليّة والعشائرية والإثنية والذويان والتوقع في بوتقة الدولة الواحدة..

<sup>1</sup> - د. عثمان الزياني: تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي، الموقع الإلكتروني مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 21 أبريل 2015، الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404427.htm>

إن ترسيخ الديمقراطية هي عملية مستمرة، وتتطلب اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات في علاقة ذلك ببناء المؤسسات السياسية والدستورية، وبناء شرعية النظام وانخراط مختلف الفاعلين في أجرائها، عبر أداء سياسي مبني على التنافس والتعددية، واحترام قواعد اللعبة السياسية والانضباط للمبادئ والمعايير التي تقتضيها الممارسة الديمقراطية في هذا الشأن، إضافة إلى ترسيخ ثقافة الديمقراطية داخل المجتمع عبر مختلف القنوات والوسائط المعنية بالتنشئة الاجتماعية، كما لا تخفى أهمية دعم فعاليات المجتمع المدني في هذا الصدد، وتوفير الشروط الذاتية والموضوعية اللازمة لاشتغاله.

تباينت المفاهيم والتعريفات الواردة بشأن المواطنة، وتعددت تبعاً للمدارس الفكرية والتيارات السياسية، وهي تميل إجمالاً إلى علاقة الانتماء التي تربط الفرد بالدولة بناء على ضوابط قانونية واجتماعية تضمن الحقوق وتلزم بالواجبات<sup>1</sup>.

إن طبيعة المجتمعات من حيث استعدادها للتغيير من جهة، وقوة الروابط المشتركة التي تجمع بين مكوناتها، تلعب دوراً محورياً في تأمين مسار الانتقال. ذلك أن ضعف الشعور بالمواطنة، والاختباء خلف انتماءات ضيقة إثنية كانت أو عرقية أو دينية.. يمكن أن يؤثر بالسلب على مسار التحول، ويهدد وحدة الدولة وتماسك المجتمع من جهة أخرى.

تميّز المنطقة العربية بتنوعها المجتمعي في جوانبه العرقية والإثنية والثقافية والدينية..، وإذا كانت الكثير من الدول قد استثمرت هذا التنوع في دعم

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: المواطنة والمشارك، الموقع الإلكتروني لمؤسسة مؤمنون بلا حدود، بتاريخ 14 يناير 2014، الرابط: <http://www.mominoun.com>

وحدتها وتمتين استقرارها، عبر تدير هذا الأخير بصورة ديمقراطية تستند إلى الحرية والعدالة، فإن هذا التنوع قد اتخذ طابعا طائفيا في الكثير من الدول العربية، وخلق الكثير من الصراعات، التي لم تخل من عنف وتطرف وتكفير في عدد من المناسبات.

وكشف مسار الحراك في المنطقة عن وجود اختلالات كبيرة وخطيرة، على مستوى ترسيخ ثقافة تدعم عملية التحول الديمقراطي، في علاقة ذلك بتفشي الطائفية والعنف في تدير الخلافات والعزوف عن السياسة والشأن العام..

فالصراع الطائفي الذي أفسد التحول نحو الديمقراطية في لبنان والعراق، أصبح يهدد أسس ويكاد الدولة نفسها فيكل من مصر وليبيا واليمن وسوريا.

يؤكد أحد الباحثين<sup>1</sup> على أن "الموضوع الطائفي كان دائماً في فكر الإنسان العربي المسلم منذ زمن. فهو موجود في حياتنا السياسية والثقافية، نشعر دائماً بوجود أطراف مختلفة عنا"، ويضيف بأنه "أصبح للمسألة المذهبية وقبلها للمسألة الطائفية بعد اجتماعي، فهي عنصر من عناصر الهوية، التي يحملها فرد أو منطقة وأحياناً بلد بكامله".

وتختلف الطائفية عن الممارسة الديمقراطية، فالأولى تسم بالانغلاق ومنح الأفضلية لفئة معينة على حساب المجتمع بمختلف أطيافه، فيما تحيل الممارسة الثانية إلى الانفتاح على جميع مكونات المجتمع وتدير التنوع بشكل بناء<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الحسن الأمين: الطائفية بين الدوافع والوقائع، جريدة الأخبار، لبنان، العدد 2125 الأربعاء 9 تشرين الأول 2013

<sup>2</sup> - إدريس لكريني: الاحتقان الطائفي في تأثيراته الاجتماعية، ضمن: التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف (مؤلف جماعي)، كتاب المسبار الشهري، سبتمبر - أيلول 2014، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثالث والتسعون، ص 177

إن التجارب والممارسات الميدانية تبرز أن درجة انصهار وتعايش مختلف الأجناس والثقافات داخل المجتمع الواحد، تظلّ في جانب مهمّ منها متوقّفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها، فالنأي عن العدالة والحرية، يحرّض مختلف المكونات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصيات، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، ممّا يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التثبث بهذه القيم والمبادئ يرسّخ الوحدة الوطنية ويدعم التعايش والاندماج.

ألغى الاستبداد حقوق المواطنة، حيث تحوّلت معه إلى نوع من العبودية، ولذلك خلّف رحيل بعض الأنظمة في ظل الحراك، وضعية خطيرة من الصراع والاستقطاب، فالمجتمعات في ليبيا وسوريا واليمن، تعاني من الصراعات الطائفية والقبلية التي يمكن أن تعرقل مسار التحول، مثلما حدث في العراق الذي انفجرت فيه هذه الصراعات بشكل عنيف يطبعه الإقصاء والانتقام، وتغذيّه الخطابات المتشدّدة.

ويبدو أن هناك مجموعة من العوامل التي توفّر مناخا يشجع على تصاعد الطائفية، في علاقة ذلك بوجود اختلالات في التنشئة الاجتماعية والتربية الدينية، من حيث تكريس الرأي الواحد والانغلاق والتعصب والإقصاء والتطرّف والقبلية، أو اعتماد تشريعات قانونية تكرّس الإقصاء والتمييز بين أفراد المجتمع الواحد، وعدم اعتماد الصرامة في مواجهة المحرّضين على الطائفية، إضافة إلى عدم توفّق الدولة في تدبير تنوعها المجتمعي أو السعي لتوظيف هذا التنوع بشكل منحرف خدمة لمصالح سياسية ضيّقة. كما لا تخفى العوامل الخارجية في

هذا الشأن، على مستوى توظيف بعض القوى الدولية لهذا الجانب خدمة لمصالحها داخل بعض الدول.

ويشير البعض<sup>1</sup> إلى أن الجماعات والقوى المتصارعة التي لا نتقن لغة التداول والاعتراف المتبادل، سواء كانت في موقع الأقلية أو الأكثرية، لا تحسن سوى انتهاك مبادئها وإنتاج مآزقها، لكن تتواطأ مع من تعتبره خصمها أو ضدها الذي يعتدي على حقوقها أو يضر بمصالحها.

شكل الحراك القائم في المنطقة العربية مناسبة لرفع عدد من المطالب التي تنحو إلى إعادة النظر في العلاقة المتوترة بين المواطن والنظم السياسية القائمة من علاقة التي يطبعها الحذر والصدام إلى علاقة مبنية على التواصل واحترام الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية في إطار تعاقد اجتماعي جديد، قادر على بلورة مواطنة تحتكم إلى المؤسسات واحترام الحقوق والواجبات وتحقيق المصالحة والتواصل المفتقدين بين الشعوب والأنظمة السياسية في المنطقة<sup>2</sup>.

إن تجاوز هذه الصعوبات والاختلالات، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال ترسيخ مواطنة حاضنة لجميع مكونات المجتمع، وضامنة لحقوقهم وحررياتهم، وتسمح بتعايش الخصوصيات الحضارية والثقافية..

إن الوطن الذي لا يستوعب مكوناته الاجتماعية في مختلف تجلياتها (الثقافية والعرقية والإثنية والدينية..)، ولا يدعم حقوق الأفراد وانتظاراتهم، في إطار من الأمن والاستقرار الذي يحميه وجود تعاقد بين الفرد والدولة، يؤدي إلى اختلالات تقتل روح المواطنة وتربكها.

<sup>1</sup> - علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة، المرجع السابق؛ ص 108

<sup>2</sup> - إدريس لكربني: المواطنة والمشارك، المرجع السابق

وإذا كان ترسيخ قيم المواطنة ومركزاتها يسائل الدولة، من حيث توفير شروطها القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية..، فإنه يعني أيضا مختلف الفعاليات والقنوات داخل المجتمع من أسرة وإعلام وأحزاب سياسية ومجتمع مدني، باتجاه ترسيخ هذه القيم، وما يرتبط بها من احترام للحقوق والحريات، واختلاف وتعايش وتسامح..

### الفرع السادس: مواكبة النّخب لمسار التحوّل

على امتداد التاريخ الإنساني، لعبت النخب بمختلف أصنافها دورا رئيسيا في قيادة الإصلاح والتغيير داخل مجتمعاتها، وتنطوي النخب السياسية على أهمية قصوى بالنظر إلى تأثيراتها في القرارات المرتبطة بمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية..

تحمّل النخب العربية بمختلف توجهاتها السياسية والثقافية والدينية.. مسؤولية كبيرة في المرحلة الراهنة، تفرض الانخراط الجادّ والموضوعي في دعم خيارات التحوّل الديمقراطي، من حيث المساهمة في إثراء النقاشات العمومية، ورسم السبيل والمداخل اللازمة لترسيخ ممارسة ديمقراطية كفيلة بتجاوز الإشكالات التي خلفها الاستبداد بالمنطقة.

بعد الإقصاء والتهميش الذي عانت منه الكثير من الكفاءات على امتداد عقود من الاستبداد، فتح مناخ الحراك الباب أمام نخب المنطقة، وشكّل فرصة للانفتاح أكثر على قضايا مجتمعاتها، وللتعبير عن آرائها والانخراط بنقاشاتها الفكرية ومواكبة التحولات الجارية في أبعادها المختلفة، وتسهم - بالتالي- في ترسيخ ثقافة سياسية تؤمن بالتغيير، وتحدّد المعالم المستقبلية لهذا الأخير.

كما سمح الحراك أيضا، بحدوث نوع من التجدد في أوساط النخب السياسية التي ظلت منغلقة، بصورة تعكس شمولية وانغلاق المشهد السياسي الذي فرض منطق القربة والزبونية والولاء في الالتحاق بها<sup>1</sup>.

ولا تخفى تداعيات الحراك على باقي النخب، الدينية منها والاقتصادية والمثقفة، حيث فتح الباب أمامها للتعبير بجرأة عن انشغالاتها ومشاكلها. وعلاقة بالنخب المثقفة، تشير الكثير من الدراسات والتقارير إلى أهمية الحرية الأكاديمية في دعم الانتقال، وترسيخ ثقافة مجتمعية عقلانية تدعم نشر وعي سياسي داخل المجتمع.

ويشير أحد الباحثين إلى أن المثقف يهدف في الغالب الأعم إلى تغيير الواقع القائم في مجتمعه، عكس السياسي الذي يعمل على تثبيت هذا الواقع وترسيخه، ويضيف بأن الطرفين يشكّان معا طرفي معادلة واحدة، تتحد وتتناقض في الوقت نفسه، في ضوء الأهداف المطروحة على كلّ منهما، ومدى اتفاقهما أو اختلافهما حول هذه الأهداف<sup>2</sup>.

ظلت علاقة صانعي القرار بالمثقف عموما حذرة يشوبها الشك، بما فوت فرصا عديدة على الدولة والمجتمع بالمنطقة، حيث سعت العديد من الأنظمة المستبدّة إلى التضييق على الفكر الحرّ بسبل مختلفة، تراوحت بين تهميش مخرجاته والتضييق على الحرية الأكاديمية، وصد كل فكر بناء ينحو إلى التغيير والإبداع، وتكرس منظومة تعليمية متجاوزة تعتمد على التلقين والشحن، بدل التحفيز على التجديد وطرح الأسئلة. وكان من الطبيعي أن يحدث هذا الأمر نتيجة للمناخ السياسي السائد الذي كان يحيل إلى الشمولية والإقصاء لكل فكر تنويري متجدد.

<sup>1</sup> - انظر في هذا الشأن، إدريس لكريني: النخب السياسية ومناهات الحراك، صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 05 غشت/ أغسطس 2016

<sup>2</sup> - حسين العودات: المثقف العربي والحاكم، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012، ص 86

وخلاصة القول، إن دعم المرحلة وتحقيق التحوّل الديمقراطي لا يسائل السياسي فقط، كما أنه لا يرتبط بالدستور لوحده، بل يفرض انخراط مختلف الفعاليات داخل المجتمع، وتوفير مداخل على قدر من التكامل والشمولية.

يشير أحد الباحثين - في هذا السياق - إلى أن أهمية خلق مجال تداولي، يتيح للعلاقة بين الثقافة والسياسة أن تكون منتجة وفعّالة، ويضيف بأن من شأن ذلك قيام علاقة تبادل مثمر وتفاعل خلاق، بحيث أن تغيير سياسة الفكر، يسهم في خلق واقع فكري تُغيّر معه العلاقة بالواقع السياسي، كما أن ابتداء ممارسات سياسية جديدة، يسهم في خلق واقع مجتمعي تُغيّر معه العلاقة بالأفكار<sup>1</sup>.

فقد بدأ القرن السابع عشر وكأنه عصر المطلقات، ولكن هذه الأخيرة سرعان ما تهاوت أمام مسيرة التقدم العلمي على يد "بكلر" (1571-1630) و"جاليليو" (1564-1642).. وكان للتقدم العلمي دور في مراجعة أفكار الإنسان ومفاهيمه وتصوره للكون والمجتمع ولنفسه فضلا عن الاكتشافات الجغرافية، وما أدّت إليه من تزايد الثقة في إمكانيات العقل الإنساني في فهم الطبيعة واستخدامها<sup>2</sup>.

### الفرع السابع: انخراط المجتمع المدني

لا تخفى انعكاسات الممارسة الديمقراطية على صعود المجتمع المدني وتطوّر أدائه، كما أن المجتمع المدني بدوره هو أحد الأسس الذي تبنّي عليها الديمقراطيات الحديثة، فهو يلعب دور الوسيط بين المجتمع والدولة.

<sup>1</sup> - علي حرب: أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثالثة 2004، ص 16.

<sup>2</sup> - د. فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2005، ص 21.



فقد ساهمت هذه الفعاليات بدور كبير ومحوري في دعم التّحول بعدد من بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، ونستحضر في هذا الإطار الجهود التي بذلتها التنظيمات النقابية، ورجال الدين، وأرباب المقاولات، والاتحادات المهنية، والنخب المثقفة..

أما في المنطقة العربية، فيعاني المجتمع المدني "الوليد" من مجموعة من الصعوبات والاختلالات، في علاقة ذلك بطبيعة الإطار القانوني والسياسي الممرّك والتحكّمي الذي يحكم عملها بشكل عام، والثقافة السياسية التقليدية السائدة في المجتمعات العربية، إضافة إلى التضيق المالي، ثم سعي الكثير من الأنظمة في المنطقة على امتداد عقود مضت إلى خلق مجتمع مدني صوري موالي لها وموازي لفعاليات المجتمع المدني التابعة من عمق المجتمع.

كما تعاني الكثير من هذه الفعاليات من مشاكل ذاتية مرتبطة بضعف الاحترافية، والديمقراطية الداخلية، والتشاركية في الأداء، مما يؤثر بالسلب على أدائها وعلى فعاليتها.

إن الدول العربية وبإشكالاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية، لا توفرّ الفضاء الكفيل بتطور المجتمع المدني بالصورة التي شهدتها الكثير من الدول الغربية. لكن التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي عرفتها دول الحراك، إضافة إلى المتغيرات الدولية التي دعمت الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان، يمكن أن تسهم في توفير بيئة خصبة لتطور المجتمع المدني في المنطقة.

فقد أتاح الحراك هامشا لانتعاش المجتمع المدني في عدد من الدول العربية، كإطار لترسيخ الممارسة الديمقراطية أفقيا وعموديا، حيث تنامي الوعي بأهميته وحيويته، وأصبح حاضنا للأفكار المجددة والطامحة للتغيير، وأضحى فضاء للنقاش ولتداول الأفكار، ومواكبة التحولات والسياسات العامة، وقناة للهرافة والضغط.

ففي ليبيا، وفي ظل واقع سمته الفراغ المؤسسي، سعى الكثير من الشباب والنساء إلى إحداث العديد من الجمعيات والمنظمات المدنية، والانخراط في فعاليتها، وعيا منهم بأهميتها في ترسيخ ممارسة ديمقراطية تعزز الحقوق والحريات، وبلورة تنشئة اجتماعية تقوم على قيم المواطنة، وجعل المواطن في خدمة المجتمع، وفي صلب العملية السياسية.

عرف المغرب تطورا ملحوظا في أداء وحضور المجتمع المدني قبل الحراك، غير أن أجواء هذا الأخير سمحت بتعزيز هذا الحضور أيضا من خلال المدخل الدستوري الذي عزّز أدواره عبر تطوير وظائفه التنموية وتعزيز مواكبه، وإشراكه في إعداد وتقييم السياسات العمومية محليا ووطنيا.

كما شهد في أعقاب الحراك حوارا وطنيا حول المجتمع المدني، شاركت فيه مختلف الفعاليات المدنية، قادته الوزارة المكلفة بهذا الشأن لتطوير أدائه وضمان فعاليته واحترافيته، وتنزيل المقتضيات الدستورية الجديدة المرتبطة به على أحسن وجه.

أما في مصر، فقد أتاح مناخ الحراك طرح مشروع قانون جديد للجمعيات الأهلية أمام مجلس الشورى، تم تسيير الجمعيات ونشاطها وتمويلها، أفرز نقاشات هامة.

ويعتقد البعض<sup>1</sup> أن "الربيع العربي" يدعو إلى إعادة التفكير بشكل معمق في التعريف والمفهمة المعيارية والتطبيق الفعلي للمصطلح، خاصة، أنه يجب التركيز مجددا وبشكل كبير على الكيانات المنظمة مثل المنظمات غير الحكومية في ضوء مساحات النشاط الجديدة التي أنشئت في ظل الاستبدادية المحدثة.

<sup>1</sup> - فرانيسكو كافاتورنا: الربيع العربي: يقظة المجتمع المدني.. لمحة عامة، ضمن الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص 82

## المطلب الثاني: المداخل الاقتصادية والأمنية الداعمة للتحوّل الديمقراطي

لا تخفى أهمية المبادرات الاقتصادية، والحكامة الأمنية في دعم التحوّل، من حيث توفير شروط تضمن تدرّجه وسلاسته، وتعزز الثقة في مساره. وسنركّز على بعض المداخل المندرجة في هذا الإطار، في علاقة ذلك بإعمال إصلاحات ومبادرات اقتصادية، وتحييد المؤسسة العسكرية وإرساء حكمة أمنية..

### الفرع الأول: إصلاح الاقتصاد وتخليق الحياة العامّة

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أهمية الإصلاح الاقتصادي ضمن مراحل التحوّل الديمقراطي، ذلك أن تحقيق التنمية وتأمين الرّفاه للمواطن هو أحد المؤشرات الرئيسية للممارسة الديمقراطية.

وقد سبق وتطرقتنا إلى أهمية الإصلاحات الاقتصادية، الكفيلة بتعزيز التنمية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية، كسبيل لإضفاء طابع من الثقة في الإصلاحات السياسية والدستورية التي يتم اتخاذها.

ففي دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، كان للإصلاحات الاقتصادية أثر هام في تعزيز فرص التحوّل الديمقراطي، الذي انعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية للمواطنين.

تبرز العديد من التجارب الديمقراطية الحديثة إلى الأدوار الحيوية التي استأثرت بها الطبقة الوسطى في مراحل التحوّل وتأمين طريقه. بحيث لا تخفى مكانتها ووزنها داخل المجتمعات على مستوى التحديث، ودعم الممارسات الديمقراطية، وترسيخ قدر من التوازن كصمّام أمان بين الدولة والمجتمع..

غالباً ما يتم ربط هذه الفئة بالمكانة الاقتصادية والتنوير الفكري، بما يحيل إليه الأمر من إيمان بالحوار والتعددية والتوافق.. كما أن الأنماط الاقتصادية المعاصرة لم تعد تجعل من هذه الطبقة مجرد مصدر للاستهلاك والإقبال على السلع والخدمات التي يتيحها القطاع الخاص، بل أضحت داعماً مفترضاً لتحسين الخدمات والسياسات العمومية، في جوانبها الإدارية والتعليمية والصحية..

ولا تخفى أهمية هذه الفئة في تغذية النخب المختلفة والمساهمة في تجديدها، بالنظر إلى امتلاكها لآليات التغيير على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. كما لا تخفى إسهاماتها المفترضة على مستوى تدير الاختلاف والتنوع وترسيخ قيم المواطنة..

يختلف حجم وثقل هذه الطبقة في المنطقة العربية من بلد لآخر، ومع ذلك ثمة سمات مشتركة.. فقد كان لتراجع نسب الدخل، وتدهور مستوى العيش في عدد من هذه الدول أثر سلبي على أدائها وحضورها، كما لا تخفى تأثيرات الصراعات السياسية والارتباكات الأمنية التي شهدتها المنطقة.. بما أدى إلى تباين توجهاتها ومطامحها..

تشير الكثير من الدراسات والتقارير العلمية إلى أن دور الطبقة المتوسطة كان هامشياً في فترات الحراك الذي شهدته المنطقة، فهي لم تكن في مستوى التحديات والتطلعات التي فرضتها هذه المرحلة، حيث استأثرت في مجملها بمطالب ونقاشات قطاعية على حساب مطالب سياسية ودستورية، فيما فضل جزء كبير منها ترديد وتبرير السياسات والمواقف الرسمية أحياناً أو التزام الصمت إزاء ما يجري أحياناً أخرى..

ثمّة عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، أسهمت في تردّي أوضاع الطبقة المتوسطة وعدم استئثارها بالمسؤوليات التي تقتضيها التّحوّلات والمتغيّرات التي فرضها الحراك، فعلاوة عن مظاهر الرّيع والفساد المتفشية داخل بعض أوساطها، بالإضافة إلى تغليبها لمصالحها الضيقة على حساب المصالح العامة، ولو بالسعي إلى الوصول للسلطة عبر كل السبل، تؤكّد المعطيات الإحصائية إلى تزايد حدّة الفوارق الاجتماعية في المنطقة، وانخراط عدد من الدول في إصلاحات هيكلية كلّفت هذه الفئة الكثير، كما أن تدهور أوضاع التعليم كفضاء لتجدّد النّخب، زيادة على تفشّي العنف والطائفية في عدد من دول الحراك، كلّها عوامل أسهمت بدورها في تهميز أدوار هذه الطبقة في مسارات الحراك، بما جعله يقترن بالعنف والصراع والأزمات الاقتصادية والاجتماعية..

وبالعودة إلى المنطقة العربية، كان للإشكالات الاقتصادية المطروحة أثر كبير في اندلاع الاحتجاجات، وقد ورثت حكومات ما بعد الحراك أوضاعا اقتصادية مختلة ومأزومة، على مستوى تفشّي الفساد والفقر والبطالة وارتفاع المديونية الخارجية، وعجز الموازنة المالية وتزايد هوة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

كما تراجعت نسبة النمو بعدد من دول الحراك، مثلها هو الشأن بالنسبة لتونس ومصر واليمن..، تحت وطأة تراجع مداخيل الضرائب والسياحة<sup>1</sup> والصادرات الخارجية. وهو ما خلق اختلالات في الموازنة العامة بفعل التوجهات نحو زيادة الإنفاق العام تحت ضغط المطالب الاجتماعية المتزايدة.

---

<sup>1</sup> - يشار إلى أن هذا القطاع الحيوي (السياحة) يشغل زهاء 10 بالمائة من اليد العاملة، ويسهم بحوالي 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس (عام 2014)، فيما يقدر عدد المشتغلين بشكل مباشر بقطاع السياحة في مصر (عام 2009) بأكثر من 6 بالمائة، فيما تسهم بحوالي 11.3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (عام 2014).

وتفرض هذه الأوضاع ضغطا كبيرا على هذه الحكومات التي يفترض أن تنكب على إعادة التوازن للاقتصاد، والاجتهاد في البحث عن حلول ناجعة لمختلف الإكراهات والمطروحة، على مستوى تطوير الاقتصاد، وإنعاش سوق الشغل، وتحسين دخل المواطنين، وإعادة الاعتبار إلى الطبقة الوسطى..

لا يخلو تحقيق هذه الرهانات من إشكالات وضغوط تفرضها حساسية المرحلة، فقد لاحظ أحد الباحثين<sup>1</sup> بأن رد فعل الحكومات الانتقالية تجاه الأوضاع الاقتصادية المتردية يظل محكوما بعوامل ثلاثة، أولها، عامل الزمن والوقت، الذي يمكن أن يمنحه المواطن للحكومة لتحسين الأوضاع المعيشية، وتحقيق المطالب، وثانيها، يتعلق بضعف مؤسسات الدولة التي تقوم على تنفيذ عملية التحول والانتقال إلى الوضع الجديد سياسيا واقتصاديا، أما ثالثها، فيتعلق بقلة الموارد المالية المتوافرة لتمويل مرحلة التحول الحرجة بسبب فقد الموارد نتيجة للفساد المالي والإداري، وتفاقم حجم الديون الخارجية والمحلية، التي تمثل فقدا لمقدرات المواطنين والأجيال القادمة.

ونظرا لاقتران الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية، بانتشار الفساد بكل أشكاله المالية والسياسية والإدارية، فقد ظلّ مطلب تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد، شعارا محوريا ضمن الشعارات والأولويات التي رفعها المحتجون والمتظاهرون في بلدان الحراك، وهو مطلب يجد أساسه في عدة اعتبارات، منها اقتران الفساد بالاستبداد والهيمنة، والكلفة الخطيرة التي تخلفها هذه الظاهرة على الدولة والمجتمع في جوانب ومجالات شتى، ثم تنامي الوعي والافتناع بأن

---

1 - د. أحمد حلمي عبد اللطيف: اقتصاديات دول "الربيع العربي" .. الواقع والآفاق، مجلة المجلة، لندن، بتاريخ 29 ديسمبر 2012، على الموقع الإلكتروني للمجلة:

الديمقراطية والتنمية لا يمكن أن يتعايشا أو يقتربا مع/ بالفساد بكل أصنافه ومظاهره.

يرتبط الفساد في شكله المالي أو الإداري بسوء استعمال السلطة وتوظيفها في خدمة المصالح الخاصة الضيقة، بصورة تتناقض مع القوانين الجاري بها العمل، وضدًا على إرادة دافعي الضرائب والمنتفعين من الخدمات والمرافق العامة.

ويقوم الفساد الإداري على تسخير السلطة العامة بشكل غير مشروع خدمة لأهداف شخصية، أما الفساد السياسي فيرتبط بخيانة وخداع وتزوير لإرادة الجماهير.. فيما يبني الفساد المالي على السطو على المال العام والاعتناء غير المشروع، بصورة تسهم في تدمير الأسس الاقتصادية للدولة، وتهدد قيام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.. وتكرّس سلوكات تعكس الاستهتار بالقوانين، وتقضي على مظاهر الشفافية والمنافسة الشريفة ولى تكافؤ الفرص داخل المجتمع.

وتشير الكثير من التقارير الوطنية والدولية التي تصدرها مجموعة من المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى انتشار الفساد بكل أصنافه على امتداد دول المنطقة وإن بدرجات مختلفة ومتفاوتة، فقد صنّفت منظمة الشفافية الدولية السودان وليبيا والعراق وسوريا واليمن ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم ضمن تقريرها الصادر سنة 2013<sup>1</sup>.

تزداد خطورة الفساد في المنطقة مع تنامي التقارير والمعطيات الإحصائية التي تؤكد على انتشار الرشاوي في جهازي القضاء والأمن ليتحوّلا من ذلك

<sup>1</sup> - القدس العربي، لندن، بتاريخ 03 ديسمبر 2013

"الملاذ" الذي يفترض فيه حماية الحقوق والحريات وفرض احترام القانون، إلى آليات لحماية الفساد، ولجعل "المفسدين" في مأمن ضد أية مساءلة أو عقاب قانونيين، كيفما كانت الجرائم والمخالفات المرتكبة.. كما تزداد خطورته أكثر عندما ينتقل إلى بعض المؤسسات التي يفترض أن تقاومه من قبيل الأحزاب السياسية والبرلمان، وبعض فعاليات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام بمختلف وسائلها..، حيث تصبح جزءا من الفساد وفي خدمته، ووسيلة لحماية مقترفيه وللتغطية على تداعياته..

تتعدد العوامل التي تغذي الفساد، وهي تتنوع بين أسباب سياسية، في علاقة ذلك بعدم فعالية المؤسسات السياسية والدستورية وضعف هامش الحريات، وغياب الشفافية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.. وأسباب اقتصادية، مرتبطة بهشاشة الأوضاع الاقتصادية، وعدم قيامها على أسس المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص.. واجتماعية، متصلة بغلاء الأسعار وانتشار البطالة وبالاضطرابات الداخلية، وسيادة "ثقافة" الفساد وأسبقية المصلحة الشخصية على العامة، والاستهتار بالقوانين ووجود التباس في مفهوم المواطنة.. وأسباب قانونية وإدارية مرتبطة بضعف الرقابة على المال العام، وبالتعقيدات الإدارية، وضعف القوانين وعدم مسيرتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وعدم استقلالية القضاء، وعدم تطوير دخل وكفاءات العنصر البشري داخل مختلف الإدارات والمؤسسات..

لا تخفى التداعيات السلبية للفساد على اقتصاد الدولة وعلى المجتمع، من حيث حرمان خزينة الدولة من مجموعة من الموارد بسبب التهرب الضريبي، ونهب الأموال العامة وإهدارها واستنزافها في أغراض شخصية عبر عقد صفقات مشبوهة، أو بتفريغها نحو الخارج، عوض توجيهها نحو مشاريع تنموية



حيوية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والبنيات الأساسية.. وهو ما يخلق حالة من عدم الثقة في القانون والمؤسسات، ويكرس خيبة الأمل لدى المواطن، ويقتل فيه روح المبادرة والاجتهاد، ويسمح بانتشار العزوف السياسي، ويعرقل تحقق التنمية بكل مظاهرها وأشكالها، ويفرز مظاهر من التهميش والفقرة وإضعاف الدخل الفردي، ويشجع الإثراء غير المشروع، كما يؤدي إلى هروب الرّساميل الأجنبية وإضعاف الاستثمارات المحلية والخارجية، بسبب غياب الشفافية والمنافسة الشريفة، وتكافؤ الفرص في طرح الصفقات العمومية أمام الخواص وتديبرها..

أما على المستوى السياسي، فآفة الفساد تهدد أركان الدولة وأسسها واستقرارها، وتخلق حالة من الحذر بين مكونات المجتمع، كما تحرض على الانتقام، وعلى تجاوز القوانين وتكريس الإفلات من العقاب، وتسهم أيضا في تزوير إرادة المواطن، كما تعقد أيضا عملية تجديد النخب السياسية، نتيجة لرغبة المنتفعين من الفساد في الحفاظ على مناصبهم ومصالحهم بكل السبل.

ويفرغ استمرار الفساد كل المبادرات الإصلاحية من أي معنى، ويعرقل بناء دولة الحق والقانون وتحقيق الديمقراطية وترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين، وهو ما يجعل منه عاملا أساسيا في مصادرة الحقوق والحريات الفردية والجماعية وتقويض كيان الدولة والمجتمع وزرع الاحتقان وعدم الاستقرار..

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الصعبة التي تمرّ منها الكثير من دول الحراك، تفرض مواجهة الفساد بصرامة، عبر سبل عمودية، ترمي إلى سنّ تشريعات تدعم هذا الخيار، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعزيز سلطة القضاء في هذا الصدد، إضافة إلى اعتماد سبل أفقية، في علاقة ذلك بفضح الفساد والمفسدين وترسيخ ثقافة المسؤولية

والشفافية ورفض الفساد، وهي مهمة جماعية، يفترض أن تخرط فيها الدولة بمختلف مؤسساتها، علاوة على جميع القنوات المعنية بالتنشئة الاجتماعية..

### الضلع الثاني: تحييد المؤسسة العسكرية

طالما اعتبرت الأنظمة الشمولية والاستبدادية، المؤسسة العسكرية بمثابة أساس ومرتكز تبني عليها وجودها وبقائها في السلطة. وقد ظلّ المجال العسكري في عدد من دول المنطقة غامضاً ومجهولاً، يدبر بشكل من الانغلاق، الأمر الذي جعله مرتعاً للفساد والربح. حيث كثيراً ما انخرطت هذه المؤسسة في القضاء على المعارضين بذريعة تهديدهم للاستقرار والوحدة الوطنية.

إن "أحد التحديات الكبرى التي تواجه عمليتي التحول الديمقراطي، وترسيخ الديمقراطية يتمثل في كيفية تحقيق السيطرة المدنية على الجيش ضمن بنية دستورية وقانونية ديمقراطية، بحيث يتم في نهاية المطاف تكريس دوره كجيش وطني محترف، يقف على الحياد من العملية السياسية وتفاعلاتها"<sup>1</sup>.

ولذلك تكتسي عملية ضبط العلاقة مع القوى المناهضة والمقاومة للديمقراطية من جيش وشرطة ورجال أعمال، أهمية خاصة أثناء فترة التحول الديمقراطي.. وقد اقترنت الكثير من التجارب الديمقراطية في العالم بإصلاح قطاع الأمن.

لم تعد التحولات المذهلة التي شهدتها العالم منذ بداية التسعينيات على مستوى دعم التوجهات الديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان، تسمح للمؤسسات العسكرية بالقيام بأدوار سياسية بنفس القوة التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة.

<sup>1</sup> - د. حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي من منظور عربي، المرجع السابق

ففي أعقاب هذه المتغيرات، سعت الكثير من دول أمريكا اللاتينية التي عانت لعقود من ظاهرة الانقلابات العسكرية إلى وضع الجيوش تحت سلطة السلطة المدنية الشرعية، وعملت على الحد من حالة الشك التي سادت لعقود بين الطرفين..

فقد عملت البرازيل على وضع مهام المؤسسة العسكرية تحت سلطة إشراف المدنية الشرعية بشكل كامل، في حين حرصت الأرجنتين على تغيير النظام العقائدي الموجه للجيش، وانهجت شبلي طريقا مزدوجا يسعى إلى تغيير توجهات المدنيين حيال الجيش والعكس، حرصت فيه على التأكيد على ضرورة احترام العسكريين للسلطة الشرعية، وعدم انخراطهم في الحياة الحزبية من ناحية، واحترام المدنيين للعسكريين، وقبول احتكارهم للقوة المسلحة<sup>1</sup>.

وشهدت تركيا خلال فترة السبعينيات من القرن المنصرم صراعات اجتماعية وسياسية عنيفة، أدخلت البلاد في دوامة من العنف والتوتر، وهو ما مهد الظروف لتدخل الجيش عبر انقلاب عسكري بتاريخ 12 سبتمبر 1980.

وتعدّ فترة الحكم العسكري لانقلاب 1980 البالغة ثلاث سنوات، هي الأطول زمنيا قياسا بالانقلابات السابقة، والأكثر تأثيرا في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي، وهي كذلك الأكثر ترسيخا للنموذج العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية<sup>2</sup>.

ومع التحويلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها تركيا على امتداد العقدين الأخيرين، يعتقد أحد الباحثين بأن الجيش التركي لم يعد قادرا

<sup>1</sup> - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، المرجع السابق، ص 11  
<sup>2</sup> - د. طارق عبد الجليل: العسكر والدستور في تركيا.. من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، سبتمبر 2012 ص 87

على استغلال نفوذه والقيام بانقلاب عسكري على السلطة المدنية، بأية صورة من الصور، كما بات عاجزا عن التصدي لعجلة العملية الديمقراطية التي تمضي بكل سرعة وقوة<sup>1</sup>.

تبرز الممارسة أن المؤسسة العسكرية لعبت دورا كبيرا في مسار الحراك العربي، ويبدو أن مواقف هذه المؤسسة، تتحكّم فيها توجهات السلطة الحاكمة وموقفها من الحراك. ففي تونس كان للمؤسسة دور محوري في رحيل الرئيس السابق "بن علي"، وتأمين مرحلة الانتقال الذي قاده الفعاليات السياسية والنقابة في البلاد.

وفي مصر، كان لها (المؤسسة العسكرية) أيضا دور أساسي في رحيل الرئيس "حسني مبارك" ودعم الاستقرار في مصر، ولا زال دورها قائما فيما يتعلق بتدبير مرحلة ما بعد إسقاط حكم الرئيس "محمد مرسي"، حيث تباينت الرؤى والمواقف بشأن هذا الدور بين من ثمنه، واعتبر أنه يعكس توجهها نحو تصحيح مسار الثورة، وبين من رأى فيه انقلابا على سلطة منتخبة.

وتنطوي الحالة الليبية - في هذا الصدد - على تعقيدات كبرى، بالنظر إلى أن البلاد كانت تفتقر إلى مؤسسة عسكرية حديثة ومنظمة على عهد نظام القذافي، حيث لعبت الكائب العسكرية الموالية لهذا الأخير وأسرته، دورا خطيرا في الهجوم على الثوار، مما خلف أوضاعا إنسانية كارثية، الأمر الذي عقد كثيرا عملية التحول التي ازدادت خطورة مع تسرب الأسلحة وانتشارها بين مختلف الميليشيات والفصائل..

<sup>1</sup> - د. طارق عبد الجليل: العسكر والدستور في تركيا.. من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر،

مرجع سابق، 2012 ص 162

ولا تخفى المخاطر والإشكالات التي تحيط بالتجربة السورية في هذا الإطار أيضا، بالنظر إلى التكوين الطائفي للمؤسسة العسكرية وتداخل مهامها العسكرية مع السياسة، مما جعل منها آلية لخدمة الأجندة السياسية للنظام القائم، على مستوى مواجهة المعارضين المحتجين بصورة أكثر عنفا، خلفت تداعيات إنسانية كارثية..

تباينت المواقف بشأن الأدوار التي يفترض أن تتحملها المؤسسات العسكرية في هذه المرحلة المفصلية من التاريخ السياسي لدول الحراك، بين من طالب ببيادها الكلي عن اللعبة السياسية، والاكتفاء بحماية أمن الدولة والأفراد، وتأمين التحول السلمي نحو الديمقراطية، وبين من أكد على أهمية تدخلها - ولو بصورة مرحلية - لصدّ مختلف التيارات والفصائل الهدّامة، وحماية الديمقراطية من الهيمنة والتحكّم والفضوى، في مرحلة تتسم بضعف مختلف القنوات الوسيطة من أحزاب سياسية ونقابات..

وتؤكد الحالة العراقية خطورة انهيار مؤسسة الجيش في مجتمعات يطبعها التنوع المذهبي والثقافي.. كما تبرز التجارب السياسية الدولية أن هذه المؤسسة لعبت أدوارا مرحلية بنّاءة في دعم الانتقال في عدد من الدول الديمقراطية الحديثة في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية..

يشير أحد الباحثين<sup>1</sup> إلى المشكلة في عام 2012 هي الفراغ السياسي المبهم الذي خلفه الحكم الاستبدادي، وقابلية هذا الأخير للتمزق والضعف وتفكك القدرات السياسية (الأحزاب والجمعيات وغيرها) في أي مجتمع مطروح.

<sup>1</sup> - فيليب دروز - فانسان: دور الجيش في التحولات العربية، ضمن الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، من ص 139 إلى

ويذكر في هذا السياق ثلاثة نماذج للتّحرك الانتقالي في العالم العربي، كل واحد منها له تبعات على الجيش بشكل أو بآخر.

أولاً، هناك نموذج إعادة مأسسة السياسة، مع وجود اختلافات وصعوبات من حالة لأخرى، حيث طرح الحالة التونسية التي تم خلالها تأسيس المؤسسات.. وتنظيم الانتخابات، والدور البناء الذي لعبه الجيش في تأمين الانتخابات وحماية المؤسسات..

ثانياً، الحالة الليبية، حيث افتقار الدولة إلى احتكار القوة يمثّل مشكلة أساسية، وهو ما يجعل السلطات الليبية الحالية بحاجة إلى الموازنة بين نزع السلاح عن الميليشيات من جهة، وبناء جيش مركزي قوي من جهة أخرى.

ثالثاً، هناك حالات غالباً ما تتيح فيها الانتفاضة الاجتماعية السّلمية ضدّ الحكم الاستبدادي المجال لحالة من "الجمود الضار المتبادل" ما بين المجتمع المعبأ الذي ما انفكّ يتظاهر في الشوارع، ونظام يتّسم بالمرونة ينتفع من استعداد الجيش الموالي لممارسة العنف.

ويظل السؤال المطروح في هذه المرحلة، هو: هل ستنتج دول الحراك في عزل المؤسسات السياسية عن المؤسسات العسكرية، وترسيخ حكامه أمنية تدعم تحقيق التنمية وبناء دولة المؤسسات والقانون، أسوة بالعديد من التجارب الدولية التي عادت فيها الجيوش إلى ثكاتها للقيام بوظائفها التقليدية في علاقة ذلك بحماية المواطن والمؤسسات وحفظ الأمن الداخلي والخارجي، كما هو الشأن بالنسبة للتجربتين الإسبانية واليونانية؟

إن المراهنة على الجيوش في هذه الفترة التي تمر بها العديد من دول المنطقة، لا ينبغي أن يتجاوز حدود دعم المرحلة الانتقالية، عبر توفير الشروط

اللازمة لإرساء دول مدنية تتسع لمختلف التيارات والمكونات، علاوة على اعتماد الحكامة الأمنية باعتبارها تمثل إحدى المرتكزات التي تحول دون حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإحدى العوامل التي تدعم شروط التنمية الإنسانية، وترسيخ الممارسة الديمقراطية..

**المطلب الثاني: العدالة الانتقالية وتدبير أزمات التحول الديمقراطي**  
يعدّ الاهتمام بحقوق الإنسان وتعزيزها في شموليتها، مدخلا أساسيا على طريق إرساء دعائم دولة الحقّ والقانون. فإذا كانت الديمقراطية تتطلّب توافر مجموعة من المقومات والشروط، فإنّ طبيّ صفحات الماضي ومصارحة الذات، من خلال اعتماد آلية العدالة الانتقالية، يعدّ أحد المداخل اللازمة لتعبيد الطريق نحو إعمال ديمقراطية تضمن وضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية، وإرساء أسس متينة لدولة الحقّ والقانون.

تزايدت أهمية العدالة الانتقالية، مع تنامي الاهتمام بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولجوء عدد من الدول في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا.. لهذه الآلية كسبيل لتجاوز إكراهات الماضي، إضافة إلى مراكمة الباحثين والخبراء لنظريات واجتهادات هامة في هذا الصدد.

وفي المنطقة العربية التي شهدت حراكا تباين في أشكاله بين السّلمية والعنف، تطرح أهمية العدالة الانتقالية كسبيل لتجاوز إكراهات الماضي، وتأمين تحوّل متدرّج يحتمل مشاركة جميع مكونات المجتمع.

**الضلع الأول: العدالة الانتقالية وأثرها على التحوّل الديمقراطي**  
تحيل العدالة الانتقالية إلى التحوّل والانتقال السياسيين، سواء تعلق الأمر بالانتقال من حالة الحرب إلى السلم، أو من أجواء الشمولية والاستبداد إلى

الممارسة الديمقراطية، فهي وسيلة لتجاوز الإكراهات والمشاكل في مختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. التي عانت منها الدولة والمجتمع.. وآلية فعّالة للتخلص من التراكمات السلبية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بالصورة التي تسهم في انتقال متدرّج نحو الديمقراطية بناء على أسس متينة، توفر شروط التسامح والمصالحة والشرعية والتعددية والاستقرار.. داخل المجتمع، بعيدا عن كل مظاهر الثأر والانتقام<sup>1</sup>.

وعادة ما ترتبط بمرحلة مفصلية في تاريخ الحياة السياسية للدول، تؤمن انتقالا مرنا من مرحلة غالبا ما تحيل إلى القمع والاستبداد إلى مرحلة ديمقراطية، تترسخ فيها دولة المؤسسات، ويتم فيها القمع مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..

إذا كان البعض يرجع أصول العدالة الانتقالية إلى محاكمات "نورمبورغ"، التي لحقت مجرمي الحرب في ألمانيا النازية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن ملاحظتها برزت بصورة أكثر نضجا وتطورا خلال منتصف السبعينات من القرن المنصرم، مع انطلاق المحاكمات المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان باليونان، ومع المتابعات التي طالت بعض أقطاب الأنظمة العسكرية في أمريكا اللاتينية، مثلما حدث من تدابير للتخلص من الحكم العسكري في الأرجنتين، ومحاكمة جرائمه ضد الإنسانية، قبل أن يتعرّز الأمر بمجموعة من التجارب على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

ومع ذلك، كان لأجواء الحرب الباردة أثر سلبي كبير على تطور العدالة الانتقالية، بالنظر إلى حالة الاستقطاب الحاد التي خلقتها، وما تخض عنها من

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006



تهميش لكثير من الأولويات والقضايا الدولية الحيوية في أبعادها السياسية والإنسانية والاجتماعية.. ولذلك انتعشت تجارها بصورة ملحوظة في عدد من دول العالم في أعقاب سقوط جدار برلين ورحيل الاتحاد السوفيتي، وما تلاه من تحولات سياسية وحقوقية عمّت الكثير من الأقطار في مختلف مناطق العالم.

وخلال العقود الأخيرة، تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسّخت لديها القناعة بإرساء أسس بناءة للتحوّل الديمقراطي، إلى نهج مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن العدالة الانتقالية، تتيح الحسم مع تركّات الماضي، وتفتح آفاقاً ديمقراطية واعدة أمام الشعوب، وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات، أسهمت في تطوير هذه الآلية، وعزّز من فرص اللجوء إليها من قبل عدد من الدول الطامحة للتغيير والإصلاح.

تنوّع آليات العدالة الانتقالية بين إحداث لجان لتقصي الحقائق، أو محاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي، أو عبر تقديم تعويضات مادية<sup>1</sup> (أموال، وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا، وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عمّا لحق بهم من مآسٍ ومعاناة، أو بإعمال إصلاحات مؤسّساتية، أو بالسعي لتحقيق مصالحه بين مختلف الفرقاء السياسيين، زيادة على وسيلة أخرى، ترتبط بإقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة، بالإضافة إلى منع المتورّطين في انتهاكات جسيمة

<sup>1</sup> - يعتبر البعض أن تقديم تعويض للضحايا، ليست معزولة عن باقي آليات العدالة الانتقالية لأهميتها في تجاوز أخطاء الماضي وتحقيق المصالحة بعد انتهاء الصراع، انظر في هذا الشأن:

La justice transitionnelle dans le monde francophone: état des lieux Conference Paper 2/2007 Dealing with the Past – Series, Ministère des Affaires étrangères de la République française, Centre international pour la justice transitionnelle, Centre sous-régional des Nations Unies pour les droits de l'homme et la démocratie en Afrique centrale, P 70

لحقوق الإنسان من تويّ مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة..

ويشير البعض<sup>1</sup> إلى أن مهمّة التّوفيق بين ما يتمّ اختياره من آليات العدالة الانتقالية، والأوضاع السياسية القائمة تتسم بالحساسية البالغة، لأنها تتمّ عادة في أجواء سياسية همّسة غير مستقرّة.

وتستند لجان الحقيقة والمصالحة في مرجعيّتها إلى مصادر وأسس مختلفة، تتنوّع بين<sup>2</sup> القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وأحكام وقرارات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والاجتهادات الفقهية لمختلف المقرّرين والخبراء في مجال حقوق الإنسان، وخلصات ونتائج أعمال لجان الحقيقة والمصالحة عبر العالم، والمقتضيات القانونية الوطنية غير المتعارضة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني..

وفي هذا السياق، برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم، نذكر من بينها:

في أمريكا اللاتينية: الهيئة الوطنية حول اختفاءات الأشخاص بالأرجنتين (سنة 1983)؛

في إفريقيا: مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا (سنة 1994)؛

في أوروبا الشرقية: التجربة البولونية (لسنة 1997)؛

<sup>1</sup> - عادل ماجد: منظومة شاملة.. "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة

السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 192- أبريل 2013، ص 17

<sup>2</sup> - أحمد شوقي بنيوب: الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر، التجربة المغربية للعدالة الانتقالية،

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة "فريديريش إيبيرت"، مطبعة البيضاوي، المغرب،

الطبعة الأولى 2008، ص 22

في آسيا: هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة بتييمور الشرقية (سنة 2002) ..

إن لجوء هذه الدول وغيرها إلى آليات العدالة الانتقالية، يجد أساسه في مجموعة من الاعتبارات، ذلك أن هذا الأسلوب يسمح بتعزيز أسس الديمقراطية، وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة، وعدم الإفلات من العقاب، والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل محصن ضد هذه الانتهاكات، ولمنع تكرار مظاهر الاستبداد والشمولية.

وبرغم وجود مبادئ كونية للعدالة الانتقالية، فإن تطبيقاتها تخضع في كثير من الحالات لظروف وخصوصيات الدول، ولطبيعة وحدة الصراعات القائمة فيها..

تشير الممارسة الدولية إلى أن أكثر تجارب العدالة الانتقالية، تمت في مرحلة متميزة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين تيارات تسعى إلى التمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تتوق إلى التغيير وتجاوز إكراهات الماضي في مختلف تجلياتها، بما يجعل المستقبل منفتحاً على كل الاحتمالات.

وعلاوة على دور العدالة الانتقالية في ترسيخ الأمن وإقرار السلم والتعايش، فلها أيضاً دور كبير في تحقيق المصالحة، بما يسمح ببلورة مداخل ناجعة لمنع حصول الانتهاكات مستقبلاً في إطار من التوافق والتفاهم.

تظلّ الأقطار الخارجة للتوّ من تجارب شمولية، في أمس الحاجة إلى توفير الأجواء اللازمة لبناء المؤسسات، وتحصين المكتسبات، وتحقيق التوافقات، لكسب رهان التغيير والسعي لتجاوز مخلفات الماضي القائمة. وتندرج آليات العدالة الانتقالية ضمن الوسائل المتطورة لتدبير الأزمات داخل المجتمعات التي تعيش على إيقاع الإكراهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إن بناء المستقبل لا يمكن أن يتأتى على حساب الماضي أو بدون السعي لتجاوز إكراهاته ومشاكله العالقة والاستفادة منها، ذلك أن استحضار التجاوزات الخطيرة التي لحقت بحقوق الإنسان في الماضي، يسمح بإعادة بناء الذاكرة الجماعية ومصارحة الذات.

وإذا كانت العدالة الجنائية تُسم بقدر من الصرامة والانضباط للنصوص القانونية<sup>1</sup>، في مواجهة الجناة، بغض النظر عن طبيعة جرائمهم ومراكزهم، فإن العدالة الانتقالية التي تقترن بالتحوّل والرغبة في ولوج مرحلة سياسية جديدة، غالباً ما تُسم بالتعاطي مع تركة الماضي بقدر من المرونة والسلاسة، رغبة في تعزيز مسارات التنمية والديمقراطية.

فهناك علاقة تربط أعمال العدالة الانتقالية بتحقيق التنمية، على مستوى توفير شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لانتعاشها، فالعديد من المجتمعات الانتقالية تواجه تحديات إنمائية هائلة، من قبيل ضعف المؤسسات، وتهالك البنيات التحتية وسوء الإدارة، وانعدام الأمن<sup>2</sup>. كما أن تحقيق الديمقراطية ومنح فرص المشاركة للجميع وترسيخ الاندماج الاجتماعي وتجاوز الإقصاء والتمهيش، كلّها أهداف ترمي إلى تحقيقها العدالة الانتقالية<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - ويعتقد البعض أن اعتماد أسلوب العدالة الانتقالية وإقرار الضحايا بشرعيتها، يمكن أن يشكل مقدمة لتحقيق العدالة في صورتها التقليدية. انظر في هذا الشأن:

Fabrice Hourquebie: La notion de «justice transitionnelle» a-t-elle un sens?

<http://www.droitconstitutionnel.org/congresParis/comC5/HourquebieTXT.pdf>

<sup>2</sup> - انظر في هذا الشأن:

TRANSITIONAL JUSTICE AND DEVELOPMENT. Making Connections. edited by pablo de greiff and roger duthie, International Center for Transitional Justice. social science research council (new york) 2009 advancing transitional justice series, p 29

<sup>3</sup> - TRANSITIONAL JUSTICE AND DEVELOPMENT, op cit, p 61

إن تطوّر مفهوم العدالة الانتقالية، لا يمكن فصله عن التحوّلات الكبرى التي شهدها العالم على مستوى تطوّر منظومة حقوق الإنسان، فهي إحدى تجلّيات هذه التحوّلات، كما أن تعزيز العدالة الجنائية الدولية وتنامي الاجتهادات الأكاديمية والفلسفية الداعمة للسبل البديلة لتدبير المنازعات والأزمات، كلّها عوامل أسهمت بصورة كبيرة في تطوّر المفهوم.

يعتبر إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة مهمّة على طريق دعم السّلم والأمن الدوليين، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومنع الإفلات من العقاب، جرّاء ارتكاب جرائم خطيرة ضدّ الإنسانية<sup>1</sup>. وبخاصة وأن من شأن تطوّر العدالة الجنائية الدولية وتفعيلها دفع الدول إلى تبني إصلاحات سياسية وقانونية مهمّة، تروم بناء دولة المؤسّسات، وتفرض احترام حقوق الإنسان، وتحول دون إفلات الجناة من العقاب تحت ظروف مختلفة.

إن للعدالة الانتقالية مظهر إنساني، يرتبط بإعادة الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والسعي لمنع حدوثها في المستقبل<sup>2</sup>، وآخر سياسي، يتّصل بتعزيز التحوّل نحو الديمقراطية على أساس متين يدعم مشاركة الجميع.

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: المحكمة الجنائية الدولية.. الرهان والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 176 لشهر أبريل 2009، ص 53

<sup>2</sup> - من بين المدخل اللازمة للحسم مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في المستقبل، يمكن أن نشير إلى إعادة هيكلة المؤسّسات الإدارية والحكومية وتطهيرها من الفساد، وترسيخ ممارسات إدارية مبنية على الشفافية والمسؤولية والتواصل، وإصلاح المؤسّسات التي كرس الفساد، والاعتداء على الحقوق والحريات في فترات سابقة (أجهزة القضاء والأمن والإعلام..)، وترسيخ الحكم المبني على القانون والمساءلة والمسؤولية، والسعي إلى تعزيز منظومة حقوق الإنسان، عبر اتخاذ تدابير قانونية ومؤسّساتية، والمصادقة على مختلف الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبلورة تنشئة اجتماعية تقوم على المواطنة واحترام كرامة الإنسان..

لا يعني الرجوع إلى الماضي التأسّي والبكاء على إكراهاته أو الثأر من جلّاديه، وإنما لاستحضار آلامه ومآسيه أمام الرأي العام من أجل السعي لتجاوزها في المستقبل، ذلك أن هذا الأخير لا يمكن أن يتأسس ويبنى على جث الضحايا وآلام المضطهدين والمظلومين، بل من خلال الاعتراف بمآسيهم والسعي لتجاوزها والتقليل من حدتها<sup>1</sup>.

تزايدت الكتّابات والتقارير التي تربط التحوّل الديمقراطي بالعدالة الانتقالية في الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية، وقد تجسّد ذلك في عدد من التجارب الدّولية على امتداد مناطق مختلفة من العالم.

ونتلخّص مبادئ "شيكاغو" لعدالة ما بعد النزاعات<sup>2</sup> في سعي الدول إلى محاكمة الجناة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكشف الحقيقة المتعلقة بالانتهاكات الماضية، وجبر أضرار الضحايا، واعتماد إصلاحات تشريعية وإدارية ومؤسّساتية تسمح بتجاوز الانتهاكات في المستقبل، وإحياء الذاكرة، وترسيخ ثقافة نبذ العنف، واحترام حقوق الإنسان، وانخراط مختلف مكونات المجتمع في هذا الشأن، ثم اعتماد تعزيز الحقوق والحريات، وترسيخ سيادة القانون ومبادئ الحكامة في التدبير..

<sup>1</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن؛ يراجع، إدريس لكريني: دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 194 - أكتوبر 2013

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الصدد، راجع:

The Chicago Principles on Post-Conflict Justice, A joint project of International Human Rights Law Institute Chicago Council on Global Affairs, Istituto Superiore Internazionale di Scienze Criminali, Association Internationale de Droit Péna 2007

[http://www.concernedhistorians.org/content\\_files/file/to/213.pdf](http://www.concernedhistorians.org/content_files/file/to/213.pdf)

وبعدما ظلت الأبحاث الأكاديمية المرتبطة بهذا الموضوع مقتصرة في البداية على جهود الباحثين والخبراء في حقل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، اتسعت في الآونة الأخيرة، دائرة الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي، لتضمّ باحثين وأكاديميين من مختلف التخصصات في حقل العلاقات الدولية، والفلسفة، وعلم الاجتماع، والقانون الجنائي، والتاريخ، والاقتصاد.. الأمر الذي فتح المجال لتعدد المقاربات، وأغنى الأبحاث والدراسات في هذا المجال بإسهامات فكرية قيّمة.

ورغم الاجتهادات الفكرية والعلمية التي وردت في هذا الصدد، فإن الإطار النظري للعدالة الانتقالية، لازال بحاجة إلى نقاشات واسعة، وإلى انفتاح أكبر على ما راكمته التجارب الدولية والاجتهادات الفقهية الهامة في هذا السياق.. بما يدعم أسسه، واستجابته للتحوّلات التي تشهدها الكثير من الأقطار السّاعية إلى تجاوز إكراهات الماضي وبناء دول حديثة.

إن نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق الأهداف المتوخّاة منها<sup>1</sup>، سواء في علاقة ذلك بإعادة الاعتبار للضحايا وجبر أضرارهم، أو في ارتباط ذلك بدعم التحوّل نحو الديمقراطية، وتوفير شروط التنمية وسلطة القانون.. تظلّ متوقّفة على توافر مجموعة من الشروط، يمكن إجمالها فيما يلي:

- توافر الإرادة السياسية الحقيقية<sup>2</sup> لطيّ صفحات الماضي، ومنع تكرارها

في المستقبل؛

<sup>1</sup> - إن ثمار العدالة الانتقالية تتحكّم فيها مجموعة من الشروط والعوامل، وهي لا تتأقّى في مجملها بصورة آنية، ذلك أن هناك نتائج أخرى يمكن أن تتحقق على المدى المتوسط، أو على المدى البعيد.

<sup>2</sup> - ومن ذلك أيضا، تعاون الجهات الإدارية، والأمنية، والعسكرية، مع لجان التقصي..

- اختيار اللحظة المناسبة لإعمال تدابير العدالة الانتقالية؛
- تحديد المشاكل التي تسببت في الصراع والخلاف، ووضع خطة استراتيجية للتعاطي مع انتهاكات الماضي، عبر تدابير متدرّجة ومحدّدة زمنياً؛
- إيقاف كل مظاهر العنف السياسي، وتجاوز عناصر الخلاف والصراع والتخوين، والتركيز على المشترك، وعلى المصالح العليا للوطن؛
- بلورة تحالفات وتوافقات تدعم اعتماد العدالة الانتقالية؛
- الحرص على استقلالية الهيئة المعنية بالعدالة الانتقالية، عن أية اعتبارات حزبية أو سياسية أو عرقية أو إيديولوجية.. والعمل على تمكينها من الصلاحيات والإمكانات البشرية والمادية والتقنية اللازمة لمباشرة أعمالها ومهامها على أحسن وجه؛
- الحرص على استحضار الضحايا في جميع مراحل العدالة الانتقالية، والانفتاح على الأحزاب السياسية، وفعاليات المجتمع المدني، وعلى الإعلام، ومختلف النخب.. في تعبئة المواطن وتنويره بأهمية المصالحة، وترسيخ ثقافة التسامح، ونبد العنف والانتقام،
- استحضار التجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن..؛
- التزام الدولة بمتابعة التوصيات التي خلصت إليها الهيئات المعنية بالعدالة الانتقالية، والسعي إلى ترجمتها ميدانياً في صورة تشريعات وسياسات عمومية.
- أدّت المتغيرات التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات سياسية في مناطق مختلفة من العالم، في الدّفع بعجلة العدالة الانتقالية وإثرائها باجتهادات الكثير من الفقهاء والتجارِب الدولية المختلفة.



وهي تجارب تتباين من حيث أهميتها ونجاحتها، بحسب الظروف المحيطة بها.. فإذا كانت هنالك تجارب ناجحة، كما هو الشأن بالنسبة لتجربة جنوب إفريقيا على سبيل المثال، فإن هنالك عددا من التجارب التي لم يكتب لها النجاح، كما هو الشأن بالنسبة لتجربتي العراق ونيجريا..، فيما هناك تجارب أخرى، ظلت تتراوح بين الفشل تارة والنجاح تارة أخرى.

أسهمت آليات العدالة الانتقالية بعدد من دول أمريكا اللاتينية (الشيلى والأرجنتين..) في جبر أضرار الضحايا من خلال تخصيص تعويضات مالية لصالحهم، علاوة على أعمال تدابير أخرى تدعم اندماجهم داخل المجتمع، أما في عدد من دول أوروبا الشرقية، فقد مكّنت هذه الآلية من الكشف عن الحقائق (ألمانيا الشرقية) ومنع المسؤولين عن الانتهاكات الماضية من ولوج مواقع حكومية (تشيكوسلوفاكيا)، فيما اعتمدت بعض الدول العربية هذه الآلية بسبل متباينة في أشكالها ومن حيث أهميتها..

ففي الشيلى، وصل "بينوشي" إلى الحكم إثر انقلاب على نظام حكومة الرئيس الاشتراكي المنتخب "سلفادور أليندي" بتاريخ 11 سبتمبر 1973، وقد مكّن نفسه وعددا من النخب العسكرية المسؤولة عن الانقلاب، الحصانة البرلمانية الدائمة كسبيل للإفلات من العقاب.

وبعد أكثر من عقد ونصف من الزمن، عاد المدنيون إلى الحكم، ما سمح بفتح ملفات الماضي وما يتصل بها من انتهاكات واختلالات في مجال حقوق الإنسان، وتوج الأمر بتقديم رئيس الدولة لاعتذار أمام الضحايا وعائلاتهم باسم الدولة، وتخصيص تعويضات لعدد من ضحايا نظام "بينوشي" في شكل منح تقاعد، بلغت أكثر من مليار ونصف دولار، كما تمّ إحداث برنامج للتأهيل

الصّحي للضحايا. وقد ساعدت عوامل داخلية وأخرى خارجية في إنضاج آلية العدالة الانتقالية في الشّيلي، التي اقترنت بالتحوّل الديمقراطي في هذا البلد.

وفي الأرجنتين، وبعد فترة الاستبداد العسكري التي سادت ما بين سنتي 1976 و1983 مورست خلالها مجموعة من الجرائم والانتهاكات، تمّ إحداث هيئة وطنية حول الأشخاص المحتفين في سنة 1983 كسبيل للتعاطي الإيجابي مع حالات الاختفاء والاعتقال التعسفي التي عمّت البلاد، في ظلّ نظام الحكم العسكري ما بين سنتي 1976 و1983.

أما في جنوب إفريقيا، فقد بدأ الانفراج مع وصول زعيم الأقلية البيضاء "دوكليرك" إلى الحكم عام، ومع الاعتراف بحزب المؤتمر الوطني وإطلاق سراح الزعيم "نيلسون مانديلا" سنة 1990. وهكذا شهد هذا البلد مجموعة من التحوّلات المتسارعة، في إطار توافق حدث بين حكومة البيض، وحزب تجمع المؤتمر الوطني، على درب التخلّص من تبعات نظام الفصل العنصري<sup>1</sup>.

وكان هناك سعي حثيث نحو تأمين الانتقال عبر اعتماد الدستور سنة 1993، وتنظيم الانتخابات التي تمخّض عنها فوز حزب المؤتمر الوطني، وتولي "مانديلا" رئاسة البلاد، وهو ما سمح برفع العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا.

وفي منتصف التسعينيات من القرن الماضي، تمّت المصادقة على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة، الذي تمخّض عنه لجنة الحقيقة والمصالحة<sup>2</sup> التي

<sup>1</sup> - يشار إلى أن نظام الفصل العنصري الذي شهدته جنوب إفريقيا منذ منتصف الأربعينيات من القرن المنصرم، أتاح ارتكاب مجموعة من الجرائم في حق السكان، بل وصل الأمر إلى حدّ استصدار قوانين تمييزية تجسد هذه الجرائم وتشرعنها، كما هو الشأن بالنسبة لقانون مناطق الجماعات والإقامة وتسجيل السكان..

<sup>2</sup> - اشتغلت هذه الهيئة على الكثير من الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجر الأضرار وإعادة التأهيل وملف العفو على الجناة. وذلك ما بين أبريل/ نيسان من عام 1996 وأكتوبر/ تشرين الأول من عام 1998

ترأسها القسّ "ديسموند توتو"، وسعت إلى التعاطي مع الانتهاكات الجسيمة التي خلفها نظام الفصل العنصري، حيث منحت لها صلاحيات حقيقية ووازنة، على مستوى أعمال التحقيقات، والاستماع للجنة وللضحايا والشهود.

ومن إيجابيات هذه التجربة، أنها حاولت الموازنة بين متطلبات تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة من جهة، وتجاوز حدوث الانتهاكات في المستقبل. حيث تمّ اعتماد مقارنة متميزة في التعاطي مع انتهاكات الماضي، تقوم على اعتراف الجناة بجرائمهم وأخطائهم وتقديم اعتذار عن ذلك، كسبيل للحصول على العفو.

سمحت هذه التجربة بكشف الحقائق، وتوفير أجواء مصالحة بناءة، بالإضافة إلى دعم الانتقال الديمقراطي في البلاد.. ويردّ أحد الباحثين<sup>1</sup> نجاح التجربة إلى وجود توازن القوى في المجتمع، والاتفاق على حلّ وسط ينيي النظام القديم، وبلورة القوى الديمقراطية لتحالفات لكسب الأغلبية داخل المؤسسات الجديدة، إضافة إلى السلطات الهامة التي تمتعت بها الهيئة واستقلاليتها، والدعم الذي حظيت به من قبل المجتمعين المدني والسياسي.

ومن جهة أخرى، تمّ في عام 2002 إحداث لجنة المصالحة الوطنية في غانا، وحددت مدة اشتغالها في سنة واحدة، وكلفت بالتحقيق في الانتهاكات التي شهدتها البلاد منذ عام 1975 (تاريخ استقلال غانا)، وبإعادة الاعتبار إلى الضحايا وتقديم تعويضات مالية إليهم، وبلورة مجموعة من التوصيات التي تدعم الإصلاح السياسي والتشريعي والأمنية، لتجاوز هذه الانتهاكات في المستقبل.

<sup>1</sup> - عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية.. تجربتي المغرب وجنوب إفريقيا، موقع ربحانة بريس، بتاريخ 29 يونيو 2014، على الرابط:

<http://rihanapress.ma/index.php/ar/ecrivains-d-opinion/381-2014-06-29-15-14-35.html>

وبعد صراع دام شهدته البلاد منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم، امتدّ لأكثر من عقد من الزمن، شهدت سيراليون مصالحة وطنية، حيث أحدثت لجنة للحقيقة والمصالحة سنة 2002، وبعد مرور سنتين على ذلك (تشرين الأول/ أكتوبر 2004)، قامت هذه الأخيرة بطرح تقريرها الذي سعت من خلاله إلى الكشف عن الحقائق، في علاقة ذلك بأسباب الصراع، وبلورة مداخل كفيلة بإعادة الاعتبار للضحايا وتحقيق توافق مجتمعي.

كما أسفرت التجربة عن تقديم اعتذار رسمي إلى النساء ضحايا الصراعات العنيفة التي عمّت البلاد على امتداد عقد من الزمن، علاوة على تعويض الضحايا عمّا لحقهم من أضرار مختلفة.

وفي كمبوديا، وعلى إثر الأحداث الخطيرة التي ترتبت عن احتلال الفيتنام وجرائم الخمير الحمر، دخل الفرقاء في مفاوضات لتأمين المرحلة الانتقالية، بدعم وإشراف الأمم المتحدة أثمرت توقيع اتفاق للصّح سنة 1991، تخضّ عنه أعمال مجموعة من الإصلاحات السياسية، ودعم منظومة حقوق الإنسان.

وفي رومانيا، قاد الكثير من ضحايا نظام "تشاوسيسكو" المنهار جهودا كبيرة لأجل فتح تحقيقات في الجرائم الإنسانية للنظام السابق، وهو ما سمح إحداث لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان سنة 1990، والتي كان لها دور هام في تأمين المرحلة الانتقالية.

أما على المستوى العربي، فقد شكّلت تجربة هيئة المصالحة والإنصاف التي أحدثت بالمغرب عام 2004، تجربة متميزة في العالم العربي وشمال إفريقيا، سعت إلى ردّ الاعتبار إلى ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وطيّ

صفحات مؤلة من تاريخ المغرب المستقل، وتوفير شروط مناسبة وملائمة لتحوّل ديمقراطي بدأت معالمه مع وصول المعارضة إلى الحكومة في عام 1998.

جاء تشكيل الهيئة ضمن سياق اعتماد مقارنة توافقية تروم الطي النهائي لملف انتهاكات الماضي، انطلاقاً من اعتبارين، يمثل الأول، في كون اعتماد المقاربة الجذرية من شأنه أن يعمّق الفجوة بين مكونات المجتمع، وهو وضع لا يخدم، بأي حال من الأحوال، ما تقتضيه إرادة إنجاح مسلسل الانتقال الديمقراطي، باعتباره مسلسلاً يستوجب وجود حدّ أدنى من التوافقات والتفاهات بين مختلف القوى المجتمعية، أما الاعتبار الثاني، فيتجسّد في كون الإغلاق النهائي لملف ماضي الانتهاكات، ربما لن يتحقّق بدون إنصاف الضحايا وذويهم، من جهة، وإحداث تصالح بين المغاربة وماضيهم، من جهة أخرى<sup>1</sup>.

وكلفت الهيئة التي تشكلت من نخبة من الناشطين والمناضلين الحقوقيين والمعتقلين السياسيين السابقين و برئاسة أحد ضحايا هذه الانتهاكات<sup>2</sup>، بمهمة مقارنة الملفات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة التي شهدتها المغرب ما بين سنة 1956 (تاريخ استقلال المغرب) و1999 (تاريخ وصول الملك محمد السادس إلى الحكم، وتاريخ المصادقة على إحداث هيئة التحكيم المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي).

وقد استأثرت التجربة بمجموعة من الخصوصيات، حيث تمّت مقارنة الملفات في إطار نفس النسق السياسي والدستوري والإداري، كما لم يتم تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بالجناة..

<sup>1</sup> - عبد الكريم عبد اللاوي: تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق

الإنسان 2013، سلسلة أطروحات جامعية 10، ص 18

<sup>2</sup> - تكونت الهيئة من رئيس هو الراحل إدريس بنزكري، وستة عشر عضواً، نصفهم من ضمن أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ونصفهم الباقي من خارج المجلس.

وجّهت عدة انتقادات لعمل الهيئة، من حيث قصر المدّة التي اشتغلت فيها والمحدّدة في سنة، ظلّت معها العديد من الملفات خارج التسوية<sup>1</sup>، وعدم تحديد المسؤوليات، وعدم تقديم اعتذار رسمي للضحايا، إضافة إلى تحفّظ مجموعة من الأجهزة الحكومية، فيما يتعلق بمكينها من المعلومات والوثائق اللازمة لعملها.

وكان من أهم ما جاءت به الهيئة في نهاية أشغالها، هو تقريرها الختامي الذي قدمته للملك، عام 2005، وتضمن مجموعة من التوصيات، التي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أصناف، كما يلي:

1- توصيات مرتبطة بجبر الضرر الفردي والجماعي؛

2- توصيات متصلة بكشف حقيقة مجموعة من الحالات ومتابعتها؛

3- توصيات متعلّقة بالإصلاحات التشريعية والمؤسّساتية وإرساء الحكامة الأمنية.

وعموماً، وإلى جانب مقترحاتها بشأن جبر الضرر وإنصاف الضحايا عبر تعويض مادي<sup>2</sup> وتأهيل صحي واجتماعي، أوصت الهيئة بجبر الضرر الجماعي للمناطق التي تضررت نتيجة انتهاكات وتهميش لحقتها خلال فترة ما سميّ بسنوات الرصاص، كما خلصت في تقريرها النهائي إلى بلورة مجموعة من التوصيات<sup>3</sup>، من قبيل دعم التأصيل الدستوري لحقوق الإنسان، والإقرار بقرينة البراءة، والحقّ في محاكمة عادلة، وتعزيز مبدأ فصل السلطات.. وإقرار وتطبيق استراتيجية وطنية لمناهضة الإفلات من العقاب، وتجريم الاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي، والإبادة

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسّسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006، ص 197

<sup>2</sup> - وصل مبلغ التعويضات التي قدمتها الهيئة إلى الضحايا حوالي 200 مليار سنتيم (أكثر من مليونين ونصف دولار).

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن: يراجع، التقرير الختامي، الحقيقة والإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، مرجع سابق، ص 114 وما بعدها

العنصرية.. وإصلاح القضاء، ودعم استقلاليته.. ومواصلة الانضمام إلى اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان<sup>1</sup>، واعتماد الحكامة الأمنية في تدير الأزمات.

أما في العراق، ورغم إطلاق نقاشات واسعة بصدد العدالة الانتقالية في أعقاب سقوط نظام "صدام حسين"، بمشاركة فعاليات مدنية وسياسية وأكاديمية وحقوقية.. وبإشراف ممثل الأمين العام الأممي "سيرجيو فيرادي ميللو" الذي اغتيل في العراق سنة 2003، فإن ذلك لم يسفر عن بلورة تجربة ناجعة للعدالة الانتقالية نتيجة لمجموعة من العوامل، كما هو الشأن بالنسبة لاجتثاث حزب البعث، وتعريض قياداته للمحاكمة، وتزايد النزاعات والصراعات القبلية والدينية، وعدم إشراك المجتمع المدني بشكل فعال في تدير المرحلة.

### الفرع الثاني: العدالة الانتقالية في المنطقة العربية بين متطلبات المحاسبة ورهان المصالحة

إن التحوّل الديمقراطي هو مسار طويل، يفرض اعتماد الكثير من التدابير، سواء تعلق الأمر منها بإصدار دستور يوفر ضمانات تقطع مع الاستبداد وتدعم الحقوق والحريات، أو بإعمال إصلاحات سياسية واقتصادية تدعم الاستقرار وتجاوز العضلات الاجتماعية المتراكمة وترسيخ دولة القانون واستقلالية القضاء، أو على مستوى التعامل بصورة بناءة مع تجاوزات الماضي في ارتباط ذلك بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان..

<sup>1</sup> - من بين الاتفاقيات التي أشارت إليها الهيئة في هذا الشأن، وطالبت الدولة المغربية بالمصادقة عليها نجد:

- البروتوكول الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المتعلق بمنع عقوبة الإعدام؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، مع رفع التحفظات التي سجلها المغرب بخصوص مقتضيات الاتفاقية المذكورة؛
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تكميلاً لتوقيع المغرب عليه، مع فحص الإكراهات المطروحة.

أضحت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم تعرّضا للنزاعات والصراعات السياسية الداخلية التي تسهم في تمزّق كيان الدولة والمجتمع وتعرّض حقوق الإنسان العربي لانتهاكات خطيرة، فتحت المجال واسعا أمام تدخلات خارجية وبأشكال مختلفة ومتباينة.

إن ما شهدته مختلف دول المنطقة من صراعات سياسية داخلية، وصلت حدّ استعمال القوة بمختلف أشكالها (الصومال، والعراق، واليمن، ولبنان، والجزائر، وفلسطين، وليبيا، وسوريا..)، يبرز حجم وخطورة المشاكل التي تراكت على امتداد سنوات عدّة، نتيجة للصراع على السّلطة، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي، وهي عوامل تجعل من أي مبادرات إصلاحية في غياب مصلحة وطنية شاملة أمرا نسبيا.

يعتبر استحضار التجارب الدولية الرائدة في مجال العدالة الانتقالية أمرا مهما، ذلك أنه يسمح بالاطلاع على تراكمات واعدة كان لها الفضل في تأمين الانتقال السياسي بهذه الدول. وهي بذلك لا توفر إطار نظريا للباحثين فحسب، ولكنها تعكس تجارب ميدانية، يمكن أن تستأنس بها الدول العربية، وتستفيد منها في هذه المرحلة الحرجة التي تمرّ منها.

سعت الكثير من دول "الحراك العربي" إلى اعتماد مبادرات وتدابير متباينة على طريق بلورة تجارب تدرج في إطار العدالة الانتقالية، في أفق تجاوز إكراهات الماضي وتأمين المرحلة الانتقالية، غير أن مسار الأحداث يبرز أن الأمر لم يخل من صعوبات جمّة، سواء بين من فضّل اعتماد آلية المصالحة، أو بين من رأى بنجاعة خيار المحاسبة..



ففي تونس تمّ إحداث وزارة خاصة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، ولجنة شهداء الثورة ومصائبها بموجب المرسوم رقم 97 لعام 2011، وبعد مصادقة مجلس الوزراء في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 2012 على مشروع قانون في هذا الشأن، ويتعلق الأمر بالهيئة المستقلة للحقيقة والكرامة، وعرضه على المجلس الوطني التأسيسي في بداية سنة 2013، تمّ فتح حوار وطني ونقاشات عمومية مكثّفة تبرز أهمية هذا الخيار.

وحرصت هيئة الحقيقة والكرامة على أن تكون بالفعل مستقلة وهي تتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، وتتكون من عدد من الفاعلين والخبراء وممثلي الهيئات المدنية الحقوقية ولضحايا المرحلة السابقة<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك، تباينت المواقف الواردة بشأن مشروع "قانون تحصيل الثورة"، الذي يقرّ بمنع تونسيين شغلوا مناصب مهمّة، أو كانوا أعضاء في حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" خلال حكم الرئيس السابق زين العابدين "بن علي" وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل من ولوج الحياة السياسية، ومن تولي مهام حكومية، بين من اعتبره أساسيا وضروريا لحماية الثورة وتحصينها من نخب مسؤولة عن جرائم واختلالات الماضي، وبين من أبدى تخوفه من أن يؤثر ذلك بالسلب على المشهد السياسي التونسي، وعلى التوافق الذي تبلور بين مختلف الفاعلين السياسيين إزاء مجموعة من القضايا الاستراتيجية، بما يدخل البلد في مآهات الانتقام

---

<sup>1</sup> - دعت الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، المجلس الوطني التأسيسي إلى دسترة العدالة الانتقالية، والمصادقة الفورية على مشروع القانون الأساسي لتنظيمها، كما اعتبر بعض الناشطين الحقوقيين التونسيين أن الدعوة إلى العفو والمصالحة على حساب الحقيقة والعدالة، لا يساهم في تعزيز الثقة في الدولة، وإنجاح المسار الديمقراطي، وضمان مستقبل آمن من ردود الفعل العنيفة. انظر في ذلك جريدة الصباح (تونس) على الرابط الإلكتروني:

<http://www.assabah.com.tn/article-95319.html>

والفوضى<sup>1</sup>.. فيما أشار البعض إلى أن تطبيق هذا المشروع ستعرضه صعوبات قانونية وإجرائية، أبرزها وضع آليات تطبيق له، لا تتناقض مع حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية<sup>2</sup>.

ورغم الصعوبات والإشكالات التي تواجه عمل الهيئة، فقد سعت إلى المساهمة في ترسيخ المصالحة وفي طي صفحات صعبة من تاريخ البلاد، بالاستماع للمتضررين، والسعي إلى إنصافهم.. حيث أنهت أشغالها بإصدار تقرير ختامي<sup>3</sup>، طرحت من خلاله مجموعة من المقترحات الداعمة للتحوّل الديمقراطي بالبلاد، من قبيل الدّعوة إلى تفكيك منظومة الفساد والقمع والاستبداد داخل الدولة، وتعزيز استقلالية القضاء، كسبيل للقطع مع الانتهاكات السابقة، والمطالبة بإرساء حكمة أمنية.. كما دعا التقرير رئيس الجمهورية إلى تقديم اعتذار لضحايا الجرائم السابقة المرتكبة باسم الدولة، ودعت أيضا إلى إرساء مبدأ عدم الإفلات من العقاب<sup>4</sup>..

وفي أعقاب سقوط نظام مبارك، عرف المشهد السياسي المصري حالة من الارتباك والاضطراب، في سياق الصراع بين المشروعية الدستورية

<sup>1</sup> - أشار الباجي قائد السبسي رئيس حركة نداء تونس (سابقا)، بأن الأمر لا يتعلق ب"قانون تحصين بل قانون تهديم الثورة"، فيما أعلن راشد الغنوشي تراجع حركة النهضة عن قانون العزل السياسي.

<sup>2</sup> د. عبد اللطيف الحناشي: تونس تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير (نسخة إلكترونية)، 24 يوليو/ تموز 2013، ص 5، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372473031362727.html>

<sup>3</sup> - يمكن الاطلاع على أشغال وتقارير الهيئة بتفصيل، بالرجوع إلى موقعها الإلكتروني، على الرابط: <http://www.ivd.tn>

<sup>4</sup> - يشار إلى أن الفقرة التاسعة من البند 148 من الدستور التونسي، تنصّ على أنه: "تلتزم الدولة بتطبيق منظومة العدالة الانتقالية في جميع مجالاتها والمدة الزمنية المحددة بالتشريع المتعلق بها، ولا يقبل في هذا السياق الدفع بعدم رجعية القوانين أو بوجود عفو سابق أو بحجية اتصال القضاء أو بسقوط الجريمة أو العقاب بمرور الزمن."

والشرعية الثورية، ويشير البعض<sup>1</sup> إلى أنه كان بالإمكان تجنب البلاد حالة الانقسام التي أحاطت بها، والمجتمع المصري حالة الاستقطاب الحاد الذي ضرب أطنابه، لو كان تمّ ترسيخ قواعد العدالة الانتقالية، وفقا لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظلّ إرادة سياسية حقيقية، وتوافق مجتمعي هادف..

وعيا منها بأهمية العدالة الانتقالية، دعت الكثير من النخب الأكاديمية والسياسية والفكرية المصرية إلى اعتماد آليات العدالة الانتقالية في إطار من التوافق، كسبيل لتأمين مرحلة الانتقال في أعقاب ثورة 25 يناير، حيث تمّ إنشاء المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، كما تمّ إحداث مجموعة من لجان تقصي الحقائق بصدد الأحداث الدامية التي شهدتها البلاد خلال الثورة وبعدها، وفتحت نقاشات وحوارات وطنية أثرت خلالها إمكانية إعمال المصالحة مع بعض رموز النظام السابق، مقابل استرداد الأموال المنهوبة والمهربة..، غير أن مجموعة من العوامل أسهمت في فشل المصالحة الوطنية، كأحد مسارات العدالة الانتقالية في مصر، نلخصها أحد الباحثين<sup>2</sup> في غياب المحاكمات العادلة لأفراد النظام السابق، وهروب بعض "الفاستين" منهم وتهريبهم لأموالهم إلى الخارج، وتسارع الأحداث السياسية وسقوط الكثير من القتلى والجرحى، وغياب نخب وازنة وقادرة على القيادة والتوجيه، وإنكار بعض النخب لجرائمها.. وعدم الإفصاح عن حساباتها الحقيقية في البنوك الخارجية،

<sup>1</sup> - المستشار عادل ماجد: منظومة شاملة: "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد 192 أبريل 2013، ص 21

<sup>2</sup> - عبد الفتاح مراد: العدالة الانتقالية بعد ثورة يناير(2-2)، مجلة أكتوبر، مصر، العدد 1903 بتاريخ 2013-04-14، على الرابط:

<http://www.octobermag.com/Issues/1903/artDetail.asp?ArtID=137085>

وعدم وجود أدلة مادية تدينهم، وعدم وضوح الرؤيا، ووجود صراع وتنازع حادّ على السّطة..

وفي ليبيا، وبعد سقوط نظام القذافي، تمّ التّنصيب القانوني لهيئة تقصي الحقائق والمصالحة المشكلة من خمسة أعضاء أمام رئيس وأعضاء المجلس الانتقالي تطبيقاً للقانون رقم 17 لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي، حيث كلفت بكشف الانتهاكات والمظالم التي شهدتها المرحلة السابقة منذ عام 1969 وتلقي الملفات والطلبات من الضحايا ومختلف الهيئات ذات الصلة.

ويبدو أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تعتري مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، فعلاوة على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي خلفها النظام السابق، فهناك تحديات ترتبط بانقسام السلطة على الأرض، وبسيطرة الكثير من الميليشيات والفصائل على السلاح، إضافة إلى انخروقات التي واكبت أجواء الثورة أيضاً، ثم مطالبة بعض القوى الليبية باعتماد قانون لعزل النخب المحسوبة على النظام السابق.

وذهب البعض<sup>1</sup> إلى أن نجاح العدالة الانتقالية في ليبيا يتطلب، اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات، بصورة لا يمكن الطعن فيها، من قبيل إلغاء العمل بمؤسسات النظام السابق العسكرية والسياسية والإدارية، وملاحقة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات وتقديمهم للقضاء، والسعي لكشف حقائق المرحلة السابقة في علاقتها بالانتهاكات (الاختفاء قسري، والمقابر الجماعية، والقتل الجماعي، والاعتصاب..) وتأسيس هيئة قضائية جنائية خاصة بمحاكمة

1 - عبد المجيد أحمد الصغير بيوك: "العدالة الإنتقالية" أهم مقومات "المصالحة الوطنية"، الموقع الإلكتروني لمنتهى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، بتاريخ 15 أكتوبر 2011، الرابط:

<http://www.libyaforum.org>

رموز النظام السابق عن الجرائم المقترفة في حق المواطن الليبي وعن التعسف في استعمال السلطة، وتقديم تعويضات للضحايا، والاعتذار عمّا لحق بهم من أضرار، علاوة على إصلاح المنظومة التشريعية واعتماد الحكامة الأمنية..

وفي اليمن، أثار مشروع قانون العدالة الانتقالية، الذي طرحته الحكومة جدلا كبيرا، بسبب إصرار أسر الضحايا على تضمينه محاسبة المسؤولين عن قتل المتظاهرين. ويقضي هذا المشروع بإعمال تحقيق شامل، والسعي إلى كشف الحقائق إزاء ما عرفته الساحة اليمنية من انتهاكات وجرائم مرتبطة بقتل واختطاف المواطنين خلال الاحتجاجات السلمية التي عمّت البلاد سنة 2011، والعمل على جبر الضرر.

غير أن دخول البلاد في دوامة الصراعات العنيفة بين مختلف الفصائل، أثر بشكل سلبي في مسار هذه المبادرة.

أما في المغرب، فقد سمحت تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بتأهيل الضحايا اجتماعيا ونفسيا وصحيا.. وتقديم تعويضات مالية لهم، مع الكشف عن مجموعة من المقابر الجماعية وتحويل عدد من المعتقلات إلى متاحف ومراكز ثقافية، وبوصول عدد من المناضلين الحقوقيين وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى مراكز مهمة في مؤسسات عمومية مختلفة، وبمواصلة عدد من التشريعات المحلية مع الاتفاقيات الدولية من قبيل إصدار قانون الأحزاب، وتعديل المسطرة الجنائية..، وفتح نقاش عمومي بصدد إصلاح القضاء ودعم استقلالته، ثم المصادقة على عدد من الاتفاقيات الدولية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - نشير في هذا السياق - وعلى سبيل المثال فقط - إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادق عليها المغرب سنة 2005، واتفاقية الأمم المتحدة في شأن الاختفاء القسري والبرتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية..

وكان للتجربة أثر كبير في التميز الذي طبع الحراك أطلقته حركة 20 فبراير، من حيث سلميته، فقد شكلت التجربة إحدى الأسس التي دعمت مسار الإصلاح السياسي في المغرب.

كما كان للاحتجاجات التي أطلقتها هذه الحركة (20 فبراير) التي عرفها المغرب سنة 2011 في سياق تداعيات "الحراك العربي" الأثر الكبير في الإسراع "بدسترة" توصيات الهيئة، وهو ما تجلّى في التأكيد على "حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ"، وإعطاء مكانة سامية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصادق عليها في مقابل التشريعات الوطنية، والتأكيد على معاقبة جريمة الإبادة وجرائم الحرب، وكافة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتجريم المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية. مع التأكيد أيضا على أن ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون، وتجريم الاعتقال التعسفي أو السري والاختفاء القسري، وجريمة الإبادة وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، وحظر التحريض على العنصرية أو الكراهية أو العنف، والتأكيد على قرينة البراءة، والحق في محاكمة عادلة.

وفي هذا السياق أيضا، تضمّن الدستور المعدّل أيضا مجموعة من المستجدات التي تدعم استقلالية القضاء ماليا وإداريا<sup>1</sup>، من حيث استبدال مصطلح القضاء بالسلطة القضائية في الباب السابع منه، واستبدال المجلس

<sup>1</sup> - للاستزادة في هذا الصدد؛ يراجع، إدريس لكريني: استقلالية القضاء ورهانات التنمية والديمقراطية، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق

الأعلى للقضاء بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي أصبحت تشكيلته منفتحة على مجموعة من الهيئات المستقلة خاصة منها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، ومن "الشخصيات المشهود لها بالكفاءة والنزاهة" ..

ويعتقد بعض الباحثين والحقوقيين أن انتظار أكثر من ست سنوات على صدور توصيات الهيئة لدسترتها في ظل حراك مجتمعي عارم، يطرح أكثر من سؤال بصدد توخي الجدّية في طيّ صفحات الماضي، كما أن هذه الدّسترة وعلى أهميتها تظل غير مكتملة، طالما لم تتم المصادقة على نظام المحكمة الجنائية الدولية، والاستمرار في ترجمة مختلف التوصيات الأخرى التي راكبتها الهيئة على أرض الواقع.

وتظلّ تجربة المصالحة والإنصاف شجاعة بكل المقاييس، سواء على مستوى إحداث الهيئة، أو على مستوى بلورة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، وهي خطوة تاريخية تقتضي بأن يعزّزها فتح أوراش إصلاحية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والقضائية والإدارية ..

إن الانتقال السّلس نحو الديمقراطية وإقامة دولة حديثة تسمح بتحقيق السلم والتّعايش بين مختلف الأطراف داخل المجتمع وتجاوز مظاهر الانتقام والإقصاء والعداء، لا يمكن أن يتمّ إلا عبر أعمال مصالحة وطنية تدعم هذا الانتقال، ذلك أن تراكمات الماضي السلبية غالباً ما تحول دون تحقق الاستقرار والتحوّل نحو الديمقراطية. وتقدّم جنوب إفريقيا تجربة هامة في هذا الصدد، نجحت من خلالها في تحقيق وحدة وطنية في مجتمع مرّقته الصراعات وأرهقته سياسات الميز العنصري لعقود.

إن المرحلة الراهنة بتحدياتها الكبرى في المنطقة العربية، تفرض بصورة ملحة ترسيخ المصالحة في سلوك الأفراد والمؤسسات، وتظهر التجارب الدولية

الكبرى أن تدابير المصالحة أسهمت بصورة كبيرة في دعم وحدة المجتمع، وتجاوز الصراعات والاسقطابات.

وقد اعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أن العدالة التصالحية هي ردّ آخذ في التطور تجاه الجريمة، يحترم كرامة ومساواة كل شخص ويبني التفاهم ويعزز الانسجام الاجتماعي من خلال علاج الضحايا والجناة والمجتمعات المحلية، مؤكداً أن استخدام العدالة التصالحية لا يخلّ بحقّ الدول في الملاحقة القانونية لمن يدّعي أنهم جناة<sup>1</sup>.

ورغم اعتراف الأمين العام للأمم المتحدة بأن "من شأن برامج العفو العام المصممة بعناية أن تسهّل عودة المدنيين المتشرّدين والمقاتلين السابقين، وإعادة إدماجهم" فإنه أشار إلى أن هذه البرامج "ينبغي ألا يسمح لها مطلقاً بالعفو عن أعمال الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

رغم الأهداف النبيلة التي تنطوي عليها تدابير العفو في المجتمعات التي تشهد تحولات انتقالية، فإنها تطرح إشكالات قانونية عديدة اتفاقيات الدولية التي تحرم العفو فيما يتعلق بجرائم خطيرة ضد الإنسانية<sup>3</sup>.

وإذا كان البعض يرى في المحاسبة وسيلة لتضميد الجروح النفسية

<sup>1</sup> - انظر في ذلك، المبادئ الأساسية لاستخدام برامج "العدالة التصالحية" في المسائل الجنائية، الذي تم اعتماده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 12/2002، المؤرخ في 24 تموز/يوليه 2002، وثيقة رقم E/2002/INF/2/Add.2

<sup>2</sup> - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2009، ص 26

<sup>3</sup> - نشير في هذا السياق؛ إلى المادة 29 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي تنص على أنه: "لا تسقط الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بالتقادم أيّاً كانت أحكامه".



للضحايا، وترسيخ الثقة في القانون وردع الانتهاكات، فإن هناك من اعتبرها عاملا مثيرا للانتقام ومعرقلا للتحوّل الديمقراطي، في مرحلة انتقالية تفترض انخراط الجميع وبلورة قدر كبير من التوافق داخل المجتمع.

فإلى جانب ما للمحاكم من أهمية، فإن تجربة الأمم المتحدة مع لجان تقصي الحقائق تبرز أن بإمكان هذه الآلية أن تشكّل أداة مكتملة ذات قيمة في السعي إلى تحقيق العدالة والمصالحة، حيث أنها تتّبع نهجا يركّز على الضحية، وتساعد على وضع سجلّ تاريخي وتوصي باتخاذ إجراءات علاجية<sup>1</sup>.

إن المصالحة هي سعي للبحث عن المشترك داخل مجتمعات سمتها التنوع والاختلاف، والصراع أحيانا. وتجاوز الدخول في السجلات والنزاعات بمنطق الغلبة، بالنظر لتكلفتها الخطيرة على الدولة والمجتمع. فهي غالبا ما تسهم في إعادة الاعتبار المعنوي والمادي للضحايا وتدعم اندماجهم داخل المجتمع وتساعد على تدير الأزمات، وعلى ترسيخ الاستقرار والأمن بأقلّ جهد وإمكانيات ووقت.

إن تجاوز الإكراهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الراهنة، علاوة على الصراعات القائمة في مختلف تجلياتها ودعم الاستقرار في المنطقة العربية، كلّها عوامل تفرض تحقيق مصالحة تقوم على التوافق بين مختلف الفرقاء والأطراف داخل المجتمع<sup>2</sup>. فقد أسهمت تجارب المصالحة التي مرّت بها الكثير

<sup>1</sup> - سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة صادرة بتاريخ 23 غشت 2004، تحت رقم S/2004/616، ص 2.

<sup>2</sup> - لمزيد من التفاصيل في هذا الخصوص، يراجع:

Yannick Hingarani: «La création de commissions vérité, aperçu des meilleurs modèles» Document de travail préparé par l'unité de consolidation de la paix de l'Agence canadienne de développement international, Mars 2002, p 4.

من البلدان في أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وأوروبا الشرقية، وآسيا في دعم وحدة المجتمع، وتجاوز الصراعات والاستقطابات..

ففي جنوب إفريقيا، تم إقرار العفو العام بعد الكشف الكامل عن الجرائم المرتكبة، ورغم أن ذلك خلف انتقادات شديدة في أوساط بعض الضحايا وأسرههم الذين طالبوا بمحاكمة الجناة في حينه<sup>1</sup>، إلا أنه مع توالي السنين وإطلاق الكثير من المبادرات الداعمة للتحوّل الديمقراطي في البلاد، تبيّن أهمية واستراتيجية هذا الخيار.

وتضمّن اتفاق سلام "لومي" لسنة 1999 تنصيحا واضحاً على منح الحكومة في "سيراليون" الصّفح والرفقة لجميع المقاتلين والمتعاونين، والتعهد بعدم رفع أي دعوى رسمية أو قضائية ضد أي عضو من الجبهة المتحدة الثورية أو من المقاتلين السابقين التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة أو لجيش سيراليون أو قوات الدفاع المدني، بشأن أي عمل قاموا به لبلوغ أهدافهم كأعضاء في تلك المنظمات حتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق<sup>2</sup>.

أما في "الأورغواي" فقد تم اعتماد عفو بموجب المادة 1 من قانون التقادم، الذي نصّ على أنه نتيجة منطلق الأحداث المنبثقة من الاتفاق بين الأطراف السياسية والقوات المسلحة في آب/أغسطس 1984 وبغية إكمال

<sup>1</sup> - انظر في هذا الشأن:

Paul van Zyl: Dilemmas of Transitional Justice: The Case of South Africa.s Truth and Reconciliation Commission. Journal of International Affairs, Spring 1999, 52, no. 2. The Trustees of Columbia, University in the City of New York.

<http://center.theparentscircle.org/images/d96de38c44bc4080be6d8ffe2a172ccc.pdf>

<sup>2</sup> - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو،

المرجع السابق، ص 37

عملية الانتقال إلى نظام دستوري كامل، فإن أي إجراء تقوم به الدولة للمعاقبة على جرائم ارتكبت قبل 1 آذار/مارس 1985 على يد أفراد من الجيش والشرطة بدوافع سياسية، في إطار تأديبة مهامهم أو تنفيذ أوامر من القادة الذين كانوا يخضعون لإمرتهم إبان فترة حكم الأمر الواقع، هو إجراء انقضت مدته القانونية بموجب هذا الحكم<sup>1</sup>.

وأبقى الوضع في الشيلي مطلب عدم الإفلات من العقاب قائماً، بعدما بادر الجيش إلى إصدار قوانين العفو الذاتي قبل عودة المدنيين إلى الحكم، خلافاً لتجربة جنوب إفريقيا التي كان فيها العفو آخر القضايا المطروحة، في حين جرت محاكمة فورية لمسؤولين عسكريين كبار بالأرجنتين، قبل أن يبدأ مسلسل قوانين العفو<sup>2</sup>.

وقد استهدفت مفاوضات السلام التي شهدتها كامبوديا سنة 1989 إلى إشراك "الخمير الحمر" في المحادثات.. ولم يتم الإشارة إلى سياسات وممارسات الماضي، في علاقة ذلك بالجرائم المرتكبة، إلا بعد التوصل إلى اتفاق باريس عام 1991<sup>3</sup>.

وتنطوي آليات المصالحة على أهمية كبرى في دول الحراك، بالنظر إلى دورها المفترض في تأمين الانتقال، وتحقيق الأهداف الكبرى لهذا الحراك، وإعادة الاعتبار لضحايا المرحلة السابقة، وتجاوز اختلالات الماضي بكل تجلياتها السياسية والحقوقية والاجتماعية والاقتصادية..

<sup>1</sup> - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو، المرجع السابق، ص 37

<sup>2</sup> - أحمد شوقي بنوب: دليل حول العدالة الانتقالية، سلسلة أدلة تدريبية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، سبتمبر 2007، (نسخة إلكترونية)، ص 30

<sup>3</sup> - إيريك سوتاس: العدالة الانتقالية والعقوبات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو/حزيران 2008، ص 88

ويشير أحد الباحثين<sup>1</sup> في هذا الصدد، إلى أنه لو أريد فعلاً تقديم جميع المرتكبين وذيوهم إلى القضاء في تونس ومصر وليبيا واليمن والبلدان التي ستشهد تغييرات، لاندلعت فوضى عارمة، ربما أكبر بكثير مما نشهده اليوم في ظل إرهابات وتخندقات، قد تؤدي إلى احترابات لا تحمد عقباه.

وإذا كان العنوي طرح هذه الإشكاليات، فإن المحاسبة وإعمال العدالة التقليدية في مواجهة جرائم الماضي داخل البلدان التي تشهد انتقالاً سياسياً، تنطوي بدورها على إشكالات جمة.

وفي نفس السياق، يعتبر أحد الباحثين في مجال العدالة الانتقالية<sup>2</sup> أن التسامح يعني أيضاً التمسك بالحقوق، والإصرار على كشف الحقيقة، لمنع تكرار ما حدث، وتحصين المجتمع بوضع ضوابط قانونية ومجتمعية تحول دون العودة إليه، مراعاة للنسيج الاجتماعي من جهة، ومنعاً لحدوث أعمال انتقام وكيدية وثار، خصوصاً بالاعتذار الشخصي والمجتمعي وتهيئة جلسات استماع. ويشير بأن هذا النموذج يمكن أن يكون الأقرب إلى طبيعة المجتمعات العربية التي لا تزال تشدها روابط اجتماعية عشائرية ودينية ومذهبية وإثنية وغيرها، وقد يسهم ذلك في تجنبها ردود أفعال لا تحمد عقباه.

ويضيف الباحث بأن البلدان العربية ليست بحاجة إلى المرور بكل تلك المآسي للوصول إلى الاستقرار والأمن والتحول الديمقراطي، بل عليها وقدر ما

<sup>1</sup> - عبد الحسين شعبان: عن العدالة الانتقالية، الموقع الإلكتروني للعربية، 22 مايو 2013، على الرابط: <http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/05/22/العدالة-الانتقالية>

<sup>2</sup> - عبد الحسين شعبان: العدالة الانتقالية وخصوصية المنطقة العربية، الموقع الإلكتروني لمجلة إتحاد كتاب الإنترنت المغاربة، الرابط:

<https://ueimarocains.wordpress.com/2012/06/16/العدالة-الانتقالية-وخصوصيات-المنطقة/>

تستطيع نخبها الفكرية والسياسية التمسك بالقواعد العامة للعدالة الانتقالية، والمضي في ترسيخ القوانين والأنظمة الديمقراطية، دفعاً للفوضى والضياع وتبديد المال العام<sup>1</sup>.

تشهد العديد من دول "الحراك العربي" مجموعة من الاضطرابات التي تعكس وجود ارتباكات تعترى المرحلة الراهنة، بما يجعل من اعتماد مصالحة وطنية شاملة أمراً ملجأً وضرورياً، على طريق تجاوز مختلف الإكراهات التي تعوق كل تحوّل نحو الديمقراطية.

يتيح خيار المصالحة توفير الأجواء اللازمة لبلورة حوار وطني يدعم الانتقال السلس، بعيداً عن لغة العنف والإقصاء والانتقام. والواقع أن تلكؤ هذه الدول في أعمال عدالة انتقالية في هذه المرحلة، يفوت عليها فرصاً ذهبية نحو التطور، ويزيد من تعميق معاناة الضحايا، ويخلق حالة من الفوضى وإضعاف المؤسسات، ويكرّس الفرقة والصراع داخل المجتمع في مرحلة تقتضي التوافق والتعاون والتشارك في بناء المستقبل، كما أن إهمال هذا الخيار، يمكن أن يسمح بعودة القوى المعادية لأي تغيير أو إصلاح، ويعقّد عملية التحوّل.

ينطوي تطبيق العدالة الانتقالية في دول "الحراك العربي" على صعوبات جمة في علاقتها بهشاشة المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وعدم إرساء ثقافة مجتمعية، ووعي سياسي يدعّم اللجوء إلى هذه الآلية. ولذلك يتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود في هذا الشأن، ذلك أن ترسيخ هذه التوافقات، سيسهم حتماً في تضيق الخناق على كل التيارات التي تتبنى خيار العنف، ويسمح بانخراط مختلف القوى المجتمعية في بناء دولة تحتل الجميع..

<sup>1</sup> - عبد الحسين شعبان: العدالة الانتقالية وخصوصية المنطقة العربية، المرجع السابق

## خاتمة

إذا كانت أجواء الحراك قد أعادت الأمل إلى شعوب المنطقة نحو تجاوز الإكراهات القائمة، وتعزيز الحقوق والحريات، وبناء دولة مدنية ديمقراطية حاضنة لجميع مكونات المجتمع، وجديرة بتحقيق التنمية في مختلف تجلياتها، فإن هناك مجموعة من الصعوبات، أرخت بإشكالاتها وتحدياتها على مسار الحراك، في ارتباط ذلك بحالة الجمود السياسي التي شهدتها المنطقة على امتداد عدة عقود مضت، والصعوبات الاجتماعية القائمة في علاقة ذلك بتفشي البطالة والفقر، والصعوبات الاقتصادية، والمحيط الإقليمي والدولي المتهافت، والقوى الداخلية المقاومة للتغيير..

وبالرغم من هذه الصعوبات، فقد كان من حسنات الحراك أنه سمح بالوقوف على واقع النخب المختلفة، سواء تلك التي فرضت نفسها، بعدما اختارت الاحتماء بالنظم السابقة والترويج "لمنجزاتها"، أو تلك التي اختارت التّموّع إلى جانب الشّعوب، ومعانقة آمالها وآمالها رغم الضغوطات المختلفة التي واجهتها.

كما أتاح الوقوف أيضا على مختلف الاختلالات التي تراكت على امتداد عقود مضت، وهو ما يمكن أن يشكّل عامل قوة داعمة للتحوّل، في حال التعاطي معها (الاختلالات) بجدية وموضوعية.

إن وضعية الأزمة التي تعيش على إيقاعها الكثير من دول الحراك، على مستويات عدّة، لا تعني بالضرورة فشل الحراك، أو أنه أحدث ارتدادات نحو استبداد جديد، طالما أن هناك نقاشات جديدة وجريئة برزت على السّطح.. إن التحوّل من وضعية الشمولية والهيمنة، إلى وضعية بناء المؤسسات، وترسيخ

الممارسة الديمقراطية، لا يتأتى بين عشية وضحاها، كما أنه لا يتحقق دون توضيحات.

فالتجارب الدولية التي حاولنا الإحاطة ببعض جوانبها، تؤكد أن عبور الدول إلى مرحلة الديمقراطية، لم يخل من مشاكل وتعقيدات وتوضيحات، حيث تطلب الأمر جهدا ووقتا ليس باليسير، بل إن الأزمات التي أفرزها التحول، غالبا ما دفعت نحو الإبداع والاجتهاد في طرح الحلول والبحث عن سبل أكثر جدية وفعالية لتجاوز المعضلات المطروحة، وشكّلت فرصة لتعزيز المكاسب وتطوير التجارب والخبرات<sup>1</sup>.

إن التحول الديمقراطي هو عملية شاملة وشائكة، ورغم وجود مبادئ عالمية في هذا الصدد، فإن استحضار خصوصيات محلية في هذا الشأن، تعطي للتحول عمقا أكبر.

لا يمكن الحديث عن مدخل سحري وأحادي لتحقيق هذا التحول، ذلك أن الأمر يتأثر سلبا وإيجابا بمجموعة من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية، وبطبيعة الثقافة السائدة داخل المجتمع، وما إذا كانت تدعم هذا التحول والتغيير أم ترفضهما.

كما يظلّ الأمر رهينا أيضا بالمسافة التي تأخذها المؤسسة العسكرية من التحول، وبطبيعة الضمانات الدستورية، ومدى شفافية ونزاهة الانتخابات التي تشهدها المرحلة، إضافة إلى نجاعة التدابير الاقتصادية، ومدى انعكاسها على أوضاع المجتمع.

<sup>1</sup> - إدريس لكريني: إدارة الأزمات في عالم متغير.. المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص 17

يشير مآل الحراك في المنطقة إلى عدم الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة المرتبطة بالتحوّل الديمقراطي، في علاقة ذلك باستحضار آلية العدالة الانتقالية والتوافق بشأن القضايا الخلافية الكبرى، والتركيز على المشترك بين مختلف الفصائل والأحزاب المتصارعة..

إن المسارات المرتبكة التي عرفها الحراك في المنطقة، تعود في جزء كبير منها إلى عدم استئثار مختلف القنوات المعنية بالتنشئة الاجتماعية بترويض ثقافة الديمقراطية، وعدم وجود بيئة اجتماعية داخلية حاضنة للتحوّل في علاقتها بمقومات الوحدة الوطنية.

ومن بين العوامل التي أربكت التحوّل، نذكر أيضاً، ضعف فعاليات المجتمع المدني أو غيابها، ممّا أثر بالسلب على حرية التعبير والتنظيم.. إضافة إلى ضعف أو عدم وجود ثقافة سياسية تدعم هذا التحوّل على مستوى سيادة ثقافة الحوار والتعدّد والاختلاف والاجتهاد والتداول السلمي على السلطة..

إن غياب ثقافة الديمقراطية، كانت وراء سيادة حالة من الإحباط والتشاؤم إزاء الحراك بالمنطقة، والذي يتقاطع في ظروفه وإشكالاته مع الكثير من التجارب الإنسانية على امتداد مناطق مختلفة من العالم، التي جسّدت تحوّلاً حقيقياً نحو الديمقراطية رغم الصعوبات والتحديات التي واجهتها.

بالإضافة إلى تعقّد تشكيلة المجتمعات العربية، والتخوف من الانفصال، مثلما حدث في بعض دول أوروبا الشرقية (يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا).. ولا تخفى التدايعات السلبية لعدم القدرة على تدبير الاختلاف في منطقة غنية بمكوناتها الاجتماعية، ما جعل هذا التنوع يتفجر في شكل صراعات مذهبية، وحروب أهلية عوض أن يشكّل عامل قوة، ووحدة داخل المجتمع.



وتتضاف إلى ذلك الإشكالات الثقافية والسياسية التي يطرحها الفصل بين الدين والدولة، إضافة إلى الضعف الذي يميز أداء المعارضة السياسية في المنطقة، وفي الوقت الذي كان فيه العامل الدولي والإقليمي داعماً للتحوّل في أوروبا الشرقية، نجده سلبياً ومربكاً في كثير من الحالات العربية في زمن الحراك. وتظهر مختلف التجارب الدولية الرائدة المتعلقة بالتحوّل الديمقراطي أهمية وضرورة تشجيع وتحفيز فعاليات المجتمع المدني وإتاحة هامش واسع لتحركه في هذه المرحلة، كما تتطلّب المرحلة تعزيز أسلوب الحكامة الأمنية، عبر إصلاح الأجهزة الأمنية باعتبارها الأكثر احتكاكاً مع المواطنين خلال هذه المرحلة، والتركيز على دعم الاستقرار والأمن..

ويمكن أيضاً ملاءمة التدابير والإجراءات المتخذة والتجارب المستحضرة مع طبيعة الصراعات والإشكالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في دول الحراك.

تشير الممارسة أيضاً إلى أن المدخل الدستوري وعلى أهميته في وضع الضمانات والأسس التي يستند إليها الفاعلون، فهو لا يقدم مع ذلك لوحده حلاً سحرياً على طريق تحقيق التحوّل الديمقراطي، ما لم تبلور مقتضياته بشكل تشاركي وديمقراطي، وما لم تكن هناك نخب على قدر كبير من الجرأة والمسؤولية، مستعدة لتنزيله ترجمة بنوده ميدانياً فيما يتعلق بتعزيز الحقوق والحريات، وترسيخ الفصل بين السلطات، وتعزيز مبادئ الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة..

وأمام المشاكل التي تتخبط فيها العديد من دول الحراك في المرحلة الراهنة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً واجتماعياً، سعت للعديد من القوى السياسية

والأكاديمية في المنطقة وخارجها إلى ربط هذا الحراك بالصراعات الدموية والتطرف، ومصادرة الحقوق والحريات<sup>1</sup>، وهي توصيفات تنطوي في مجملها على قدر كبير من المبالغة ومجانبة الحقيقة.

إن التحولات الجارية بالمنطقة بخاضها العسير، لا تحيل إلى العنف والدماء فقط، كما هو الشأن بالنسبة للحالات السورية والليبية واليمنية..، ذلك أن مسار التحول في تونس أفضى إلى التوافق بشأن الدستور، وسمح بتنظيم انتخابات أكثر حرية وديمقراطية، مقارنة بما كان عليه الأمر في السابق..، يمكن أن يشكل - ورغم الصعوبات المطروحة - بداية لمرحلة ديمقراطية واعدة كفيلة بانتشال الحراك العربي من القتامة التي ربطها به البعض.

تواجه دول الحراك مجموعة من التحديات والصعوبات، وهي تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الوقت الذي يفرض فيه الأمر على تونس تعزيز الاقتصاد وتمتين المؤسسات، ففي الحالة الليبية والسورية واليمنية، يختلف الأمر نظرا لمظاهر الصراع العنيف التي رافقت الحراك، وما تخض عنه من تدخلات دولية وإقليمية على طريق توجيه الأحداث أو تدير الصراعات القائمة؛ ما عقد الأوضاع أكثر، وهو ما يطرح أولوية تجاوز الخلافات السياسية القائمة، وإعمال إصلاحات تدعم تقوية مؤسسة الدولة، ومصادرة الأسلحة التي تملكها مختلف الجماعات والمليشيات، وتعزيز الأمن والاستقرار عبر إدماج هذه المليشيات داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية، إضافة إلى إعمال إصلاحات تدعم إنعاش الاقتصاد لامتنعاص حالة الاحتقان الاجتماعي السائد..

---

<sup>1</sup> - في مقابل مصطلح "الربيع العربي" الذي أطلق على الحراك؛ هناك من أطلق عليه مصطلح "الخريف العربي" ..

وتشير الممارسة أن التجارب الدولية الرائدة على مستوى التحول الديمقراطي، تتقاسم الكثير من المقومات والمداخل، فهي تجارب منفتحة في مجملها، تنهل من التراكمات الدولية التي سبقتها ومن الاجتهادات الفكرية، علاوة على كونها تنفتح على الاجتهادات التي تبدها النخب المحلية انسجاما مع خصوصية المجتمع وخصوصية التجربة في ارتباطها بوزن الفاعلين، وموازين القوى القائمة، وطبيعة الثقافة السياسية السائدة داخل المجتمع.

ويعتبر استحضار التجارب الدولية الواعدة على مستوى التحول الديمقراطي في الدول العربية، أمرا حيويا بالنظر إلى كونها تقدم دروسا وعبرا تسمح بالاستفادة منها ميدانيا بأقل كلفة.

## لائحة المراجع المعتمدة

### أولا - المراجع باللغة العربية

#### 1- الكتب

- علي خليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ضمن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (كتاب جماعي)، سلسلة كتب المستقبل العربي (19)، الطبعة الثانية، بيروت، أيار / مايو 2002.
- لمياء الكراي: ثورة.. وبعد؟ تونس في مواجهة مستقبلها، ترجمة محمد معالي، سنيباكت، (دون تاريخ).
- صالح سالم زرنوقة: نظرية انتقال السلطة، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2014.
- صامويل هانتنتون: الموجة الثالثة.. التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة د. عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة 1993.
- ناظم تورال (تحرير) وآخرون: التحول الديمقراطي في تركيا، ترجمة د. أحمد عبد الله نجم، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، الطبعة الأولى 2012.
- بشارة خضر: الاتحاد الأوروبي والعرب.. من "الحوار" إلى "الربيع العربي"، ضمن التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية (مؤلف جماعي)، المركز العلمي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، شباط/ فبراير 2014.
- شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، سلسلة دراسات سياسية نظرية، المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى 2005، الأردن.

- طاهر المصري: ملاحظات حول الإصلاح في العالم العربي، ضمن الإصلاح في العالم العربي.. الإمكانات والعوائق "السيناريو الازدهار"، تحرير هاردي أوستري وغريت ف. شلوماخ، مؤسسة كونراد أديناور ومركز القدس للدراسات السياسية، الأردن 2006.
- إدريس لكريني: مفاهيم أساسية في القانون العام، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى 2014.
- فيلهلم هوفبايستر وكارستن غرابو: الأحزاب في النظام الديمقراطي، مدخل لدعم الثقافة السياسية، ترجمة منير القندري، مؤسسة كونراد أديناور، مكتب تونس، ماي 2013.
- عبد الإله بلقزيز: أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي، ضمن المعارضة والسلطة في الوطن العرب.. أزمة المعارضة السياسية العربية (مؤلف جماعي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ديسمبر 2011
- مصطفى محسن: بيان في الثورة، هومش سوسولوجية على متن الربيع العربي، منشورات ضفاف، لبنان، دار الأمان الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى 2012.
- علي حرب: ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، من المنظومة إلى الشبكة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الثانية 2012
- رمزي المياوي: ثورات غيرت وجه العالم، دار الكتاب العربي، دمشق والقاهرة، الجزء الأول، 2011.
- إدريس لكريني: حرية التعبير في شبكات التواصل الاجتماعي.. الاستثمار والانفلات، كتاب المسبار الشهري (الدين ومناير التواصل الاجتماعي)، العدد 98 لشهر فبراير 2015، مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات العربية المتحدة.
- الصادق الساحلي: هل أتاك حديث الثورة؟ الشركة العامة للطباعة "جوسيم"، تونس، الطبعة الأولى 2011.
- إدريس لكريني: قضية "لوكريني".. بين متاهات الاستبداد وتحولات "النظام الدولي"، دار الياسمين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2015.

- عادل مجاهد الشرجي: الكثة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، ضمن الربيع العربي.. ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكاب، بيروت، لبنان، الطبعة العربية الأولى، تموز 2013.
- إيتيان دي لابوسيه: مقالة في العبودية المختارة، ترجمة مصطفى صفوان، كتاب الدوحة، وزارة الثقافة والفنون والتراث، دولة قطر 2014.
- عبد الحسين شعبان: التطرف والإرهاب، إشكاليات نظرية وتحديات عملية، مرصد، كراسات علمية 42، مكتبة الإسكندرية 2017.
- كمال بن يوسف: دور المنظمات غير الحكومية في عملية الإصلاح في الوطن العربي، ضمن أوراق في الإصلاح والديمقراطية، عمل جماعي، مركز القدس للدراسات السياسي، الأردن ومؤسسة كونراد أديناور 2006.
- إدريس لكربني: دولة القانون والإسلاميون والسلطة في زمن الحراك بالمنطقة العربية.. مقارنة لتجربة العدالة والتنمية في المغرب، ضمن دولة القانون والمسألة الدينية (مؤلف جماعي)، تنسيق الحسين أعبوشي وهنري بالار، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مراكش، سلسلة المؤتمرات والندوات، العدد 44، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، الطبعة الأولى 2014.
- وائل ب. حلاق: الدولة المستحيلة.. الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى، بيروت، أكتوبر 2014.
- ديميترو بوتينغن: الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية (نموذج أوكرانيا)، ضمن حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح، خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، (عمل جماعي) تقديم وتحرير ساح فوزي، سلسلة قضايا الإصلاح (18)، مركز القاهرة للنشر والتوزيع، سنة 2007.
- مساعيد فاطمة: التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، عدد أبريل 2011.

- فرانيسكا بيندا، أندرو أليس، جوران فيشيك، ياش غاي، بن رايلي: التحول نحو الديمقراطية، الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، الطبعة 2005.
- محمد الحداد (عرض وتقديم): أي دستور للثورة التونسية؟ وثائق للتفكير، مؤسسة كونراد أديناور، مكتب تونس، دون تاريخ.
- مونيك شوميليه - جاندرود: العدالة الوطنية والعدالة الدولية في معركة حقوق الإنسان، ضمن أوضاع العالم 2011، 50 فكرة رئيسة للفهم، تحت إشراف برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة جورجيت فرسخ فرنجية وماري يزيك، سلسلة كتب شهرية، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى 2011.
- إدريس لكريني: الاحتقان الطائفي في تأثيراته الاجتماعية، ضمن: التنوع العرقي والمذهبي في الخليج بين الواقع والتوظيف (مؤلف جماعي)، كتاب المسبار الشهري، سبتمبر - أيلول 2014، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات العربية المتحدة، الكتاب الثالث والتسعون.
- عبد المنعم المشاط، التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة 1988.
- حسين العودات: المثقف العربي والحاكم، دار الساقى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 2012.
- علي حرب: أوام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، الطبعة الثالثة 2004.
- فريال حسن خليفة: الدين والسياسة في فلسفة الحداثة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2005.
- طارق عبد الجليل: العسكر والدستور في تركيا.. من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى، سبتمبر 2012.

- فيليب دروز - فانسان: دور الجيش في التحولات العربية، ضمن الكّاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- أحمد شوقي بنوب: الأسس النظرية لمذهب جبر الضرر، التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ومؤسسة "فريديريش إيبيرت"، مطبعة البيضاوي، المغرب، الطبعة الأولى 2008.
- إدريس لكريني: إدارة الأزمات في عالم متغير.. المفهوم والمقومات والوسائل والتحديات، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، الطبعة الأولى 2010.

## 2- المجالات

- يسري العزباوي: حول مفهوم الإصلاح، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، السنة التاسعة، العدد 33، يناير 2009.
- حسن توكي عمير: إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالي، العدد 58، السنة 2013.
- بطرس بطرس غالي: حقوق الإنسان والأمم المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 176 بتاريخ أبريل 2009.
- نادر كاظم: من الثورة إلى التحول الديمقراطي.. آمال كبيرة وحصيلة ضئيلة، مجلة الكوفة، السنة 2، العدد 2 ربيع 2013.
- إدريس لكريني: التدايعات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد لشهر نيسان - أبريل 2011.
- إدريس لكريني: مكافئة "الإرهاب الدولي" بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ع 281، بتاريخ يونيو 2002.
- حسين العودات: الطبقة الوسطى العربية.. النشوء والإخفاق واستعادة الدور، مجلة حوار العرب، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، العدد 10، سبتمبر/أيلول 2005.



- إدريس لكربيني: "الديمقراطية" الأمريكية لمكافحة "الإرهاب" الدولي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، عدد 125، ربيع 2006.
- إدريس لكربيني: استقلالية القضاء ورهانات الديمقراطية والتنمية، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام مصر، العدد 44 لشهر أكتوبر 2011 .
- قاسم علوان الزبيدي: دور الأحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي، مجلة آداب الفراهيدي، العراق، العدد 15 حزيران 2013.
- إدريس لكربيني: المغرب وتجربة الإنصاف والمصالحة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 24 أكتوبر 2006.
- عادل ماجد: منظومة شاملة: "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 192 - أبريل 2013.
- إدريس لكربيني: المحكمة الجنائية الدولية.. الرهان والمعوقات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام بمصر، العدد 176 لشهر أبريل 2009.
- إدريس لكربيني: دور لجان المصالحة في معالجة الاستقطاب المجتمعي، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، العدد 194 - أكتوبر 2013.
- عادل ماجد: منظومة شاملة: "العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، جمهورية مصر العربية، العدد 192 أبريل 2013.
- إيريك سوتاس: العدالة الانتقالية والعقوبات، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 90، العدد 870، يونيو/ حزيران 2008.
- إدريس لكربيني: المأزق السوري والصمت العالمي، مجلة درع الوطن، العدد 540، يناير 2017، الإمارات العربية المتحدة.

### 3- الأطروحات الجامعية

- محمد أشلواح: إشكالية الانتقال الديمقراطي في إطار عمليات حفظ السلم الألفية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق مراكش، السنة الجامعية 2014-2015 (غير منشورة)

- عبد الكريم عبد اللاوي: تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان 2013، سلسلة أطروحات جامعية 10

### 4- الندوات والمؤتمرات العلمية

- المعز بن مسعود: من اتصال الدعاية إلى الاتصال الحكومي، بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل، ضمن وسائل الإعلام العمومية العربية وعمليات التحول الديمقراطي، أشغال الملتقى الدولي 26 و27 أبريل 2012، تنسيق حميدة البور، معهد الصحافة وعلوم الإخبار ومؤسسة كونراد أديناور، تونس 2013.

- أحمد محمد أبو زيد: الاستبعاد الاجتماعي ومستقبل الاستقرار السياسي في مصر بعد الثورة: البلطجية كدراسة حالة، ضمن "ثورات الربيع العربي" مخاطر الانتقال السياسي والاقتصادي (مؤلف جماعي)، تنسيق إدريس لكربني، سلسلة المؤتمرات والندوات، أشغال الندوة الدولية التي نظمتها مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات بتعاون مع مؤسسة هانس سايدل والمركز العلمي العربي للدراسات والأبحاث الإنسانية وهيئة المحامين بمراكش، بكلية الحقوق في مراكش بالمغرب، يومي 22 و23 مارس 2013، العدد 43 المطبوعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى 2013.

- مصطفى الشريف: الإصلاح في الإسلام راهنا، ضمن الأديان والإصلاحات الدينية، هل الإصلاح الديني فكرة كونية؟ أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها مؤسسة كونراد أديناور والمعهد الملكي للدراسات الدينية بعمان، البحر الميت (الأردن) يومي 29 و30 يناير 2007، إشراف محمد الحداد.

## 5- وثائق وتقارير وأوراق بحثية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدما، 5-6 يونيو/حزيران 2011.
- تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، السيد مارتين شاينين: عشرة مجالات للممارسات الفضلى في مكافحة الإرهاب، مجلس حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، بتاريخ 22 ديسمبر 2010 وثيقة رقم A/HRC16/51.
- المبادئ الأساسية لاستخدام برامج "العدالة التصالحية" في المسائل الجنائية، الذي تم اعتماده بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 12/2002، المؤرخ في 24 تموز/يوليه 2002، وثيقة رقم E/2002/INF/2/Add.2.
- مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع، تدابير العفو، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2009.
- سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن، وثيقة صادرة بتاريخ 23 غشت 2004، تحت رقم S.2004/616.
- أحمد شوقي بنوب: دليل حول العدالة الانتقالية، سلسلة أدلة تدريبية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، سبتمبر 2007، (نسخة إلكترونية).
- قرار مجلس الأمن 1994/940، وثيقة رقم S/RES/940.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وثيقة رقم A/CONF.183/9.
- التقرير الختامي، الحقيقة والإنصاف والمصالحة، الكتاب الأول، المملكة المغربية، هيئة الإنصاف والمصالحة، 30 نوفمبر 2005.

## 6- الجرائد

- إدريس لكربي: النخب السياسية ورهانات الحراك بالمنطقة، صحيفة الخليج الإماراتية، بتاريخ 12 يونيو 2015.
- عزيز المؤدب: رهانات المرحلة القادمة في تونس، جريدة السفير العربي، لبنان، بتاريخ 14 يناير 2015.
- إدريس لكربي: أحداث مراكش ومستقبل الإصلاح بالمغرب، جريدة الصباح، المغرب، 01 يونيو 2011.
- رضوان زيادة: التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية، هل من دروس للعالم العربي؟ جريدة الحياة، لندن، العدد 16568، بتاريخ 14-08-2008.
- هالة مصطفى: التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي، الأهرام اليومي، بتاريخ 16 - 05 - 2010.
- رضوان زيادة ومعتز الفجيري: العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، جريدة الحياة، لندن، بتاريخ 16/09/2007.
- عبد الحسن الأمين: الطائفية بين الدوافع والوقائع، جريدة الأخبار، لبنان، العدد 2125 الأربعاء 9 تشرين الأول 2013.
- القدس العربي، لندن، بتاريخ 03 ديسمبر 2013.
- إدريس لكربي: النخب السياسية ومتاهات الحراك، صحيفة الخليج، الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 05 غشت/ أغسطس 2016.

## 7- المواقع الإلكترونية

- السيد يسين: صعود وسقوط نظرية التحول الديمقراطي، موقع الرأي نيوز، على الرابط:  
<http://www.alraynews.com/PrintPaper.aspx?id=14071>
- حسنين توفيق إبراهيم: الانتقال الديمقراطي.. إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، بتاريخ 14 فبراير 2013، على الموقع الإلكتروني:  
<http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

- عبد الفتاح ماضي: كيف تنتقل نظم الحكم إلى الديمقراطية؟ مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، الموقع الإلكتروني للمجلة، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639919&eid=7779>

- حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي من منظور عربي، منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية، بتاريخ 11-02-2013، الرابط:

<http://democracy.ahram.org.eg/News/42> التحول-الديمقراطي-من-منظور-عربي/6.aspx

- لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني: التحول الديمقراطي في العالم العربي؛ توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، مؤسسة راند الأمريكية (نسخة إلكترونية) الطبعة 2013، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.rand.org/pubs/monographs/MG1192.html>

- قسم البحوث والدراسات: الأحزاب السياسية في الوطن العربي؛ بتاريخ 03-10-2004، الموقع الإلكتروني الجزيرة نت، على الرابط:

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/c98311f0-d028-4063-8efb-f1d4a119e65f>

- عيسى عبد الباقي: وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية؛ إشكالية الدور.. وآليات التعزيز، الموقع الإلكتروني لمركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، السعودية، قضية الشهر أكتوبر 2012، على الرابط:

<http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1190.article.htm>

- حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا.. القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، الأهرام الرقمي، يوليو 1993، على الرابط:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217607&eid=225>

- تقدير موقف: الأمن في ليبيا.. شرعية الدولة وسطوة السلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 29 يناير/ كانون الثاني 2012، على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2012/01/2012129131731697805.htm>

- أماني الطويل: الإخوان والثورة المصرية أيّ مستقبل؟، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، قطر، بتاريخ 03 مارس 2011، على الرابط:  
[https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What\\_is\\_the\\_Future\\_of\\_the\\_Muslim\\_Brotherhood\\_and\\_the\\_Egyptian\\_Revolution.aspx](https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/What_is_the_Future_of_the_Muslim_Brotherhood_and_the_Egyptian_Revolution.aspx)
- رفيق حبيب: الانقلاب العسكري.. انتكاسة أم نهاية؟ الموقع الإلكتروني لشبكة رصد الإخبارية، مصر، بتاريخ 15 يوليو 2013، على الرابط: <http://rassd.com>
- مارينا أوتواوي وميريديث رايلي: المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟ أوراق كارنيجي، الديمقراطية وسيادة القانون، سلسلة الشرق الأوسط، رقم 71، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، سبتمبر 2007، نسخة إلكترونية، الرابط:  
[www.CarnegieEndowment.org/pub](http://www.CarnegieEndowment.org/pub)
- حارث حسن: الأزمة الطائفية في العراق: إرث من الإقصاء، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، بتاريخ 23 نيسان/ أبريل 2014، على الرابط: <http://www.carnegie-mec.org>
- حسنين توفيق إبراهيم: التحول الديمقراطي من منظور عربي، الموقع الإلكتروني لمجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، منشور بتاريخ 2013/02/11، الرابط:  
<http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=426>
- أنطونيو غوتيريس: مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، ضمن كلمة مقدمة بلندن بتاريخ 16 غشت 2018، انظر موقع الأمم المتحدة، على الرابط:  
<https://www.un.org/sg/ar/content/sg/speeches/2018-08-16/combating-terrorism-and-human-right>
- الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، والمعهد البولندي للشؤون الدولية، نسخة إلكترونية، ص 22، الرابط:  
[file:///C:/Users/acer/Downloads/egypt\\_revolution\\_paper\\_\\_arabic\\_final.pdf](file:///C:/Users/acer/Downloads/egypt_revolution_paper__arabic_final.pdf)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قداما، 5 و 6 يونيو 2011، (نسخة إلكترونية)، على الرابط:  
[http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110\\_Cairo%20Report%20WEB\\_Arabic.pdf](http://arabstates.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf)

- أوغستو فاراس: التحولات الديمقراطية وجيوش أمريكا اللاتينية، الموقع الإلكتروني لمبادرة الإصلاح العربي، مارس 2013، الرابط: <http://www.arab-reform.net>
- محمد فايز فرحات: الأزمة المالية والتحول الديمقراطي في شرق آسيا، مجلة الديمقراطية، مركز الأهرام، مصر، منشور في الموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=793926&eid=719>
- أحمد عبده طراييك: إندونيسيا والنموذج الديمقراطي في العالم الإسلامي، الموقع الإلكتروني شباب النيل، بتاريخ 16-12-2014، خيار تشكيل مجلس عسكري أعلى، على الرابط: <http://shbabnail.com/Article/Item/31398>
- حمدي عبد الرحمن: ظاهرة التحول الديمقراطي في أفريقيا - القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، مصر، منشور ضمن الموقع الإلكتروني للأهرام الرقمي، الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217607&eid=225>
- عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية، تجرّبي المغرب وجنوب إفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات، منشور بتاريخ 14 فبراير 2013، على الرابط الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312410191634162.htm>
- هالة مصطفى: التحول الديمقراطي بين أوروبا الشرقية والعالم العربي الأهرام اليومي، 16 مايو 2010، على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=137483&eid=1894>
- ماجد حمدون: تجارب الانتقال الديمقراطي، المسبقات- الدروس، الموقع الإلكتروني للمندسة السورية، بتاريخ 04 أبريل 2013، على الرابط: <http://the-syrian.com/archives/96905>
- إدريس لكربني: استقلالية القضاء والانتقال نحو الديمقراطية، مركز دراسات الجزيرة، قطر، منشور على الجزيرة نت، بتاريخ 01-06-2010، الموقع: <http://www.aljazeera.net/portal>

- عثمان الزباني: تجديد الثقافة السياسية كمدخل للبناء الديمقراطي في دول الربيع العربي؛ الموقع الإلكتروني مركز الجزيرة للدراسات؛ بتاريخ 21 أبريل 2015؛ الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2015/04/201542182130404427.htm>

- إدريس لكربي: المواطنة والمشارك، الموقع الإلكتروني لمؤسسة مؤمنون بلا حدود، بتاريخ 14 يناير 2014، الرابط:

<http://www.mominoun.com>

- عبد العزيز النويضي: إشكالية العدالة الانتقالية.. تجرّبي المغرب وجنوب إفريقيا، موقع ربحانة بريس، بتاريخ 29 يونيو 2014، على الرابط:

<http://rihanapress.ma/index.php/ar/ecrivains-d-opinion/381-2014-06-29-15-14-35.html>

- أحمد حلبي عبد اللطيف: اقتصاديات دول "الربيع العربي".. الواقع والآفاق، مجلة المجلة، لندن، بتاريخ 29 ديسمبر 2012، على الموقع الإلكتروني للمجلة:

<http://arb.majalla.com>

- عبد الحسين شعبان: عن العدالة الانتقالية، الموقع الإلكتروني للعربية، 22 مايو 2013، على الرابط:

<http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/05/22/العدالة-الانتقالية>

- عبد الحسين شعبان: العدالة الانتقالية وخصوصية المنطقة العربية، الموقع الإلكتروني لمجلة إتحاد كتاب الإنترنت المغاربة، الرابط:

<https://ueimarocains.wordpress.com/2012/06/16/العدالة-الانتقالية-وخصوصيات-المنطقة/>

- جريدة الصباح (تونس) على الرابط الإلكتروني:

<http://www.assabah.com.tn/article-95319.html>

- الموقع الإلكتروني لهيئة الحقيقة والكرامة، على الرابط: <http://www.ivd.tn>

- عبد الفتاح مراد: العدالة الانتقالية بعد ثورة يناير (2-2)، مجلة أكتوبر، مصر، العدد 1903 بتاريخ 14-04-2013، على الرابط:

<http://www.octobermag.com/Issues/1903/artDetail.asp?ArtID=137085>



- عبد اللطيف الحناشي: تونس تفاعلات مرحلة انتقالية في سياق إقليمي متغير، مركز الجزيرة للدراسات، تقارير (نسخة إلكترونية)، 24 يوليو/ تموز 2013 على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/07/201372473031362727.html>

- عبد المجيد أحمد الصغير بيوك: "العدالة الإنتقالية" أهم مقومات "المصالحة الوطنية"، الموقع الإلكتروني لمنتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية، بتاريخ 15 أكتوبر 2011، الرابط:

<http://www.libyaforum.org>

### ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية

- Dankwart A. Rustow: The Political Economy of Democratic Transitions, Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970)
- Hermet Guy, Les démocratisations au vingtième siècle : une comparaison Amérique latine /Europe de l'Est, Revue internationale de politique comparée, 2001/2 Vol. 8
- Mario Bettati, "Le Droit D'ingérence", Odile Jacob, Paris, 1996
- Vladimir Tismaneanu: Vingt ans d'expérience démocratique en Europe de l'Est: l'interminable transition, Traduction: Julia Gallin, Le temps (suisse), Lundi 21 décembre 2009
- Corten, André, «La démocratie et l'Amérique latine : théories et réalités», in Enjeux politiques et théoriques actuels de la démocratie en Amérique latine, Cahiers du GELA.IS, N°1, Paris, L'Harmattan, 2001
- Jennifer L. McCoy: Democratic Transformation in Latin America, The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Wnter/Spring 2008
- LA DEMOCRACIA en América Latina Hacia una democracia de ciudadanas y ciudadanos, Publicado para el Programa de las Naciones Unidas (PNUD), Programa de las Naciones Unidas para el Desarrollo, 2004

- Bruce Koppel: Les perspectives de démocratisation en Asie du Sud-Est, Aspects locaux et influences internationales, Les Études du CERI, N °7 - octobre 1995
- Sous la direction de Valérie Niquet: Asie – Pacifique, L'Asie et La démocratie: entre blocages et transition? dans RAMSES 2008, Sous la direction de Thierry de MONTBRIAL et Philippe MOREAU DEFARGES, Institut Français des Relations Internationales (Ifri) Paris, Dunod, septembre 2007
- Democracy index 2011, Democracy under stress, A report from the Economist Intelligence Unit
- RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO, 1993-2003, Rapport du Projet Mapping concernant les violations les plus graves des droits de l'homme et du droit international humanitaire commises entre mars 1993 et juin 2003 sur le territoire de la République démocratique du Congo, Le Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'homme, Août 2010
- La justice transitionnelle dans le monde francophone: état des lieux Conference Paper 2/2007 Dealing with the Past – Series, Ministère des Affaires étrangères de la République française, Centre international pour la justice transitionnelle, Centre sous-régional des Nations Unies pour les droits de l'homme et la démocratie en Afrique centrale
- Fabrice Hourquebie: La notion de « justice transitionnelle » a-t-elle un sens? <http://www.droitconstitutionnel.org/congresParis/comC5/HourquebieTXT.pdf>
- TRANSITIONAL JUSTICE AND DEVELOPMENT. Making Connections. edited by pablo de greiff and roger duthie, International Center for Transitional Justice. social science research council • new york • 2009 advancing transitional justice series

- The Chicago Principles on Post-Conflict Justice, A joint project of International Human Rights Law Institute Chicago Council on Global Affairs, Istituto Superiore Internazionale di Scienze Criminali, Association Internationale de Droit Pénal 2007  
*[http://www.concernedhistorians.org/content\\_files/file/to/213.pdf](http://www.concernedhistorians.org/content_files/file/to/213.pdf)*
- Yannick Hingarani: «La création de commissions vérité, aperçu des meilleurs modèles » Document de travail préparé par l'unité de consolidation de la paix de l'Agence canadienne de développement international, Mars 2002
- Paul van Zyl: Dilemmas of Transitional Justice: The Case of South Africa's Truth and Reconciliation Commission. Journal of International Affairs, Spring 1999, 52, no. 2. The Trustees of Columbia, University in the City of New York.  
*<http://center.theparentscircle.org/images/d96de38c44bc4080be6d8ffe2a172ccc.pdf>*

## الفهرس

- 5..... مقدمة
- 11..... الفصل الأول: "الحراك العربي" ورهانات التحوّل الديمقراطي
- 12..... المبحث الأول: أزمة التحوّل الديمقراطي في المنطقة
- 12..... المطلب الأول: التحوّل الديمقراطي.. المفهوم والأنماط
- 12..... الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية
- 17..... الفرع الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي
- 24..... الفرع الثالث: أنماط التحوّل الديمقراطي
- 36..... المطلب الثاني: أزمة التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية
- 39..... الفرع الأول: هشاشة وسطحية الإصلاحات
- 47..... الفرع الثاني: تفرغ الحياة الحزبية من مدلولها
- 50..... الفرع الثالث: تقزيم أدوار المجتمع المدني
- 52..... الفرع الرابع: التحكم في المشهد الإعلامي
- 55..... المبحث الثاني: الحراك "العربي" ورهانات التحوّل الديمقراطي
- 56..... المطلب الأول: مميزات الحراك
- 61..... الفرع الأول: التلقائية والتنوع
- 63..... الفرع الثاني: الطابع السلمي للحراك

- 65.....الفرع الثالث: تضارب الشرعية والمشروعية
- 68.....الفرع الرابع: توظيف شبكات التواصل الاجتماعي
- 70.....المطلب الثاني: مسارات "التحول" في دول الحراك
- 71.....الفرع الأول: الحالة التونسية
- 77.....الفرع الثاني: الحالة الليبية
- 84.....الفرع الثالث: الحالة السورية
- 88.....الفرع الرابع: الحالة المصرية
- 91.....الفرع الخامس: الحالة اليمنية
- 94.....الفرع السادس: الحالة المغربية
- 98.....الفرع السابع: الحالة الجزائرية
- 103.....الفرع الثامن: الحالة السودانية
- 107.....المطلب الثالث: تحديات الحراك
- 111.....الفرع الأول: الإشكالات السياسية
- 114.....الفرع الثاني: الإشكالات الاقتصادية
- 117.....الفرع الثالث: الإشكالات الاجتماعية
- 119.....الفرع الرابع: إشكالات الإرهاب والتطرف
- 128.....الفرع الخامس: إشكالات المحدد الخارجي
- 132.....الفرع السادس: التيارات الإسلامية وإشكالات التدبير الحكومي

## الفصل الثاني: التحوّل الديمقراطي في الممارسات الدولية والدروس

- 139.....المستفادة عربيا.....
- 140.....المبحث الأول: تجارب التحوّل الديمقراطي.....
- 140.....المطلب الأول: التحوّل الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية.....
- 143.....الفرع الأول: حالتا تشيكوسلوفاكيا وبولونيا.....
- 144.....الفرع الثاني: حالتا يوغوسلافيا (السابقة) وأوكرانيا.....
- 148.....المطلب الثاني- التحوّل الديمقراطي في دول أمريكا اللاتينية.....
- 149.....الفرع الأول: حالتا الشيلي والمكسيك.....
- 151.....الفرع الثاني: حالتا فنزويلا والبرازيل.....
- 155.....المطلب الثالث: التحوّل الديمقراطي في دول آسيا.....
- 155.....الفرع الأول: حالات الهند وماليزيا وتايلاند.....
- 157.....الفرع الثاني: حالات الفلبين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية.....
- 163.....المطلب الرابع: التحوّل الديمقراطي في البلدان الإفريقية.....
- 164.....الفرع الأول: سياقات التحوّل الديمقراطي في إفريقيا.....
- 171.....الفرع الثاني: تجربة جنوب إفريقيا.....
- 174.....المبحث الثاني: تجارب التحوّل الديمقراطي والدروس المستفادة عربيا.....
- 182.....المطلب الأول: المداخل القانونية والسياسية لدعم التحوّل الديمقراطي.....
- 183.....الفرع الأول: دور الدساتير الانتقالية.....

186.....	الفرع الثاني: دور القضاء المستقلّ
192.....	الفرع الثالث: تنظيم انتخابات حرة ونزيهة
196.....	الفرع الرابع: انخراط الأحزاب السياسية في دعم التحوّل
199.....	الفرع الخامس: ترسيخ الثقافة السياسية وقيم المواطنة
205.....	الفرع السادس: مواكبة النخب لمسار التحوّل
207.....	الفرع السابع: انخراط المجتمع المدني
210.....	المطلب الثاني: المداخل الاقتصادية والأمنية الداعمة للتحوّل الديمقراطي
210.....	الفرع الأول: إصلاح الاقتصاد وتخليق الحياة العامّة
217.....	الفرع الثاني: تحييد المؤسسة العسكرية
222.....	المطلب الثاني: العدالة الانتقالية وتدابير أزمات التحوّل الديمقراطي
222.....	الفرع الأول: العدالة الانتقالية وأثرها على التحوّل الديمقراطي
	الفرع الثاني: العدالة الانتقالية في المنطقة العربية بين متطلبات
238.....	المحاسبة ورهان المصالحة
253.....	خاتمة
259.....	لائحة المراجع
275.....	الفهرس







المصبعة والوراقة الوطنية  
IMPRIMERIE PAPETERIE EL WATANYA

زنقة أبو عبيدة، الحي المحمدي، الداوديات - مراكش

RUE ABOU OUBAIDA, CITE MOHAMMADIA, DAUDIAT MARRAKECH

TEL.: 05 24 30 37 74 LG / 05 24 30 25 91 - FAX: 05 24 30 49 23

[iwatanya@gmail.com](mailto:iwatanya@gmail.com) [www.elwatanya.ma](http://www.elwatanya.ma)